

دولة فلسطين



وزارة التنمية الاجتماعية

تحديث استراتيجية قطاع التنمية

الاجتماعية 2021-2023

أب، 2020

## جدول المحتويات

1	تقديم معالي الوزير
2	مقدمة
3	الجزء الأول: نبذة عن قطاع التنمية الاجتماعية
3	1. مفهوم التنمية الاجتماعية: تحوّل جذري نحو الانتقال من الإغاثة والحماية إلى التنمية الاجتماعية
6	2. وزارة التنمية الاجتماعية قائدة قطاع التنمية الاجتماعية
6	3. وصف قطاع التنمية الاجتماعية والشركاء الفاعلين
8	4. تحليل الواقع
8	1.4 التحولات الديمغرافية
9	2.4 الفئات والمناطق المستهدفة
24	5. تحليل المخاطر
26	6. الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة ما بين 2017-2019
27	الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر
28	الهدف الاستراتيجي الثاني: القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني
29	الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي
31	الجزء الثاني: توجهاتنا المستقبلية "إلى أين نتجه خلال الأعوام الثلاثة القادمة؟"
33	الجزء الثالث: الأهداف الاستراتيجية
33	1.3 ما هي التغييرات التي نضبو إلى تحقيقها خلال الأعوام 2021-2023؟
33	الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر بأبعاده المتعددة
33	الهدف الاستراتيجي الثاني: تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني
34	الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية
35	2.3 النتائج القطاعية والمسؤوليات: النتائج التي نريد تحقيقها ودور الشركاء
46	3.3 مؤشرات الرصد والتقييم: قياس مدى التقدم نحو الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية
51	الجزء الرابع: ارتباط الاستراتيجية بالتوجهات الوطنية والعالمية
51	1.4 الربط مع أجندة السياسات الوطنية
53	2.4 الربط مع أهداف التنمية المستدامة
57	الجزء الخامس: بيان سياسة البرنامج
62	الملاحق

## فهرس الجداول

- جدول (1): العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبيئية التي تؤثر على رؤيا القطاع وأهدافه الاستراتيجية 24
- جدول (2): النتائج القطاعية والمسؤوليات 35
- جدول (3): مؤشرات قياس الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية 46
- جدول (4): الأهداف الإستراتيجية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة (جدول أعمال 2030) 54
- جدول (5): برامج الموازنة المعدل 57
- جدول (6): برامج الموازنة - القديم 58
- جدول (7): الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2021-2023 61

## فهرس الأشكال

- شكل رقم (1): مستويات المشاركة المجتمعات 5
- شكل رقم (2): التقاطعات مع مصفوفة الأولويات الوطنية والسياساتية في مسودة الأجندة الوطنية 51

## فهرس الملاحق

- ملحق رقم 1: أعضاء الفريق الوطني للاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية 2021-2023 62
- ملحق رقم 2: نتائج الأهداف الاستراتيجية 63

## تقديم معالي الوزير

يأتي تحديث استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية في ظل ظروف بالغة الخطورة، فهناك الخطط الاسرائيلية لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية كجزء من المخطط الأمريكي لصفقة القرن، وهناك جائحة كورونا وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية على الاقتصاد وعلى المجتمع الفلسطيني.

وبالرغم من النتائج السلبية لهذه التحديات، من ارتفاع في نسب البطالة والفقر، وتراجع في الدخل المحلي الاجمالي، إلا أن القيادة السياسية والحكومة استطاعت حشد المواقف السياسية الداعمة لحقوق شعبنا العادلة، ووضعت مصلحة المواطن أولاً في معركة المواجهة مع فيروس كوفيد 19.

وتلعب وزارة التنمية الاجتماعية دوراً هاماً في مواجهة الآثار الاجتماعية للجائحة بصفتها كقائد لقطاع الحماية الاجتماعية وكمزود رئيسي للخدمات. وتتطلق الوزارة في رؤيتها من حقيقة مفادها أن دعم الفئات الفقيرة والمهمشة بشكل عام يشكل أحد العناصر الرئيسية في تعزيز صمود المواطنين والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في فلسطين. وفي ذات الوقت، تؤمن الوزارة بضرورة إعادة هيكلة برامج المساعدات والخدمات الاجتماعية، وتوسيع بوابة التمكين الاقتصادي ضمن إطار قانوني يركز على وجود سياسات اجتماعية تنموية وسياسات اقتصادية عادلة ومحابية للفقراء والمهمشين، من أجل حياة كريمة ومستدامة للفئات الضعيفة والمهمشة.

إن وزارة التنمية الاجتماعية بادراكها لاحتياجات الفقراء والمهمشين تؤمن أن تلبية هذه الاحتياجات لا يمكن أن تتم إلا من خلال الشركاء الفاعلين في القطاع الاجتماعي وأصحاب المصلحة أنفسهم، وهي بهذا تسعى إلى تعزيز الأدوات اللازمة لانخراط الشركاء في العملية التنموية، وبناء نظم المعلومات الوطنية وأنظمة التحويل، وتطوير المفاهيم الخاصة بالفقر والتهميش. وقد كان ذلك سبباً مباشراً في تغيير اسم الوزارة من الشؤون إلى التنمية، ومن الفقر المادي إلى الفقر متعدد الأبعاد، والشروع في عمليات التحويل الهيكلي والبرامجي التي تضمن نقل الفقراء والمهمشين من مرحلة الاحتياج إلى الانتاج.

إن وزارة التنمية الاجتماعية تدرك مدى صعوبة وتعقيد المرحلة الحالية حيث الحصار السياسي وتسييس المساعدات وشح الموارد وشح التمويل الخارجي، وسارعت إلى فتح آفاق تمويل محلية ودولية جديدة من خلال بند المسؤولية الاجتماعية وإدراج ممولين جدد غير تقليديين على أجندة داعميها.

نقدم في هذه الاستراتيجية 2021-2023 مقاربتنا للسنوات الثلاث القادمة بناء على تجربتنا في تنفيذ استراتيجية 2017-2019، وبناء على قرأنا للوضع الحالي واستشراف المستقبل، وبناء على ما تعلمناه من دروس نتيجة الجائحة.

ختاماً، اتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في عملية تحيit الاستراتيجية بدءاً من الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية والشركاء الذين قدموا المقترحات والتغذية الراجعة في الورشات التي تم تنظيمها لأغراض التحديث، ومختلف مستويات المسؤولية في الوزارة الذين انخرطوا في هذا الجهد. وأخص بالشكر فريق تحديث الاستراتيجية أيمن صوالحة، د. أريج دغره، جيهان عبد الله وهنادي براهمة من الوزارة، وأشكر اليونيسيف ممثلين بالسيد ياسر شلبي الذي ساهم وتابع مع فريق الوزارة في كافة مراحل تحديث الاستراتيجية.

د. أحمد مجدلاني

وزير التنمية الاجتماعية

## مقدمة

قامت وزارة التنمية الاجتماعية خلال النصف الثاني من عام 2019 بالمراجعة النصفية لخطة عملها، وذلك وفقاً لمنهجية عمل أقرها مجلس الوزراء لدمج عمليات التخطيط القطاعي مع إعداد الموازنة متوسطة المدى. وضمن هذا الإطار، وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، تولت وزارة التنمية الاجتماعية قيادة جهود عملية التحديث لاستراتيجية التنمية الاجتماعية للأعوام 2021-2023. تزامنت عملية التحديث لاستراتيجية التنمية الاجتماعية مع تحول جذري تشهده الوزارة في توجهاتها المستقبلية، حيث أقر مجلس الوزراء في شهر آذار 2016 تحول وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة التنمية الاجتماعية، وصادق الرئيس الفلسطيني على ذلك بمرسوم رئاسي.

في ظل توجهات التحول القطاعي من حماية وإغاثة إلى تنمية اجتماعية بمفهومها الشامل، ومن منطلق منظورنا إلى أن التنمية الاجتماعية هي الأساس إطار مفاهيمي وسياساتي تتبناه الدولة والحكومة، وتتفذه مختلف أجهزتها، ويحقق تكاملاً وترابطاً قوياً بين شتى الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، فإننا ندرك التقاطعات العديدة مع مختلف القطاعات التنموية، كالصحة والتعليم والزراعة والعمل والاقتصاد والبنية التحتية والثقافة والطفل والمرأة والشباب، .... الخ.

منذ بداية شهر كانون أول 2019 وحتى شهر شباط 2020، تم عمل مراجعة تقييمية للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للأعوام 2017-2022 في بداية شهر كانون أول مع الإدارات العامة، وعمل مشاورات داخلية جماعية وفردية مكثفة وموسعة حول الاستراتيجية مع الإدارات العامة، وعمل ورشة عامة ضمت الإدارات العامة وأصحاب القرار في الوزارة وبحضور ممثلين عن عدد من الميدان. كما تم عقد ورش عمل مناطية مع الشركاء شارك فيها ممثلين عن اتحادات العمال وذوي الإعاقة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومجالس التخطيط المشترك، وقد شارك بالمجمل (150) شخصاً، وعقد ورشة للفريق الوطني للاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية. وبناء على نتائج هذه الورشات واللقاءات، تم عقد اجتماعات مصغرة للمعنيين لصياغة الأهداف والسياسات والتدخلات، وإعداد النسخة الأولية من التحديث للاستراتيجية، وأخيراً، تم إعداد النسخة النهائية من الاستراتيجية وإقرارها من جميع الأطراف المعنية.

يعرض الجزء الأول نبذة عن قطاع التنمية الاجتماعية، ودور وزارة التنمية الاجتماعية كقائد لهذا القطاع ووصف موجز عنه وتقاطعات التنمية عبر القطاعات الأخرى وكذلك الفاعلين الأساسيين في التنمية الاجتماعية، كما يوضح تحليلاً للواقع في فلسطين من حيث استشراف التحولات الديمغرافية والفئات والمناطق ذات الأولوية الوطنية، وكذلك تحليل للمخاطر وتحليل للعوامل المؤثرة على تحقيق رؤية قطاع التنمية الاجتماعية وأهدافه الاستراتيجية، بالإضافة إلى تلخيص لنتائج تقييم الاستراتيجية القطاعية للحماية الاجتماعية للأعوام 2017-2019. أما الجزء الثاني فيستعرض رؤية قطاع التنمية الاجتماعية. أما الجزء الثالث فيركز على التوجهات المستقبلية التي نتطلع إليها في الأعوام الثلاثة القادمة ومؤشرات الرصد والتقييم لقياس مدى التقدم نحو الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية. وفي الجزء الثالث تتطرق الاستراتيجية لارتباط الأهداف الاستراتيجية مع التوجهات الوطنية وأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. أما الجزء الأخير فيعرض المغلفات المالية وفجوة التمويل.

## الجزء الأول: نبذة عن قطاع التنمية الاجتماعية

### 1. مفهوم التنمية الاجتماعية: تحوّل جذري نحو الانتقال من الإغاثة والحماية إلى التنمية الاجتماعية

بالرغم من أن الانتقال من الإغاثة والحماية إلى التنمية يعكس توجهاً متقائلاً لتغيير الواقع التنموي للفئات الفقيرة والمهمشة ولتعزيز التماسك الاجتماعي، إلا أننا نؤكد حق شعبنا الفلسطيني في التنمية، كجزء أساسي من منظومة حقوق الإنسان الدولية، وليتضمن أيضاً الحق في تقرير المصير والسيادة الكاملة على الثروات والموارد الطبيعية. إننا ندرك التحديات التي تتغلّب بها البيئة التي نعمل فيها، وعلى رأسها استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وسياساته العنصرية والعنصرية ومخططاته المدعومة من الإدارة الأمريكية كصفحة القرن ومشروع ضم الأغوار الفلسطينية، والذي يقوض أعمال الحق في التنمية للشعب الفلسطيني. ومن هذا المنطلق، فإننا نتبنى مفهوماً فلسطينياً للتنمية الاجتماعية منطلقين بأنها عملية تغيير مجتمعي تركز على تمكين المجتمع وتعزيز منعه وصموده، بأسره وبأفراده وبمؤسساته، وتهدف إلى تحسين وتعزيز نوعية حياة الجميع، توفير الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية للعائلات الفقيرة والمنكشفة لتمكينها من التمتع بحياة كريمة وفرص عمل لائقة، بالإضافة إلى رعاية وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفئات المهمشة، لا سيما الأطفال، والفتيات والنساء، والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، وكبيرات السن، والشابات والشباب، وسكان المناطق المهمشة (القدس الشرقية، سكان مناطق ج في الضفة الغربية، ومناطق H2 في الخليل، والمخيمات الفلسطينية، وقطاع غزة الخ)، لتحقيق المساواة الكاملة بين جميع فئات المجتمع للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وإعطاء صفة التنمية بالمشاركة والمساواة بين الجنسين في تكافؤ الفرص والوصول إلى الموارد والسيطرة عليها.

لا يقتصر الفقر والحرمان على الدخل فقط، بل يتعداه ليشمل الإقصاء والتهميش، والشعور بالعجز، والتفكك الاجتماعي، وانتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبذلك، تعنى التنمية الاجتماعية بتعزيز الإدماج والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات الفقيرة والمهمشة، وتعزيز الصمود والتماسك الاجتماعي في ظل الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالتماسك الاجتماعي يتعدى مسألة مناهضة الإقصاء والفقر، بل يتضمن أيضاً خلق حالة من التضامن في المجتمع وتعزيز التنمية المحلية والعمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية ووجود سياسات اقتصادية عادلة ودائمة للفئات المهمشة والفقيرة، بحيث تزداد ثقة المواطنين والمواطنات في الحكومة والقيادات المجتمعية وتزدهر المبادرات التطوعية لرعاية الفقراء والمهمشين، ويزداد الأمان المجتمعي، وينخرط المواطنون في العملية التنموية بكل أبعادها، بالإضافة إلى ازدهار القيم الاجتماعية الإنسانية في المجتمع، كالعادلة الاجتماعية، والانتماء للوطن، والتسامح، والتكافل، واحترام الآخر، والتي طالما تميز بها شعبنا الفلسطيني على مر التاريخ.

وفي هذا الإطار قادت وزارة التنمية الاجتماعية الجهود ومن خلال الفريق الوطني لمكافحة الفقر لتطوير مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، إيماناً منها أن محاربة الفقر المادي من خلال توفير المساعدات النقدية والغذائية لا تترك أثراً كبيراً على تخفيض الفقر، بل أن هذه الآثار ليست مستدامة سرعان ما تعود الأسر لدائرة الفقر أمام أي هزات اجتماعية أو اقتصادية تتعرض لها الأسر الفلسطينية، وأن محاربة الفقر تتعدى التعامل مع آثاره لتشمل مسبباته، والتي على الأغلب ناجمة عن العديد من أوجه الحرمان، الإقصاء والتهميش الاجتماعي، وأن هذه النظرة الشمولية لمفهوم الفقر، والتعامل التكاملي في معالجته ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق حياة كريمة مستدامة لفقراء ومهمشي فلسطين، وهذا يتطلب إعادة النظر وتطوير سياسات اجتماعية تنموية إلى جانب سياسات اقتصادية مجانية للفقراء والمهمشين، ومحاربة الفقر تتطلب جهوداً وطنية مكثفة من خلال ممارسة كافة المؤسسات الفلسطينية لأدوارها من خلال نظام تحويل وطني يلبي احتياجات المواطن الفلسطيني ويعزز صموده في ظل ما تتعرض له القضية الوطنية من هجمة شرسة لتصفيتها.

إن الفقر المتعدد الأبعاد يمكن الحكومة ووزارة التنمية الاجتماعية من تحقيق استثمار أفضل للموارد المتاحة وإعادة هيكلة وتوجيه لبرامج الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني وتحقيق إنجازات تنموية اجتماعية واقتصادية، والتغلب على مشكلة توارث الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية بين الأفراد الفلسطينيين والمناطق الجغرافية المختلفة تماشياً مع شعار أهداف التنمية المستدامة "لا أحد خلف الركب". ووزارة التنمية الاجتماعية كمزود رئيسي لخدمات الحماية الاجتماعية ستعمل على تطوير أدوات عملها مع المستفيدين في الميدان استجابة لهذه التطورات في مقاربات محاربة الفقر التي جوهرها المواطن.

فالتنمية هي عملية إبداع إنساني، يكتشف المجتمع فيها طاقاته الإبداعية عندما يكون الإنسان مصدر كل الطاقات. وتحقق التنمية في المجتمع عندما تتوفر الإرادة لاستنهاض الطاقات الاجتماعية والإنسانية الكامنة من ثقافة وقيم ومعتقدات اجتماعية وأمن وبنى

سياسية ومنظمات. إن أية استراتيجية تنمية ينبغي أن تركز على تحرير الطاقات والمبادرات الفردية والإبداعية، وتدعم الرائدات والرواد والمبدعات والمبدعين. كما أن تحقيق التنمية الاجتماعية يتطلب مسؤولية وطنية مشتركة بين مختلف الفاعلين الأساسيين من أفراد ومنظمات ومؤسسات، ويتطلب كذلك التركيز على العمل المحلي والموارد المحلية، والمساءلة الاجتماعية ومشاركة المواطنين والمواطنيين. تتطلب تداعيات الانتقال من الحماية إلى التنمية الاجتماعية التركيز أيضاً على ما يلي:

- العمل مع الأسر التي تتعرض لأزمات وهنات وتطويع نهج وزارة التنمية الاجتماعية، ليشمل استهداف أفراد الأسرة بغض النظر عن الجنس والعمر والإعاقة، والاستهداف الجغرافي والفقر متعدد الجوانب.
- تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي وصولاً للمسؤولية الاجتماعية وتمكين المجتمعات المحلية من استثمار الموارد البشرية والمحلية وتطوير السياسات والخدمات الاجتماعية وعمل الجمعيات الخيرية والمشاريع القائمة.
- تعزيز دور التشريعات والقوانين في تحفيز القطاع الخاص على الشراكة في عملية التنمية وكسب ثقة المانحين والداعمين لعملية التنمية عبر سياسات قائمة على الشفافية والنزاهة والاستثمار في الموارد الذاتية المتاحة.
- تطوير نظام التعليم لخلق ثقافة مجتمعية تعزز مفاهيم التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تنمية قدرات وفرص الفئات المهمشة، وتطوير الخدمات بشكل نوعي.
- تعزيز البناء الأسري وتماسكه، وتعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها، بما يشمل حماية وتمكين الأسرة بصفاتها الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع بشكل عام، وللمرأة والطفل وكبار وكبيرات السن والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة والشباب والشابات بشكل خاص.

يرتكز التفكير الحالي في وزارة التنمية الاجتماعية على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية التحويلية (*transformative*) عبر نهج التمكين والتكامل في السياسات بين جميع الأطراف المعنية في التنمية المستدامة وتعزيز استمرارية سبل العيش للأسرة والتنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز دور المؤسسات والقيادات المحلية في تنمية مجتمعاتها من خلال المبادئ والأسس التالية:

**أولاً، الانحياز للفقيرات والفقراء والمهمشات والمهمشين:** تمتلك التنمية المجتمعية القدرة على تمكين المجتمعات الفقيرة وإعلاء صوت المجموعات المهمشة في اتخاذ القرارات. ولتكون قادرة على الالتزام بهذه القدرة والايفاء بها يتوجب أن تتجاوز مع أولويات المجموعات الفقيرة وتضمن انخراط ومشاركة وإدماج جميع الفئات الاجتماعية، بحيث تعطي الصوت ومسؤولية اتخاذ القرار للنساء، وكبار السن والشابات والشباب والأقليات الدينية والثقافية والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، الخ. يؤكد مفهوم التنمية الاجتماعية على عدم الإقصاء والتمييز اتجاه فئات ومجموعات معينة، لا سيما الفئات المهمشة تاريخياً والتي تقصى من اتخاذ القرارات التي تخص تمثيلهم ومشاكلهم، كالنساء والشباب والشابات والفقراء والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة. يركز هذا المبدأ على سماع صوت الفقراء أولاً وللأفراد التي لا تعترف القيادات المحلية في قدراتها أو إمكانياتها، بالإضافة إلى ضمان صوت الفئات المجتمعية غير الأعضاء في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو اللجان العائلية، أي سماع أيضاً أصوات ومطالب الأطفال والنساء وكبيرات السن والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة.

**ثانياً، التمكين:** يهدف العمل التنموي في قضايا الفقيرات والفقراء والمحرومات والمحرومين وذوي وذوات الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى، إلى تمكينهم جميعاً من الوصول إلى مختلف المصادر خاصة في ظل محدودية المصادر المتاحة للمجتمعات وفي ظل استحواد فئات قليلة على معظم المصادر وبالتالي حرمان بقية الفئات منها. إنعملية الانتقال من الاحتياج إلى الانتاج تتطلب تمكين هذه الفئات من ملكية المصادر أو القدرة على استخدامها والمتاجرة بها بشكل ملائم وفعال وبكفاءة عالية يخرجهم من دائرة فقرهم أو تهميشهم. وبشكل عام، يتركز التمكين في:

- الوصول إلى المصادر المالية، مثل القروض والمنح التعليمية والوظائف العامة، بالإضافة إلى التحكم بالعوائد المالية.
- الوصول إلى المعرفة والخبرات الملائمة لسوق العمل.
- الوصول إلى المساعدات الغذائية والهبات المباشرة.
- الوصول إلى المصادر الطبيعية، مثل الأراضي الزراعية، المراعي، المياه، الصيد، الخ.
- الوصول إلى الخدمات الملائمة، مثل المياه، الكهرباء، المواصلات والاتصالات، الصرف الصحي، المراكز الاجتماعية، المؤسسات التعليمية، الخ.

- المشاركة الفعالة في القرارات التي تخصهم وخاصة الانتخابات، عمليات التخطيط الوطنية والمحلية، الخ.
- تنظيم طاقات وجهود الفئات الفقيرة والمهمشة من تمثيل نفسها والدفاع عن حقوقها، من خلال عضويتها ومشاركتها في تنظيمات محلية فاعلة، كمؤسسات قاعدية ومجالس وهيئات ولجان، الخ.
- مراعاة ظروف النساء الخاصة كما الفئات الأخرى، بحيث يتم تمكين النساء الفقيرات، والنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذوات الاعاقة، وغير المتزوجات ومن هن بحاجة لخدمات اجتماعية أخرى.

فوزارة التنمية الاجتماعية تعتقد بشكل جازم أن الانتقال من الاغاثة إلى التنمية يشكل التمكين أحد الأدوات الفعالة لتحقيق هذا الغرض، وبذلك تترجم التحول من مفهوم الصدقات إلى المفهوم الحقوقي، والاستثمار من أجل الفقراء بالاستثمار بهم ومعهم كمكون فاعل في المجتمع الفلسطيني.

**ثالثاً، المشاركة المجتمعية:** أحد مرتكزات التنمية هو قيامها على نهج تشاركي يقوم به أفراد المجتمع (نساءً ورجالاً) للنهوض الشامل والمتكامل بنهج ديمقراطي يضمن مبادئ العدالة والمساواة ويضمن الاستجابة لاحتياجات الفقيرات والفقراء والمهمشات والمهمشين من خلال بناء التدخلات الهادفة للقضاء على الفقر وضمان مشاركة جميع هذه الفئات في عملية التخطيط بحيث تكون هذه الاحتياجات ناتجة عن حوار تشاركي. ولذلك يكمن تفعيل قيمة المشاركة في الوصول إلى مستوى التعبئة الذاتية (أنظر الشكل رقم 1) والتي تعزز قدرة المجتمع المحلي على قيادة عملية التنمية والاستمرار في تقديم الخدمات التنموية، مما يستدعي تدعيم قيمة المشاركة مع القيادات المجتمعية، لا سيما عند تحديد الاحتياجات المجتمعية وتصميم خطط التنمية والمشاريع وتنفيذها والرقابة عليها وتقييمها.

شكل رقم (1): مستويات المشاركة المجتمعية

المشاركة السلبية	المشاركة في اعطاء مطومات	المشاركة بالتشاور	المشاركة مقابل حوافز مادية	المشاركة الوظيفية	المشاركة التفاعلية	التعبئة الذاتية
* إصلاح الناس بما سيحدث أو حدث من قبل مهنيين وخبراء	* يجاوب الناس على أسئلة يضعها باحثون ويتأخرون لهم الاطلاع على	* استشارة الناس والاستماع إلى وجهات نظرهم، ولكن يحدد الخبراء المشاكل والحلول ولا يتم ائثارك الناس في صنع القرار	* يشارك الناس من خلال تقديم مساعدات مادية مقابل عملهم أو مقابل اجراء تجارب ولكنهم لا يشاركون في تصميم هذه التجارب وليست لديهم دوتقع للاستمرار	* تكوين لجان لأهداف محددة مرتبطة بالمشروع وقد تنتهي بانتهائه وقد تستمر	* يشارك الناس في التحليل وتطوير خطط العمل من خلال اللجان التي تستمر ويكون لها السيطرة على القرارات المحلية	* يأخذ الناس زمام الأمور مستقلين عن المؤسسات الخارجية للحصول على الموارد وتحققهم، دور المؤسسات التنموية مساندة للمبادرات المحلية

**رابعاً، الاعتماد على المصادر المحلية:** يركز مفهوم التنمية المجتمعية على الاعتماد على رأس المال الاجتماعي المحلي والمتمثل بالكفاءات والخبرات والطاقات المحلية واستغلال المعارف التقليدية للمزارعات والمزارعين والحرفيات والحرفيين والنساء وكبيرات و كبار السن بشكل عام، بالإضافة إلى تجنيد المتطوعات والمتطوعين من شباب وطلاب، والاعتماد على الشبكات والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية كجزء من رأس المال الاجتماعي. من ناحية أخرى، تركز التنمية المحلية على استغلال وتنمية الموارد الطبيعية والفيزيائية والمالية المتوفرة للسكان في تجمعاتهم.

**خامساً، تشكيل الروابط الخارجية:** يركز مفهوم التنمية المجتمعية على تشجيع المجموعات لعمل علاقات مع المؤسسات الخارجية وخاصة المؤسسات الحكومية، التعاونيات، البنوك، المؤسسات الأهلية والتمويلية، حيث يصبح للمجموعات المجتمعية القدرة والإمكانية للاستفادة من فرص التمويل الخارجي، وتجنيد التمويل، وحشد الدعم الفني والتقني اللازم لهم وبعض المواد والأدوات التي قد تلزمهم، وذلك لخدمة مصالح الفئات المختلفة في تجمعاتهم المحلية ولتحقيق التنمية البشرية المستدامة مع الأخذ بالاعتبار مصالح الأجيال القادمة.



## 2. وزارة التنمية الاجتماعية قائدة قطاع التنمية الاجتماعية

بصفتها قائدة قطاع التنمية الاجتماعية في فلسطين ومزودة رئيسية للحماية الاجتماعية من مساعدات وخدمات اجتماعية، فإن وزارة التنمية الاجتماعية مكلفة بالعمل على تحقيق تنمية اجتماعية بما يتوافق مع اجندة السياسات الوطنية والتوافقات الوطنية والتزامات دولة فلسطين نحو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وأهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة. تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية قائد ومنسق ومنظم قطاع التنمية الاجتماعية بما يشمل ذلك من وضع السياسات والتوجهات، بالإضافة إلى مهام الرقابة والإشراف وتوفير الخدمات لأفراد الأسر الفقيرة، بغض النظر عن الجنس والعمر، والفئات المهمشة من خلال 17 مديرية و15 مكتباً فرعياً، و33 مركز لرعاية الأطفال والأشخاص ذوي إعاقة والمسنين والأحداث والمرأة والشبيبة والفتيات.

تتولى مجموعة التخطيط والموازنة قيادة عملية التخطيط الاستراتيجي في الوزارة، برئاسة وزير التنمية الاجتماعية، لمجموعة التخطيط وإدارة الموازنة في الوزارة والفريق الوطني. يرأس وزير التنمية الاجتماعية مجموعة التخطيط والموازنة وتضم في عضويتها ثمانية ممثلين من صناعات القرار والإدارة العليا، وتتاط بهذه المجموعة مسؤولية الإشراف على عملية التخطيط وتنفيذ المهام الواردة في منهجية العمل. تعتبر المجموعة مسؤولة عن اتخاذ القرار بشأن بيان سياسة البرامج، ومخرجاته وتوزيع أسقف إعداد الموازنة.

ولتعزيز مبدأ مشاركة الأطراف الفاعلة للقطاع، تم تشكيل فريق وطني، مهمته الإشراف والتوجيه لفريق الوزارة أثناء مراحل التخطيط، بحيث يتكون من ممثلين عن المؤسسات والهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات وخبراء لهم علاقة بالتنمية الاجتماعية (أنظر الملحق رقم 1). يتولى الفريق الوطني مسؤولية مراجعة وإقرار منهجية وخطة عمل التخطيط الاستراتيجي، تقديم الدعم والمساندة في مراحل تحديد الأولويات وخاصة في مجال تحليل الوضع والعمل على زيادة مشاركة المؤسسات المعنية في ورشات العمل التشاورية المختلفة، بالإضافة إلى مراجعة وإقرار الاستراتيجية بصورتها النهائية.

تقدم الوزارة رزمة خدمات وتدخلات تركز هذه التدخلات والخدمات على الحد من فقر الدخل المباشر ومساعدة الأسر الفقيرة والفئات المهمشة، وذلك من خلال المساعدات النقدية للأسر الفقيرة والأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة والمزارعين المتضررين والمساعدات الغذائية ومساعدات لترميم السكن، وبرامج التشغيل المؤقتة، وخدمات الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأطفال والنساء، والتأمينات الصحية والتمكين الاقتصادي.

## 3. وصف قطاع التنمية الاجتماعية والشركاء الفاعلين

يمتاز قطاع التنمية الاجتماعية بكثرة وتعدد وتداخل أطرافه العاملة من مؤسسات حكومية وأهلية وخاصة ودولية، جميعها تعمل لخدمة الفئات الفقيرة والمهمشة، بغض النظر عن اختلاف تخصصات هذه المؤسسات وطرق عملها وانتشارها الجغرافي، مما يعني صعوبة السيطرة على موارد القطاع ومصادره وتحدياً لتوجيه فلسفة عمله. وتتسع مجالات قطاع التنمية الاجتماعية، وتتقاطع مع عدة قطاعات تنموية، كالصحة والتعليم والزراعة والعمل والاقتصاد والبنية التحتية والثقافة والطفل والمرأة والشباب، الخ. وبذلك تتنوع التدخلات والخدمات المقدمة في هذا المجال.

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الشريكة خدمات عامة أساسية توفرها الدولة بمؤسساتها الرسمية المختلفة لمواطنيها، والتي تتضمن خدمات التعليم الأساسي، والرعاية الصحية وإتاحتها للعاملين والفقراء والمعرضين للفقر والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى خدمات الكهرباء والمياه والمياه العادمة من خلال توفير شبكات المياه والصرف الصحي في المناطق الأقل حظاً، وخدمات البنية التحتية والإسكان.

وتقدم الوزارة خدمات تتسم بطابع تنموي أكثر من الإغاثي كبرامج الإقراض والمشاريع الصغيرة، والتدريب المهني والتقني التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية ومراكز التأهيل المهني التابعة لها. كما تقدم الأونروا برنامج إقراض، وتقدم وزارة العمل التدريب والتأهيل المهني وتنشط العديد من المؤسسات الأهلية، وكذلك القطاع الخاص في تقديم خدمات مالية وبرامج تطوير الأعمال والتدريب والتسويق لذوي الدخل المحدود والفقراء والنساء والشباب، وتعمل المؤسسة الوطنية للتمكين الاقتصادي وصندوق التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال، على رفع نسب المشاركة في القوى العاملة للفقراء والمهمشين من خلال مجموعة من الأدوات التمكينية.

وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية تدخلات وبرامج التنشئة الاجتماعية والثقافة المجتمعية تشمل برامج التعلم والتعليم والتربية التي تهدف إلى إكساب الأفراد من أطفال ومراهقين وبالغين سلوكيات واتجاهات ومعارف تتعلق بأدوارهم المجتمعية. ويتضمن هذا بالتالي عمل المؤسسات التي تعنى بتطوير المناهج ونظم التعليم، كوزارة التربية والتعليم ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية والجامعات والمراكز التعليمية والمؤسسات الأهلية، ومن جهة أخرى بالتنسيق المجتمعي والتدريب والحشد المجتمعي.

كما تقدم الوزارة خدمات مرتبطة بتحقيق الرفاه والمشاركة الاجتماعية والسياسية للفئات المهمشة، تشمل وصول الأطفال والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن إلى الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية، والتي تتضمن الأنشطة التي تنتفذها المؤسسات والهيئات الرسمية الرياضية والثقافية، كالمجلس الأعلى للشباب والرياضة، ووزارة الثقافة والمؤسسات الأهلية الثقافية والأندية والمراكز الرياضية. ومن جهة أخرى، وتشمل أيضاً جميع التدخلات التي تعزز من المشاركة الاجتماعية والسياسية للفئات المهمشة في عملية صنع القرار وحرية الرأي والتعبير.

وتتولى مجموعة من الوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات الدولة مسؤولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحكم عملها تشريعات خاصة بها، او قانون منظمة التحرير الفلسطينية، او تتبع بشكل مباشر لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية. حيث تعمل المؤسسات والوزارات الحكومية والهيئات الرسمية ذات علاقة بالتنمية الاجتماعية، والفئات المهمشة، ومن أهمها وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الزراعة، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة العمل، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الأوقاف، صندوق النفقة الفلسطيني، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، الخ، على تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية في مجال التعليم والصحة والسكن والزراعة وتنمية الشباب والمرأة، والاقتصاد والثقافة والرياضة وخدمات البنية التحتية وتعمل على انفاذ السياسات والتشريعات الوطنية في جميع ما يخص التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتعمل مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، بشقيها الفاعلة على المستوى الوطني والمؤسسات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي القاعدي، في مجالات التنمية المختلفة ويحكم عملها قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية. تبتثق هذه المؤسسات من روح العضوية الطوعية ويحكم عملها هيئات عمومية ومجالس إدارة منتخبة. وتعمل هذه المؤسسات على قضايا وحقوق الفئات المهمشة من خلال تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية متنوعة، تتفاوت بين المؤسسات وتتضمن أنشطة رفع الوعي والتثقيف الصحي والاجتماعي والحقوق، والتدريب وبناء القدرات للفئات المهمشة، وتقديم خدمات إغاثية ورعاية وحمائية وتمكينية اجتماعية وصحية وتعليمية ورياضية، بالإضافة إلى أنشطة اجتماعية وثقافية وترفيهية. لدى العديد منها شبكات وأجسام تنسيقية. هذا وينشط عدد من هذه المؤسسات، لا سيما تلك التي تعمل على المستوى الوطني، في إعداد الدراسات حول قضايا الفئات المهمشة، والضغط والمناصرة لإقرار تشريعات وسياسات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن هذه المؤسسات الهلال الأحمر الفلسطيني الذي يقدم خدمات متنوعة في المجالات الصحية والأهلية والصحة النفسية والاجتماعية وخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والجرحى والأطفال.

وهناك عدد كبير من مؤسسات القطاع الخاص والمتمثلة بالشركات الكبيرة والصغيرة واتحادات الغرف التجارية والصناعية واتحادات المقاولين والمؤسسات التمويلية، والتي تلعب دوراً هاماً في التطور الاقتصادي والتشغيل ومواجهة البطالة، إلا أن دورها غير واضح وضعيف في مجالات التنمية الاجتماعية وتزايد القبول بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. كما أن هنالك بعض المؤسسات التمويلية في القطاع الخاص التي تقدم خدمات الإقراض للفئات المهمشة والفقيرة.

وتعنى العديد من المؤسسات الدولية بقضايا التنمية الاجتماعية، لا سيما قضايا الفئات المهمشة على سلم أولوياتها. تمول المؤسسات الفلسطينية، من وزارات ومؤسسات وهيئات حكومية، ومؤسسات مجتمع مدني، لبناء قدراتها وتقديم خدمات من أجل تفعيل دورها في مجالات التنمية المختلفة. يندرج ضمن هذه المجموعة منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الأهلية الدولية العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى الممولين الرئيسيين لقطاع التنمية الاجتماعية، مثل الاتحاد الأوروبي، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة اليونيسف، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الامم المتحدة للمرأة ووكالات التنمية الدولية، الخ. كما توفر الأنروا خدمات صحية وتعليمية وتشغيلية وتمكينية للاجئين عامة وللنساء المهمشة، كما تشرف على مراكز التأهيل والتدريب والرعاية للأطفال والشباب والنساء.

## 4. تحليل الواقع

## 1.4 التحولات الديمغرافية

قدر عدد الفلسطينيين نهاية عام 2019 بحوالي 5.039 مليوناً منهم 3.020 مليون فرد في الضفة الغربية بواقع (59,9%)، و2.019 مليون فرد بواقع (40,1%) في قطاع غزة<sup>1</sup>. وبلغ متوسط حجم الأسرة نهاية عام 2018 خمسة أفراد. ومعدل الخصوبة الكلية 4.1 مولود لكل امرأة في العام نفسه<sup>2</sup>، وتعتبر الخصوبة في فلسطين مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى؛ بسبب الزواج المبكر خاصة للناث، والرغبة في الانجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني. بلغ عدد الذكور المقدر في فلسطين نهاية عام 2019 حوالي 2.56 مليون ذكر، مقابل 2.48 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.5<sup>3</sup>. وأشارت الاسقاطات السكانية إلى أن معدل المواليد الخام في فلسطين بلغ 30.2 مولود لكل 1000 من السكان عام 2019، في حين بلغ معدل الوفيات الخام المقدر 3.7 حالة وفاة لكل 1000 من السكان. وبلغ معدل النمو السنوي العام 2.5% عام 2019.

وأشارت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 إلى أن 42,2% من السكان الفلسطينيين في دولة فلسطين هم لاجئون، وقدر عددهم بنحو 1,980 مليون لاجيء، في حين بلغ عددهم في الضفة الغربية حوالي 741 ألف لاجيء بنسبة 26,3% من مجمل سكان الضفة الغربية، أما في قطاع غزة حوالي 1,239 مليون لاجيء بنسبة 66,1% من مجمل سكان قطاع غزة<sup>4</sup>. وبلغ عدد الافراد المؤمن عليهم صحياً في فلسطين حوالي 3,500,000 ويشكلون 79% من مجمل السكان. وبلغت نسبة الأشخاص ذوي الصعوبة/ الاعاقة 5.8%. وبلغت نسبة مشاركة القوى العاملة 46% من اجمالي القوة البشرية خلال العام 2018، وبلغ معدل العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة 31%.

وبلغ عدد العاطلين عن العمل 360.600 بواقع 216.700 في قطاع غزة وبمعدل 46%، و143.900 في الضفة الغربية وبمعدل 16%. أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للذكور في فلسطين 23% مقابل 41% للإناث<sup>5</sup>. وتشير التقديرات الأولية لجائحة كورونا إلى ارتفاع نسب البطالة من 24.0% إلى 27.0% في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل إلى تهديد أكثر من 25% من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى الاغلاق.

بناء على تنبؤات النمو السكاني في فلسطين، يرجح أن يتضاعف عدد السكان في غضون 35 سنة، أي من 5.039 مليون نسمة في سنة 2017 إلى 6.9 في سنة 2030 و إلى أكثر من 9.5 مليون نسمة في عام 2050، ما يعني أن قطاع غزة عليه استيعاب 1.3 مليون فلسطيني إضافي عام 2030، وأكثر من ضعف هذا الرقم في العام 2050، بينما تتجاوز هذه الأرقام قليلاً في الضفة الغربية<sup>6</sup>. وسوف تحدث هذه الزيادة على الرغم من الانخفاض المتوقع في الخصوبة، سينتج تحولاً ديمغرافياً في الفئات السكانية، حيث من المتوقع أن تتخفف نسبة صغار السن (0-14) إلى 35% في 2030 وقد تصل إلى 25% في 2050، مع زيادة طفيفة لكبار السن، بينما سترتفع نسبة الفئة العاملة (15-64) من 57.8% إلى 61% في 2030 وستستمر بالارتفاع بشكل ملحوظ لتصل إلى 67% في 2050، مما يعني انخفاض نسبة العبء الديمغرافي نتيجة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وانخفاض الفئات المعتمدة بالمقارنة مع الفئات المنتجة<sup>7</sup>، وتعتبر هذه الفرصة الديمغرافية لحدوث عمليات تنموية تساهم في تحسين مستوى رفاه الأسر والأفراد. يساهم الاحتلاء وإجراءاته القائمة على القمع، المصادرة، السيطرة على الموارد، الحصار، الاقتلاع، والتشريد لفقدان عشرات الآلاف لمصادر عيشهم ووقوعهم بين فكي الفقر والتهميش من جهة والبطالة من جهة أخرى، وما تتركه هذه الإجراءات من آثار على المستوى الكلي من النواحي الاجتماعية، الاقتصادية والأمن الغذائي.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيين في نهاية عام 2019.

<sup>2</sup> وزارة الصحة، التقرير السنوي، 2018.

<sup>3</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيين في نهاية عام 2019.

<sup>4</sup> المصدر السابق.

<sup>5</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الأول، 2019.

<sup>6</sup> صندوق الأمم المتحدة للسكان، فلسطين 2030: النمو السكاني والأثر على التنمية، نتائج رئيسية من الدراسة، 2016.

<sup>7</sup> مكتب رئيس الوزراء، لجنة السكان الوطنية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فلسطين 2030 التغير الديمغرافي: فرص للتنمية، 2016.

## 2.4 الفئات والمناطق المستهدفة

تعاني فئات محددة من التهميش والإقصاء الاجتماعي في الحالة الفلسطينية، وتتعامل هذه الاستراتيجية مع هذه الفئات كأولوية من حيث السياسات والبرامج والاستهدافات، كونها الفئات الأكثر عرضة للتهميش والاستبعاد من أقرانهم الآخرين. ومن ضمن هذه الفئات: الفقراء والأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشباب.

يرتبط التهميش عادة بتأثيرات اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية وبيئية وغيرها، تحد من التغيير، ويصحبها مؤشرات ذات دلالة على الضعف، كالبطالة والفقر والعنف (عنف الاحتلال الإسرائيلي والعنف المبني على النوع الاجتماعي أو ضد الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين) والتمييز السلبي المجتمعي والانقطاع عن التعليم وممارسة السلوكيات السلبية، وضعف المشاركة السياسية والاجتماعية، وضعف قدرتهم للوصول إلى المصادر، وغيرها، والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على واقع وحياة تلك الفئات وتجعلها من المجموعات الأكثر ضعفاً والأكثر قابلية والعرضة للتهميش والإهمال والحرمان والاستبعاد والانكشاف للمخاطر.

ويعتبر الشباب في التجمعات المصنفة "ج" من الأكثر تهميشاً بين السكان، ويقدر عددهم بحوالي 34,026 نسمة، مقسمين حسب الجنس إلى 17,348 ذكر مقابل 16,678 أنثى، يعيشون في 96 تجمعاً بديوياً ورعوياً<sup>8</sup>، وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم في التجمعات المصنفة "ج" كلياً 34.6%، فيما بلغ عدد السكان (17 سنة فأكثر) الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية فأعلى 5,560 بواقع 2,617 للذكور و2,943 للإناث. بينما بلغ معدل الأمية للسكان (15 سنة فأكثر) 8.2%، وبلغت لدى الإناث 12.5% وللذكور 3.9%. وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في تلك التجمعات 43.7% بواقع 75.3% للذكور مقابل 11.3% للإناث من مجموع السكان الفلسطينيين النشيطين اقتصادياً لنفس الفئة العمرية. وبلغت نسبة العاطلين عن العمل (15 سنة فأكثر) 15.4% من مجمل الذكور النشيطين اقتصادياً لنفس الفئة العمرية، فيما بلغ عدد الإناث العاطلات عن العمل (15 سنة فأكثر) 17.7% من مجمل الإناث النشيطات اقتصادياً لنفس الفئة العمرية. وبلغ معدل البطالة للأفراد (19-29 سنة) للحاصلين على دبلوم لدى الإناث 40.6% مقابل 18.8% للذكور. وبلغت نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات 19.7%. تعمق الإجراءات الإسرائيلية المفروضة عليهم فجوة الفقر وتحد من قدرتهم على ممارسة حقهم في التنقل والسكن والصحة والتعليم والعمل، وهم يعانون من التهديد المستمر للتهجير وعنف المستوطنين<sup>9</sup> علاوة على ذلك فإن 12% من البدو في المنطقة "ج" يتم ترحيلهم قسراً، ويرغمون على تغيير المناطق التي يسكنون فيها سنوياً، ويعاني 51% منهم من مشاكل صحية. ونظراً لاجبارهم على الترحال بشكل مستمر، ومعاناتهم من ظروف صحية سيئة قبل انتشار جائحة كورونا، فإن فرص تعرضهم للإصابة بالفايروس تزداد، مما يجعل تأثير جائحة كورونا على البدو كبيراً، مقارنة بالفئات الأخرى في فلسطين<sup>10</sup>.

### 1.2.4 القضايا والتحديات التي تواجه الأسر الفقيرة

تعد ظاهرة الفقر في فلسطين من الظواهر الرئيسية التي تسعى الحكومة لمجابهتها والحد منها وذلك لما تسببه من مشاكل اجتماعية من جهة، وعدم العدالة الاجتماعية من جهة أخرى. وتأتي جهود الحكومة في الحد من الفقر في سياق يتزايد فيه عدد الفقراء وتتسع فيه دائرة المعرضين للفقر والتهميش نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التي تبقي على مسببات الفقر، وتعمل على إضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وزيادة اعتماديته على الاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك عدم محاباة السياسات الوطنية لاسيما الاقتصادية والمالية للفقراء والمهمشين.

ويعرف الفقر فلسطينياً بعدم المقدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، والذي يعني عدم توفر القدرة المالية على الحصول على سلة السلع الأساسية والتي تتكون من الغذاء والملبس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى كالرعاية الصحية والمواصلات والتعليم<sup>11</sup>. والفقر في مجتمعنا هو نتيجة لتفاعل عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية جاءت

<sup>8</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تخطيط التهميش لمناطق (ج)، 2014.

<sup>9</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الواقع الديمغرافي والاقتصادي والبيئي في التجمعات المصنفة كلياً "ج"، 2018.

<sup>10</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، تقييم أولي للآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني لتقسي وباء كوفيد-19 في الضفة الغربية، المراقب الاقتصادي، ملحق خاص 2020.

<sup>11</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر، 2001.

نتيجة لما تعرض له شعبنا من محاولات اقتلعه وتشريدته من أرضه، وما رافق ذلك من احتلال وحرمان من حقوقه الأساسية منذ العام 1948 وحتى يومنا هذا. وترجع جذور الفقر في الفترة الأخيرة إلى عدد من العوامل التي رافقت سياسات الحكومة الإسرائيلية المتمثلة بالحصار الجائر على قطاع غزة الذي يفرضه الاحتلال منذ العام 2007، والحروب التي تعرض لها القطاع خلال السنوات الماضية أهم الأسباب التي أدت إلى تدمير فرص كسب العيش وإلى تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة وجعل غالبية الأسر عرضة للصدمة، وقد أدت هذه الاعتداءات على قطاع غزة إلى فقدان آلاف من الأسر مصادر دخلها ومنازلها (في ظل تعرض آلاف المنازل للتدمير أو التضرر)، وفقدان مئات الأطفال لأحد الوالدين أو كلاهما وتعرض عدد كبير من الأشخاص للإصابة في العدوان لإعاقات جسدية دائمة، وهو ما يعمق إشكاليات الفقر في قطاع غزة. وإضافة لذلك، فإن سياسات الإغلاق ومنع وتقييد حرية الحركة للأفراد والبضائع ومنع وإعاقة مختلف أشكال التنمية فيما يسمى بالمنطقة (ج)، والتي تشكل مساحتها 62% من مساحة الضفة الغربية، والتي ما زالت تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وفي مناطق التماس في قطاع غزة، وأخيراً بمحاولات الضم والتوسع للأراضي الفلسطينية وفقاً لأصقفة القرن التي جاءت مخالفة لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، أدت جميعها إلى تعميق إفقار الشعب الفلسطيني.

وفقاً لآخر تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الفقر في الأراضي الفلسطينية، فقد عانى 29.2% من الأفراد في المجتمع الفلسطيني من الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة في العام 2017، حيث بلغت هذه النسبة 13.9% في الضفة الغربية و53.0% في قطاع غزة. كما أشارت التقديرات إلى أن 16.8% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، بواقع 5.8% في الضفة الغربية و33.8% في قطاع غزة. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن 30.3% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر المدقع<sup>12</sup>.

ووفقاً لتحليل بيانات إنفاق واستهلاك الأسرة والتي يتم من خلالها تقدير الفقر، فإن الفقر غالباً ما يرتبط بمجموعة من الأبعاد، أهمها مكان الإقامة، وحالة اللجوء، وحجم الأسرة وعدد الأطفال فيها، وطبيعة عمل رب الأسرة. وبشكل أكثر تحديداً<sup>13</sup>:

- تزيد نسبة الفئات الأكثر عرضة للفقر بين الأفراد الذين يقيمون في المخيمات، فقد بلغت نسبة الفقر بينهم 45.4% في العام 2017 تليها المناطق الحضرية بنسبة 29.4%، وفي الريف بنسبة 18.7%. وحسب مؤشر الفقر المدقع، نجد أن نسبة الأفراد الفقراء في التجمعات الحضرية ومخيمات اللاجئين أعلى من المناطق الريفية، 29.3% و16.7% و9.7% على التوالي.
- يزيد حجم الأسرة من احتمالية الوقوع في دوامة الفقر، حيث تزداد معدلات الفقر بين الأفراد في الأسر كبيرة الحجم مقارنة بالأفراد في الأسر الأصغر حجماً. فقد بلغ أعلى معدل للفقر بين الأفراد في الأسر المؤلفة من 10 أفراد فأكثر وبلغت نسبته 61.1% لعام 2017. وكان أدنى معدل انتشار للفقر بين الأسر المكونة من 2-3 أفراد حيث بلغت نسبته 11.8% لعام 2017، كما تبين أن هذه الفئة من الأسر تتميز بوجود أدنى معدل لمؤشر فجوة الفقر وشدة الفقر.
- تزداد نسبة الفقر بين الأفراد للأسر التي أربابها غير مشاركين في القوى العاملة، حيث يبلغ معدل الفقر السائد بين الأفراد في هذه الأسر 42.1%، مقارنة بـ 25.8% بين أفراد الأسر التي أربابها مشاركون في القوى العاملة. أما عن ارتباط الفقر بالبطالة، فقد أظهرت البيانات أن نسبة الفقر بين أفراد الأسر التي أربابها متعطلون عن العمل قد بلغت 59.6%، مقارنة بـ 24.2% بين أفراد الأسر التي أربابها عاملون (العاملون الفقراء)، أي بنحو الضعفين، وهو ما يؤشر إلى أهمية العمل ووجود مصدر للدخل في مكافحة الفقر.
- بلغت نسبة الفقر بين أفراد الأسر التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة في معيشتها 27.7%، وبلغت بين الأسر التي تعتمد على التحويلات والمساعدات 53.6%، وبلغت بين الأسر التي تعتمد في معيشتها على العمل في القطاع الخاص 29.0% وهي أعلى من نسبة الفقر بين الأسر التي تعتمد في معيشتها على العمل في القطاع العام التي بلغت 26.0%؛ وغالباً ما يعود ذلك إلى عدم التزام القطاع الخاص بتطبيق كامل لسياسة الحد الأدنى للأجور.

<sup>12</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، 2017.

<sup>13</sup> المصدر السابق.

• أشارت النتائج الأساسية لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية 2018، أن ثلث الأسر الفلسطينية حصلت على قروض/سلف/دين، خلال 12 شهراً سبقت المسح، تتوزع بواقع 21% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة. كما أشارت نتائج المسح إلى أن 31.1% من الأسر أو أحد أفرادها تلقت مساعدات، وذلك بواقع 9.7% في الضفة الغربية و68.9% في قطاع غزة. وبينت النتائج أن 38.4% من المساعدات هي غذائية، تليها المساعدات النقدية 26.2%، ثم مساعدات على شكل طرود غذائية/كوبون مواد غذائية بواقع 16.5%، في حين بلغت نسبة المساعدات على شكل كوبونات قسيمة شراء 7.1%، وبلغت نسبة المساعدات على شكل تأمين صحي 6.2%. وأظهرت النتائج أن 35.0% من المساعدات مصدرها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فيما احتلت وزارة التنمية الاجتماعية المصدر الثاني للمساعدات بنسبة 24.5%، بينما احتلت المؤسسات الخيرية والدينية المرتبة الثالثة بنسبة 8.7%<sup>14</sup>.

• أفادت بيانات مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية 2018 أن 64% من الأسر في فلسطين كان مصدر دخلها الرئيسي الرواتب والاجور، فيما شكلت المشاريع الأسرية (غير الزراعية) ما نسبته 9% كمصدر رئيسي للدخل، ونسبة مماثلة لممارسة نشاط زراعي نباتي، و6% منها مارست نشاط زراعي حيواني خلال 12 شهراً الماضية. وأفادت 8.0% من الأسر الفلسطينية بأنها عملت في مشروع اقتصادي خاص خلال 12 شهراً الماضية<sup>15</sup>. فيما أشارت بيانات صندوق النفقة الفلسطينيين أن 45% من الأسر المستحقة للنفقة من النساء المهجورات والمطلقات تعتمد على النفقة كمصدر دخل أساسي ووحيد لها.

• عانى حوالي ثلاثة أعشار سكان فلسطين من الفقر قبل ظهور جائحة كورونا (بواقع 14% في الضفة و53% في قطاع غزة). وبلغ معدل الفقر المدقع 17% (بواقع 6% في الضفة و34% في قطاع غزة)<sup>16</sup>. أي أن معدل الفقر في قطاع غزة يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الحصار طويل المدى والمفروض على قطاع غزة<sup>17</sup>.

• أدت جائحة كورونا إلى زيادة عدد الأسر الفقيرة بنسبة 53% (من 275,819 أسرة إلى 422,915 أسرة). وكان الأثر النسبي جلياً في الضفة الغربية حيث ارتفع عدد الأسر الفقيرة من 96,065 أسرة إلى 205,854 أسرة (أي بنسبة 114%). أما في قطاع غزة فقد تزايد عدد الأسر الفقيرة من 179,754 أسرة إلى 217,061 أسرة (أي زيادة بنسبة 21%). وتم تقدير هذه الأعداد بناء على التعداد السكاني ومعدلات الفقر لسنة 2017 كأساس، وتقديرات البنك الدولي لتأثير الجائحة على معدلات الفقر التي تؤكد أن عدد الأسر الفقيرة سيصل إلى 30% في الضفة الغربية (من 14%)، وإلى 64% في قطاع غزة (من 53%). وبهذا، فإن عدد الأسر التي انضمت إلى صفوف الفقراء فاقت ما توقعته وزارة التنمية الاجتماعية مبدئياً (نحو 100 ألف أسرة)<sup>18</sup>، ووصلت إلى ما يقارب 147 ألف أسرة بحسب التقديرات أعلاه. ومن المرجح أن ذلك سيعتمد على طبيعة الإجراءات التي سيتم اتخاذها ضمن تقديرات الحكومة للموازنة بين الصحة العامة والنمو الاقتصادي، وتوفر المصادر لتمويل عملية النمو الاقتصادي. ويجدر بالذكر هنا أن هذه التقديرات الأولية جاءت نتاجاً لتقييم سريع أجره البنك الدولي في بداية الجائحة، ومن المرجح أن هذه النسب مرشحة للارتفاع وسيكون لها آثار مستدامة.

لتواجه ظروفها الصعبة التي تعاني منها، تلجأ الأسر الفلسطينية الفقيرة إلى عدد من الاستراتيجيات للحفاظ على البقاء والاستمرارية، وتتنوع هذه الاستراتيجيات بين الاعتماد على مصادر الدخل المتوفرة لدى هذه الأسر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة عالية من هذه الأسر تعتبر دخلها الرئيسي المساعدات التي تقدم لها من المؤسسات المختلفة، والاعتماد على مساعدات الأقارب والأصدقاء، وعلى الاستدانة من أفراد (غالباً ما تكون من تجار مثل الدكاكين والملاحم وبائعي الخضار وغيرهم)، وعلى خفض النفقات للتأقلم مع نقص

<sup>14</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية، 2018، النتائج الرئيسية.

<sup>15</sup> المصدر السابق.

<sup>16</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز 2019، "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان". <https://bit.ly/308RbJv>

<sup>17</sup>The United Nations Office for Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). "53 per cent of Palestinians in Gaza live in poverty, despite humanitarian assistance." 5 June 2018. <https://bit.ly/380YutG>. Retrieved on 29/5/ 2020

<sup>18</sup> خطة الاستجابة السريعة لقطاع الحماية الاجتماعية، الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية.



الدخل، بما في ذلك تأجيل أو عدم دفع الفواتير المستحقة عليها. كما تعتمد بعض الأسر في العادة على بيع المصاغ الذهبي والمجوهرات المتوفرة لديها أو على الأقل جزء منها. وبالمقابل، فإن عدد الأسر التي تعتمد على استراتيجيات أخرى من نوع إنشاء مشاريع أو الالتحاق بسوق العمل أو زراعة الأرض وتربية الحيوانات محدود، وكذلك الحال فيما يخص بعض الاستراتيجيات الأخرى من نوع بيع العقارات أو استخدام المدخرات. وبالرغم من أهمية شبكات الحماية الاجتماعية الوطنية، فهي ما زالت غير كافية، لا سيما في ظل الأزمات التي يتعرض لها الفقراء، وخصوصاً في قطاع غزة.

تترافق ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني مع وجود حالة من ارتفاع انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية، وخصوصاً تلك الأسر التي تعيش في قطاع غزة، حيث تشمل هذه الظاهرة بشكل أساسي في انحسار القدرة المالية للأسر الفلسطينية لشراء احتياجاتها من الطعام من الأسواق المحلية. وفي أحدث نسخة من المسح الاجتماعي-الاقتصادي والأمن الغذائي في فلسطين، في العام 2018 كانت 54.5% من الأسر آمنة غذائياً، في حين أن 26.9% من الأسر في فلسطين كانت تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المعتدل، أي حوالي 269 ألف أسرة أو ما يعادل 1.67 مليون فرد. وقد أظهرت بيانات المسح المذكور تدهوراً في واقع الأمن الغذائي في قطاع غزة بالمقارنة مع الأعوام 2013 و2014، فقد انخفضت نسبة الأسر الآمنة غذائياً إلى مستوى غير مسبوق لتقف عند حدود 27% في عام 2018، وما يثير القلق بشكل خاص أن المزيد من الأسر أصبحت تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وبلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق بنسبة 38.8% عام 2018. ومن المؤكد أن هذه النتائج تشير إلى حجم المصاعب الاقتصادية وتدهور مستويات المعيشة التي تعاني منها الأسر في قطاع غزة. وبالنظر إلى البيانات المتوفرة خلال العقد الماضي، فإن قطاع غزة يستحوذ على معظم الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في فلسطين بحوالي 87% من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ولتقتصر النسبة على حوالي 16% فقط من الأسر التي يتوفر لها الغذاء الآمن في فلسطين<sup>19</sup>. وفي ظل الهجمة المسعورة على مصدرة وسرقة الأرض في الضفة الغربية فإن انعدام الأمن الغذائي في الضفة مهدد بالتراجع.

وكما هو الحال بالنسبة للفقر، فإن انعدام الأمن الغذائي في فلسطين يرتبط ببعض الخصائص الأسرية؛ أسر ترأسها نساء أو أسر معيها لا يعمل، أسر لاجئة، أسر فقيرة تعيش في الريف أو في المدن، وأسرة صغار المزارعين أو الرعاة، وأسرة تعيش في مخيمات اللاجئين وأسرة يرتفع فيها معدل المعالين أو أحد أفراد الأسرة لديه عاقلة أو مرض مزمن. والمجتمعات البدوية في المنطقة المسماة "ج" معرضة بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي، ففي حين يبلغ معدل انعدام الأمن الغذائي العام في الضفة الغربية 13% يبلغ معدله بين البدو في المنطقة "ج" 61%<sup>20</sup>.

بلغت نسبة اللاجئين الذين يعانون من الفقر 39%، منهم 15.7% في الضفة الغربية و54.1% في قطاع غزة، ويعود ارتفاع نسبة الفقر إلى ارتفاع معدل البطالة التي بلغت 40%، والخصوبة وانعدام الأمن الغذائي بشكل عام ما بين اللاجئين في المخيمات. أما الفقراء، حسب خط الفقر المدقع، فقد بلغت نسبة الأفراد اللاجئين الذين عانوا من الفقر المدقع 23%، أي أن استهلاك الأسرة الشهري كان دون خط الفقر المدقع البالغ 1974 شيقلاً للأسرة الفلسطينية المكونة من 5 أفراد (2 بالغين و3 أطفال)، كما بلغت نسبة الفقر المدقع بين اللاجئين في الضفة الغربية 7.6%، ووصلت إلى 33.5% بين اللاجئين في قطاع غزة. وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد (15 سنة فأكثر) حوالي 47% للاجئين المقيمين في دولة فلسطين<sup>21</sup>.

#### 2.2.4 القضايا والتحديات التي تواجه الأطفال

بلغ عدد الأطفال في فلسطين في الفئة العمرية أقل من 18 سنة حوالي 2,115,000 طفل في العام 2017، أي ما نسبته حوالي 45% من السكان، منهم 1,084,000 ذكر و1,032,000 أنثى، ويشكل الأطفال 48% من سكان قطاع غزة مقابل 42.9% من إجمالي سكان الضفة<sup>22</sup>. وقد بلغت نسبة الأطفال في الفئة العمرية 0-14 سنة 38.3% عام 2019، مع وجود اختلافات واضحة

<sup>19</sup> منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، المسح الاجتماعي-الاقتصادي والأمن الغذائي في فلسطين، 2018.

<sup>20</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، الوضع الاجتماعي الاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات، 2018.

<sup>21</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي عشية اليوم العالمي للاجئين، 2019/6/20.

<sup>22</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2017.

بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 36,3% مقابل 41,4% على التوالي<sup>23</sup>. وأظهرت البيانات أن الغالبية من الأسر الفلسطينية لديها أطفال بنسبة 77%، مقابل 23% ليس لديها أطفال<sup>24</sup>.

هناك علاقة واضحة بين عدد الأطفال في الأسر ونسب الفقر؛ فنسبة الفقر بين الأفراد الذين يعيشون في أسر لديها أطفال كانت 30.1% مقارنة بـ 23.1% بين الأفراد الذين يعيشون في أسر ليس لديها أطفال. ويعتبر الأفراد الذين يقعون في الأسر التي لديها طفل أو اثنين أقل عرضة لانتشار الفقر بنسبة 20.3% وتبدأ النسبة بالازدياد عن نسبة الفقر الوطني عند الأسر التي لديها ثلاثة أطفال فأكثر، حيث بلغت نسبة الفقر 29.6% للأسر التي لديها 3-4 أطفال، وترتفع لتصل أقصاها 60.6% للأسر التي لديها 7-8 أطفال<sup>25</sup>.

بلغت نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة 30.5% حسب بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للعام 2017، بواقع 13.8% في الضفة الغربية و 53.1% في قطاع غزة<sup>26</sup>. وبلغت نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسر تعاني من الفقر المدقع 17.3%، بواقع 5.4% في الضفة الغربية و 33.6% في قطاع غزة<sup>27</sup>.

وتشير بيانات صندوق النفقة الفلسطيني أن عدد الأطفال المستفيدين من خدماته المتروكين من آباؤهم المكلفين بالإنفاق عليهم لعام 2019 بلغ 11725 مقارنة مع 9211 لعام 2018 بواقع زيادة 2514 طفلاً/ة. علماً بأن أكثر من 63% من هؤلاء الأطفال يعتمدون بشكل أساسي على النفقة الشهرية التي يدفعها الصندوق وبمتوسط 350 شيكل لكل طفل<sup>28</sup>.

أظهرت البيانات الأولية للتشكيلات المدرسية للعام الدراسي 2018/2019 بأن عدد طلبة المدارس في فلسطين بلغ حوالي 1.289 مليون طالباً وطالبة منهم 1.048 مليون طالباً وطالبة في المرحلة الأساسية بواقع 50.4% ذكور مقابل 49.6% إناث، و 241 ألف طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية بواقع 45% ذكور مقابل 55% إناث. في حين بلغ عدد الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال في العام الدراسي 2018/2019 في فلسطين حوالي 148 ألف طفلاً وطفلة، منهم 51% ذكور مقابل 49% إناث<sup>29</sup>.

بلغت نسبة التسرب خلال العام الدراسي 2016/2017 لكافة المراحل 0.92% (1.1% بين الذكور، و 0.8% بين الإناث)، وفي المرحلة الأساسية 0.71% (0.89% بين الذكور و 0.53% بين الإناث)، في حين بلغت النسبة في المرحلة الثانوية 2.44% (2.48% بين الذكور و 2.41% بين الإناث)<sup>30</sup>. تتوفر في 63.9% من المدارس الحكومية مواءمات للأطفال ذوي الإعاقة في المراحض، وتتوفر في 56.1% منها شواحي ملاءمة للأطفال ذوي الإعاقة للعام 2017/2018، وهي في المدارس الحكومية ووكالة الغوث أعلى منها في المدارس الخاصة<sup>31</sup>.

أشارت بيانات مسح القوى العاملة 2018، أن نسبة الأطفال العاملين (سواء بأجر أو بدون أجر) في فلسطين حوالي 3% من إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية (10-17) سنة، بواقع 4% في الضفة الغربية و 1.3% في قطاع غزة، وكانت نسبة العمالة بين الأطفال الذكور أعلى منها بين الإناث بواقع 5.5% و 0.2% على التوالي<sup>32</sup>.

بلغت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس ويعملون 0.8% بواقع 1.1% في الضفة الغربية و 0.4% في قطاع غزة، وعلى مستوى الجنس بلغت النسبة 1.5% للذكور مقابل 0.2% للإناث خلال العام 2018. ويعتبر نشاط التجارة والمطاعم والفنادق هو المشغل الرئيسي للأطفال العاملين (10-17 سنة) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت النسبة 38% مقابل 43% على

<sup>23</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اوضاع السكان في فلسطين عشية يوم السكان العالمي "بيان صحفي"، 2019.

<sup>24</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة، 2017.

<sup>25</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2017، ص 46.

<sup>26</sup> المصدر السابق، ص 47.

<sup>27</sup> المصدر السابق، ص 47.

<sup>28</sup> وفقاً لأحكام النفقة الصادرة من المحاكم المختصة (كنسي/ شرعي) مقارنة من نسب تنفيذها لدى دوائر الاختصاص.

<sup>29</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للطفل، 2019.

<sup>30</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2017، صفحة 30.

<sup>31</sup> المصدر السابق، 2017، صفحة 34.

<sup>32</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للطفل، 2019.



التوالي، يليه نشاط التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية في الضفة الغربية بنسبة 24%، أما في قطاع غزة فقد كان النشاط الزراعي هو المشغل الثاني للأطفال العاملين بنسبة 23%<sup>33</sup>.

بلغت نسبة الأطفال (0-17 سنة) ولديهم أمراض مزمنة 1.2%، وبواقع 1.0% في الضفة الغربية و1.4% في قطاع غزة. أما بالنسبة للجنس فهي بين الذكور أعلى منها بين الإناث بواقع 1.5% و1.0% على التوالي.

أظهرت البيانات أن 20% من الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين هم من الأطفال دون سن الثامنة عشر، وتزيد هذه النسبة بين الأطفال الذكور عن الإناث وبلغت 21% و18% على التوالي. وكانت النسب أكثر انتشاراً في قطاع غزة (22%) مقارنة بالضفة الغربية (17%)، وذلك حسب بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017<sup>34</sup>. وأشارت البيانات أن عدد الأفراد في الفئة العمرية 6-17 سنة الذين لديهم إعاقات 14,282 طفلاً، موزعين بواقع 6,141 في الضفة الغربية، منهم 2,989 (48.7%) ملتحقين في التعليم النظامي، و8,141 طفلاً في قطاع غزة، منهم 4,663 (57.3%) ملتحقين في التعليم النظامي. وأظهرت البيانات أن 27% من الأطفال من ذوي الصعوبات في المرحلة العمرية 6-17 سنة غير ملتحقين بالتعليم في العام 2017 (32% في الضفة الغربية مقابل 24% في قطاع غزة). وبالمقارنة مع العام 2007، فإن هناك تقدم طفيف في التحاق الأطفال من ذوي الصعوبات لنفس الفئة العمرية في التعليم، حيث كانت نسبة الملحقين 24%، و22% في الضفة الغربية مقابل 27% في قطاع غزة<sup>35</sup>.

بلغت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة (أي احتمال الوفاة ما بين الولادة وسن الخامسة) 13.4 وفاة لكل ألف مولود حي في العام 2018<sup>36</sup>. هنالك ارتباط قوي ما بين وفيات الأطفال والفقر، حيث ترتفع معدلات وفيات حديثي الولادة وبعد الولادة في الشرائح الأكثر فقراً. بسبب القصور في خدمات الرعاية الصحية ما قبل الولادة وللأطفال حديثي الولادة، والرعاية غير الكافية بعد الولادة في المرافق الصحية والمنازل، وسوء إدارة حالات وأمراض الجهاز التنفسي، وضعف المهارات الإرشادية لمقدمي الرعاية الصحية، ونقص الكوادر الصحية<sup>37</sup> لا سيما فيما يتعلق بعدد الأطباء المتخصصين في رعاية الأطفال الخدج، ونقص المعدات الطبية في أقسام الأمومة وحديثي الولادة وأسرة الأمومة وأسرة الأطفال في العناية المركزة في المستشفيات العامة والخاصة والأهلية، ونقص عدد الحاضنات والمعدات المرتبطة بها، مقارنة مع عدد المواليد في جميع أنحاء الدولة، وأخيراً ضعف التنقيب الصحي داخل المدارس ورياض الأطفال<sup>38</sup>. من جهة أخرى، يعتبر افتقار النساء الحوامل والأمهات والأزواج والأسر بشكل عام إلى المعرفة اللازمة والسلوك الصحي الملائم حول الرعاية الكافية ما قبل الولادة وبعدها سبباً رئيسياً ثانياً يؤدي إلى وفيات الأطفال<sup>39</sup>. هذا ويتعرض الأطفال لسوء التغذية من نقص الوزن 0.4% والهزال 0.3% وقصر القامة 0.5%<sup>40</sup>. ويكون الأطفال في التجمعات المهمشة عرضة لسوء التغذية على وجه الخصوص.

ويتعرض الأطفال الفلسطينيين للقتل وعنف واستغلال الإحتلال الإسرائيلي، الذي يقوم بقتل وإصابة الأطفال واستخدامهم كدروع بشرية أثناء الاجتياحات العسكرية للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، واعتقالهم واحتجازهم في سجون ومعتقلات اسرائيلية في ظروف غير إنسانية حيث تظهر تقارير الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال إلى تعرض الأطفال إلى الضرب والتعذيب والعزل الانفرادي داخل الزنازين والحرمان من النوم ومن الطعام والماء لفترة قد تصل أحياناً إلى 12 ساعة، بالإضافة إلى الحرمان من الرعاية الصحية والتعليم، حيث أشار التقرير السنوي الصادر عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2018، أن عدد الاعتقالات خلال العام 2018 للأطفال بلغت 1,063 طفلاً، أما عدد الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي فقد بلغ مع نهاية عام 2018 حوالي 250

<sup>33</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للطفل، 2019.

<sup>34</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المعاق العالمي، 2018.

<sup>35</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2017، صفحة 34.

<sup>36</sup> يونيسف، الأطفال في دولة فلسطين، 2018، وزارة الصحة، التقرير الصحي السنوي 2018.

<sup>37</sup> المصدر السابق.

<sup>38</sup> الإستراتيجية الوطنية لتطوير رعاية الطفولة المبكرة (2017-2022)، صفحة 17.

<sup>39</sup> يونيسف، الأطفال في دولة فلسطين، 2018.

<sup>40</sup> وزارة الصحة، التقرير السنوي 2018، ص 36.

طفلاً (دون 18 سنة)، في حين بلغ عدد الشهداء من الأطفال 57 طفلاً حسب سجلات الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين<sup>41</sup>.

أدت جائحة كورونا الى زيادة مستويات العنف الممارس ضد الأطفال، فمن ناحية تشير دراسة إلى أن "العنف ضد الأطفال والزوجات قد ازداد ولو بشكل متواضع". كما وجدت الدراسة أن "71% من الفلسطينيين يعتقدون بأن العنف المنزلي سوف يستمر في الزيادة كلما زاد الإغلاق"، كما أن "العنف اللفظي" الممارس من قبل "الأمهات" ضد أطفالهن قد ازداد<sup>42</sup>. أما بالنسبة لنوع الاعتداءات التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال فقد احتل الإهمال وسوء المعاملة" أعلاها بنسبة (73% من الأطفال)، وهذا الارتفاع للعنف داخل الأسرة، "يمكن تفسيره في ظل الجائحة بسبب الحد من حركة الأطفال ومنع الاختلاط وإجراءات التباعد الاجتماعي، الأمر الذي ضاعف من الضغط الاجتماعي والنفسي داخل الأسرة وعدم وجود بدائل واسعة للتعامل مع الأطفال داخل الحجر المنزلي". هذا وتؤكد بعض التقارير الصادرة عن منظمات دولية مسألة ازدياد العنف الموجه ضد الأطفال خلال فترة الإغلاق، وكذلك ازدياد معاناة الأطفال بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضتها الجائحة. إذ يوضح تقرير صادر عن "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة" وبالاستناد إلى إحصائيات حول "الخطوط الساخنة"، إلى ارتفاع في عدد المكالمات التي وصلت إلى "الخطوط الساخنة" من قبل أطفال تحت سن 18 عاماً بنسبة 24% مقارنة مع الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر نيسان. وتقول هذه المنظمات إنه تصلها تقارير حول حالات "إهمال الأطفال" وحول "أطفال يلجأون للتسول" بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها عائلاتهم<sup>43</sup>.

إن هدم منازل الفلسطينيين في القدس وقطاع غزة من قبل الاحتلال يحرّمهم من المأوى والحياة الكريمة. أما الأطفال المقدسيون، فهم يعانون من حرمان من الهوية، خلافاً مع حقهم الأساسي الذي يندرج تحت حقوق الطفل في الحماية والحصول على جنسية وهوية كما نصت عليه الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل.

من ناحية أخرى، يتعرض الأطفال للقتل والاعتداءات الجسدية والاستغلال، لا سيما الأطفال ذوو الإعاقة. من ناحية أخرى، هنالك ازدياد في حالات الأطفال في خلاف مع القانون، مما يبعث على القلق. وعلى الرغم من المصادقة على قانون حماية الأحداث، لا تزال منظومة عدالة الأحداث بحاجة إلى تطوير ومأسسة، ولا يزال القانون غير مطبق على الوجه الأكمل.

### 3.2.4 القضايا والتحديات التي تواجه النساء

تتأثر النساء بارتفاع نسب الفقر في المجتمع الفلسطيني أكثر من الرجال، حيث كانت معدلات فقدان الأمن الغذائي أعلى في أوساط الأسر التي ترأسها نساء مقارنة بالأسر التي يرأسها ذكور. هذا وتعاني النساء من مشاكل صحية تتمثل بارتفاع معدلات اصابتهن ببعض الأمراض المزمنة وارتفاع في نسبة زيادة الوزن. أما من حيث مشاركتها السياسية، فما زالت ضعيفة، لا سيما في مؤسسات العدالة ومراكز صنع القرار والمجالس المحلية.

وإذا ما حللنا انتشار الفقر داخل الأسر الفقيرة من منظور النوع الاجتماعي استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإننا نجد أن نسبة الأسر التي ترأسها نساء بلغت 10.1% من الأسر الفلسطينية في العام 2017، ونجد أن الأسر التي ترأسها نساء في قطاع غزة أقل فقراً من الأسر التي يرأسها ذكور، بينما تظهر بيانات الضفة الغربية توجهاً معاكساً. وهذه حالة خاصة عائدة جزئياً إلى تعامل المؤسسات العاملة في مجالات تقديم المساعدات الاجتماعية للفقراء بأن الأسر التي ترأسها نساء أكثر فقراً من الأسر التي يرأسها ذكور، وتعاني من فقر أشد، وهو ما يدفعها إلى إعطاء أولوية للنساء في الحصول على المساعدات، وهو ما يساهم في رفع مستوى استهلاكها، ويقلل من نسب الفقر في صفوفها<sup>44</sup>. وفي حال ازالة أثر المساعدات فان الواقع يشير إلى أن الأسر التي ترأسها نساء أشد فقراً من الأسر التي يرأسها ذكور.

<sup>41</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي عشية يوم الطفل الفلسطيني، 2019.

<sup>42</sup> دراسة جنور المنكورة أعلاه. صفحة 12-17

<sup>43</sup> OCHA, April–May 2020, COVID-19 Emergency Situation Report 7 <https://bit.ly/2DzJkgd>. Retrieved on 2/6/2020.

<sup>44</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، 2017.

وبحسب افادة برنامج الغذاء العالمي فان انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية التي ترأسها النساء أعلى بـ 15 نقطة مئوية مما بين الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور (36% مقابل 21%).

أظهرت مؤشرات الفقر أن نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري بين الأسر التي ترأسها اناث قد بلغت 30.6% مقابل 29.2% للأسر التي يرأسها ذكور في عام 2017<sup>45</sup>.

أشارت بيانات مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019 أن 37% من النساء ذوات الإعاقة المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف من قبل الزوج على الأقل لمرة واحدة خلال 12 شهراً التي سبقت المسح. وتفاوتت النسبة بشكل كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 30% في الضفة الغربية مقابل 42% في قطاع غزة. في حين أن 50% من النساء المعنفات ذوات الإعاقة تعرضن للعنف النفسي مقابل 20% تعرضن للعنف الجسدي مرة واحدة على الأقل من قبل الزوج.

أظهرت البيانات أن نسبة النساء في الفترة العمرية 20-24 سنة وتزوجن قبل بلوغهن سن 18 سنة أخذت في الانخفاض في المجتمع الفلسطيني، حيث انخفضت من 30,3% في العام 1997 إلى 10,8 عام 2017، أما على مستوى المنطقة فقد انخفضت من 27,1% عام 1997 إلى 8,5% عام 2017 في الضفة الغربية، بينما في قطاع غزة انخفضت من 31,7% في العام 1997 إلى 13,8% في العام 2017.

بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 18% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2019، مع العلم أن نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 70% للعام 2019، مع وجود فجوة واضحة في معدل الأجر اليومي بين النساء والرجال، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء 98 شيقل مقابل 102 شيقل للرجال<sup>46</sup>.

أظهرت بيانات صندوق النفقة أن عدد النساء المستفيدات من خدماته ممن هجرهن/ تركهن أزواجهن لعام 2019 بلغ 2038 مقارنة مع 1549 عام 2018 بزيادة بلغت 489 مستفيدة. علماً بأن هؤلاء النساء غير مدرجات في الخطط القطاعية وعبر القطاعية، فالنساء المهجورات والمتروكات لا يندرجن ضمن فئة الأراامل والمطلقات<sup>47</sup>.

أشارت نتائج دراسة الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين إلى أن الإغلاق وتحديد الحركة أدى إلى ارتفاع معدلات العنف ضد النساء، مع مؤشرات تتذر بالخطر من ارتفاع معدلات العنف الأسري، وارتفاع معدلات الانتحار وقتل النساء في ظروف غامضة، وكذلك ما يمكن أن ينتج عن التوتر والنزاع داخل الأسرة من ارتفاع في معدلات الطلاق الذي سيمكن التحقق منه بعد الفتح الكلي للمحاكم وعودة الحياة إلى درجة معقولة من الطبيعية. وبينت أن ظروف الإغلاق والحجر والتمييز القائم أصلاً ضد النساء قد تعزز قدرتهن على التنقل والحركة، وتعزز التقاليد المنادية بالحجر على النساء وبقائهن في البيوت. صحيح أن التقييدات على الحركة مثل منع الخروج من المنزل بأوقات معينة خلال فترة الإغلاق قد فرضت على الجنسين، إلا أن الثقافة الاجتماعية السائدة، وكذلك العوائق الأخرى التي ظهرت بعد بدء الجائحة مثل إغلاق أماكن العمل والأسواق والجامعات والمدارس قد أجبرت أكثرية من النساء، لا سيما الشابات منهن، على المكوث في المنازل وعدم الخروج لفترات زمنية طويلة<sup>48</sup>.

وتواجه النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية قيوداً عامة أدت لانخفاض مستويات معيشة السكان جميعهم، وساهم الجدار الفاصل في الضفة الغربية والسياسات التمييزية التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك تلك المتعلقة بتقديم الخدمات الأساسية وتقسيم الأراضي والتخطيط، في افقار المرأة الفلسطينية وأسرتها<sup>49</sup>.

أبرزت الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة للأعوام 2017-2022<sup>50</sup> بأن هنالك مجموعة من المشاكل والفجوات المرتبطة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي يجب أن تتصدى لها الاستراتيجيات القطاعية، ومن أهم هذه القضايا ذات الأولوية:

<sup>45</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة، 2017.

<sup>46</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي 2020/03/08.

<sup>47</sup> بيانات صندوق النفقة الفلسطيني لعام 2020.

<sup>48</sup> وزارة التنمية الاجتماعية، دراسة الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين ودلائلها على السياسات والتدخلات الحكومية وغير الحكومية (من أجل مجتمع منيع متضامن ولا

يهمل أحداً)، آب، 2020.

<sup>49</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، الوضع الاجتماعي الاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات، 2018.

- عدم مراعاة التشريعات والقوانين المتعلقة بالاقتصاد والمالية، والعمل، ومنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني قضايا النوع الاجتماعي، كما أن هنالك محدودية لوصول النساء إلى مصادر التمويل والمعرفة المناسبة لإقامة وتطوير مشاريع صغيرة بشكل عام وفي المجال الزراعي بشكل خاص. هذا وتواجه النساء الرياديات معوقات مختلفة في تسويق منتجاتها بأسعار عادلة. ويعتبر أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بشكل عام والنسوية بشكل خاص ضعيفاً، مما يعكس ضعفاً في مساهمتها في تشغيل النساء والرجال وضعف العائد المادي الذي يعود على الأعضاء نتيجة مشاركتهم في الجمعية.
  - بعض المؤشرات الرئيسية تشير إلى مخاطر وتأثيرات سلبية على صحة المرأة. فعلى سبيل المثال، تستمر ظاهرة تزويج الفتيات اللواتي لم يتيمن 18 عاماً. كما تم تسجيل 439 حالة جديدة مصابة بسرطان الثدي شكلت 14.2% من مجموع حالات السرطان الموثقة في العام 2018. هذا وترتفع معدلات إصابة النساء ببعض الأمراض غير المعدية والمزمنة، حيث وصل عدد الحالات الجديدة المسجلة للإناث بمرض السكري في العام 2018 إلى 3,135 لكل 100,000 من السكان الإناث، مقارنة ب 2,420 لكل 100,000 من السكان الذكور<sup>51</sup>. وبلغ معدل وفيات الأمومة في فلسطين 16.7 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، حيث كانت في الضفة الغربية 14.8 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، وفي قطاع غزة 19.1 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية<sup>52</sup>.
  - هنالك صعوبة وصول الإناث إلى التعليم العالي والمهني بفاعلية، تتمثل اقبال الفتيات على تخصصات تعزز الصورة النمطية وادوار النوع الاجتماعي السائدة في المجتمع، فمحتوى المناهج لا زال يُنمط بأدوار النوع الاجتماعي وتوجهات المعلمين والمعلمات تعزز الثقافة السائدة لصورة ودور كل من الفتاة/ المرأة والفتى/ الرجل في المجتمع.<sup>53</sup>
  - تعيق التشريعات الحالية وصول الرجال والنساء الى العدالة، وخاصة عدم تعديل او إقرار قانون الطب الشرعي، قانون العقوبات، قانون حماية الأسرة من العنف، قانون المساعدة القانونية، قانون الأحوال الشخصية، قانون قوى الامن، قانون الرسوم، قانون العقوبات، قانون الخدمة العسكري والمدني، والاجراءات الجزائية وقانون الشرطة. أضف إلى ذلك، فإن الجوانب الإجرائية في مؤسسات العدالة تعيق الوصول للعدالة النظامية والشرعية، الإطار القانوني والمؤسسي في الحكم المحلي لا يراعي قضايا النوع الاجتماعي. أما على مستوى الثقافة المجتمعية، لا تزال غير داعمة لقضايا وحقوق النساء، وهنالك ضعف ثقة الأحزاب السياسية بترشيح النساء إلى الهيئات المحلية. وفي المؤسسات الأمنية، لا يعطي صناع القرار أهمية لإدماج النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في قطاع الأمن، بالإضافة إلى عدم مواءمة البنية التحتية في المؤسسات الأمنية، مثل غرف المنامة وغرف التوقيف ومراكز الإصلاح، لاحتياجات النساء. وأخيراً، فإن وعي النساء بخدمات الأمن محدود جداً.
- وأشار صندوق النفقة الفلسطيني فيما يتعلق بحماية النساء ووصولهن إلى العدالة، بأنه الاستراتيجيات القطاعية يجب أن تلقي بظلالها على وصول الفئات المهمشة للعدالة بمسائل الأحوال الشخصية، لذلك يولي الصندوق دوراً أساسياً لحماية النساء ووصولهن للعدالة. ويخص بالذكر الحالات الأشد تعقيداً لغياب المؤسسات والأطر التشريعية الناضجة، منها المشاكل الأسرية التي تقع بين الأزواج في الزواج المختلط من حملة وثيقة الهوية المقدسية (الزرقاء) أو حاملي الجنسية الإسرائيلية والهوية الفلسطينية (الخضراء)، كالطلاق والنفقة وحضانة الأبناء، التي تتطلب إجراءات معقدة من حيث إثبات مكان السكن، وما يتعلق بذلك من تكاليف مرتبطة بها: أرنونا، أجرة سكن، إثبات التعليم في مدارس القدس، فواتير ماء وكهرباء، إضافة إلى إمكانية مصادرة أبنائهن من قبل الأزواج، ونقلهم إلى مناطق السلطة، حيث يصعب عليهن بعد ذلك استرداد حضانة الأبناء، بحكم عدم وجود سيطرة إسرائيلية على مناطق السلطة الفلسطينية. كما يولي الصندوق كمؤسسة دولة أهمية لحماية النساء والفئات المهمشة من حملة وثيقة الهوية الفلسطينية من مناطق الضفة الغربية أو قطاع غزة المتزوجة من رجل يحمل

<sup>50</sup> دولة فلسطين، وزارة شؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (2017-2022).

<sup>51</sup> وزارة الصحة، التقرير الصحي السنوي 2018، صفحة 85.

<sup>52</sup> المصدر السابق نفسه.

<sup>53</sup> دولة فلسطين، وزارة شؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (2017-2022).

وثيقة الهوية المقدسية. إذ تواجه هذه الفئات تحديات للوصول إلى المحاكم الإسرائيلية لطلب التقرب من الزوج في حال استحالت العلاقة الزوجية، خشية التعرض إلى السجن والتهمير، ذلك أن وجودها وفق القوانين الإسرائيلية في القدس غير قانوني، تحديداً إذا لم تحمل في جعبتها تصريحاً خاصاً بذلك.

#### 4.2.4 القضايا والتحديات التي تواجه كبار السن

لا يزال مجتمعنا الفلسطيني مجتمعاً فتيماً يشكل كبار السن فيه نسبة قليلة من عدد السكان، حيث بلغ عدد كبار السن (60 عاماً فأكثر) في فلسطين 257,151 فرداً، بما نسبته 5% من إجمالي السكان منتصف العام 2019، وواقع 6% في الضفة الغربية، و4% في قطاع غزة<sup>54</sup>. ومن المتوقع أن تبقى هذه النسبة منخفضة وفي ثبات بحيث لن تتجاوز 5% خلال سنوات العقد الحالي، في حين قد تبدأ هذه النسبة في الارتفاع بعد منتصف العقد القادم. حيث من المقدر أن يصل عدد المسنين والمسنات (60 فما فوق) إلى 470,000 في 2030، وستزداد نسبة المسنات والمسنين في الفترة ذاتها لتصل إلى 6.8%، مع كل ما يترتب على هذا الوضع الجديد من تبعات من ناحية الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية<sup>55</sup>.

ترتفع نسبة المسنات مقابل المسنين، حيث وصلت الأخيرة إلى 5% في العام 2019، مقابل 6% للإناث، بنسبة جنس مقدارها 91 ذكر لكل 100 أنثى. كما أن حوالي ثلث الإناث المسنات أرامل، حيث بلغت نسبة الترمول 5% بين كبار السن الذكور مقابل 37% بين الإناث خلال 2017، علماً بأن نسبة الترمول بين الذكور كبار السن كانت عام 2007 في فلسطين 8% مقابل 43% بين الإناث كبار السن. من ناحية أخرى، أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 إلى أن 16% من الأسر يرأسها كبار السن، بواقع 17% في الضفة الغربية و14% في قطاع غزة. وأشارت البيانات إلى أن متوسط حجم الأسرة التي يرأسها مسن صغير نسبياً، يصل إلى 3.7 فرداً (بواقع 3.3 فرداً في الضفة الغربية و4.3 فرداً في قطاع غزة)، مقابل 5.4 فرداً للأسر التي لا يرأسها كبير السن<sup>56</sup>.

يعاني 27% من كبار السن من الفقر لعام 2017، وتشكل هذه النسبة حوالي 5% من مجموع الفقراء في فلسطين، ويلاحظ وجود فرق كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت نسبة الفقراء من كبار السن في الضفة الغربية 18% في حين بلغت في قطاع غزة 47%. مع العلم أن نسبة الفقر بين كبار السن الذين كانوا يعيشون في أسر فقيرة في عام 2011 وصلت إلى 22% (36% في قطاع غزة و17% في الضفة الغربية). كما بلغت نسبة كبار السن الذي يعانون الفقر المدقع 16% في العام 2017، حيث بلغت في الضفة الغربية 8% مقابل 35% في قطاع غزة<sup>57</sup>.

أشارت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 إلى أن 84,194 فرداً أي ما نسبته 39% من مجمل كبار السن في فلسطين لديهم صعوبة واحدة على الأقل، بواقع 35% في الضفة الغربية و46% في قطاع غزة. وعلى صعيد نوع الاعاقة، كانت صعوبة الحركة هي الأعلى بواقع 24%، 20% في الضفة الغربية و31% في قطاع غزة، تليها الصعوبة البصرية 22%. كما أشارت بيانات التعداد أن عدد كبار السن المؤمنين صحياً 185,156 فرداً، أي ما نسبته 86% من مجمل كبار السن كانت غالبيتهم في قطاع غزة 97%، بينما كانت 79% في الضفة الغربية<sup>58</sup>.

وتمر الأراضي الفلسطينية المحتلة بتحويلات وبائية. ويشير ذلك التغير في أنماط الأمراض من الأمراض المعدية في الغالب إلى الأمراض غير السارية مثل السرطان، وأمراض القلب، والسكتة الدماغية والإصابات والسكري، والتهاب المفاصل. ففي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أصحبت الأمراض غير السارية بما فيها أمراض القلب، والسرطان، وإرتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والشرابين والسكري، من الأسباب الرئيسية للوفاة. وقد بينت وزارة الصحة مؤخراً في تقرير أعدته حول أسباب الوفيات، أن أمراض القلب والأوعية

<sup>54</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اوضاع كبار السن في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، 2019.

<sup>55</sup> مكتب رئيس الوزراء، اللجنة الوطنية للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، النمو السكاني في فلسطين و أثره على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، 2016.

<sup>56</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اوضاع كبار السن في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، 2019.

<sup>57</sup> المصدر السابق

<sup>58</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اوضاع كبار السن في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، 2019.

الدموية لا تزال المسبب الأول للوفاة، وأن ما نسبته 82.5% من الوفيات نتيجة أمراض القلب وكانت من الفئة العمرية فوق الستين عاماً.

ومن الجدير بالذكر أن كبار السن هم الأكثر عرضة لحصول مضاعفات قد تصل إلى الوفاة في حالة انتشار الأوبئة، كما هو حالياً في ظل جائحة كورونا.

كما أن هناك انتشار لمظاهر العنف نحو كبار وكبيرات السن، لا سيما في قطاع غزة، بسبب الظروف السياسية والامنية والاقتصادية السائدة والحروب الاسرائيلية المتواصلة. في العام 2019، تعرض كبار السن إلى الإهمال الصحي (21,6%، بواقع 23,8% اناث، 18,9% ذكور)، تليها العنف النفسي (12,4%، بواقع 14,1% اناث، 10,3% ذكور)<sup>59</sup>.

تردي الوضع الصحي والاجتماعي والاقتصادي لكبيرات وكبار السن في فلسطين بسبب عدم مراعاة المنظومة التشريعية والسياسات الفلسطينية لاحتياجات وحقوق كبار السن، فبعض القوانين ناقصة والبعض الآخر غير مقرر. فعلى سبيل المثال، عدم اقرار مشروع قانون كبار السن الذي أعدته وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الشركاء في اللجنة الوطنية العليا لرعاية كبار السن، بالرغم من توفر مسودة المشروع؛ بسبب تعطل المجلس التشريعي. كما لا يوجد توجه سياساتي رسمي أو برنامجي رسمي أو سياسات وطنية تدعم مشاركة كبار السن وتضمن حقوقهم المختلفة، عدا عن المعاشات التقاعدية التي يتلقاها نسبة قليلة منهم فقط، ضمن قانون التقاعد العام والمرتبب بالمعاشات التقاعدية في القطاع العام المدني والعسكري، وعدم وجود أرضية للحماية الاجتماعية خاصة بالمسنين تضمن لهم الحد الأدنى من الدخل. أضف إلى ذلك، لا توجد سياسات حول تمويل مشاريع مدرة للدخل لكبار السن، أو سياسات تدعو إلى استمرار مشاركة كبار السن في قوة العمل، بالرغم من توجه كبار السن إلى العمل للحصول على دخل وتحسين وضعهم الاقتصادي، أو لشعورهم بالقدرة على المشاركة والعطاء وتحقيق الذات والاستمرار في العمل المنتج والتنمية. كما لا تتوفر اية سياسات تشجع على بقاء تواجد كبار السن ضمن منازلهم عوضاً عن إدخالهم إلى دور المسنين، باستثناء ذكرها في مسودة قانون كبار السن. كما لا تتوفر سياسات تشجع كبار السن على التنقل خارج منازلهم مثل تخفيض أجور المواصلات، طرق سليمة مواءمة، مرابح عامة مواءمة، سيارات أو مركبات مخصصة لكبار السن، برامج ترفيهية واجتماعية خاصة بالمسنين، مبان حكومية يسهل الوصول والدخول إليها... الخ.

جدير بالذكر أن صندوق النفقة الفلسطيني يضمن حقوق كبار السن في النفقة وفقاً للقانون المنشأ له، ولكن لا زالت نسبتهم تراوح مكانها نظراً لتأثرهم في العادات الاجتماعية التي تحول دون مطالبهم/ ن بحقوقهم/ ن في النفقة عبر المحاكم المختصة. وبالرغم من توفر العديد من الخدمات والبرامج والتدخلات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لتعزيز الوضع الصحي والاجتماعي للأسرة، بما في ذلك كبار السن، لا تعكس سياسات وإجراءات عمل العديد من هذه الأطراف احتياجات وحقوق كبار السن بشكل خاص، حيث يتم تضمينهم كجزء من الخدمات المقدمة للأسرة بشكل عام. فعلى سبيل المثال، تطبق وزارة الصحة والمؤسسات الأهلية والأونروا برامج الأمراض المزمنة والتي تستهدف كافة الأعمار، ومن ضمنها كبار السن، لكن عدا عن هذا تقتصر هذه المؤسسات إلى توجهات سياساتية وإجراءات عمل تعنى بكبار السن بشكل خاص. أضف إلى ذلك، لا تتوفر برامج علاجية أو وقائية في عيادات وزارة الصحة، كالتوعية والتثقيف والرعاية وغيرها، تستهدف كبار السن بشكل محدد، كما لا تقدم للنساء في مراحل العمر المتقدمة (سن الأمان وبعده) رعاية وفحوصات خاصة كهشاشة العظام مثلاً والتغذية... الخ. هذا وتقتصر دائرة صحة المجتمع في وزارة الصحة إلى برامج متخصصة بكبار السن وموجهة لهم بشكل خاص.

#### 5.2.4 القضايا والتحديات التي تواجه الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة

حدد الأشخاص ذوي الإعاقة "بالأشخاص الذين يعانون من إعاقات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، والتي من خلال تفاعلها مع المعوقات والبيئات المختلفة، قد تحد من مشاركتهم الفاعلة والكاملة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. وفقاً للتعريف الموسع، والذي يعرف "الفرد ذو الإعاقة على أنه الفرد الذي يعاني من بعض الصعوبة، أو صعوبة كبيرة، أولاً يستطيع مطلقاً.

<sup>59</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019، ص 32.



أشارت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، إلى أن نسبة الأفراد الذين يعانون من صعوبة واحدة على الأقل في البصر أو السمع أو الحركة أو التذكر والتركيز أو التواصل عام 2019 وصلت إلى 5.8% من مجمل السكان. منهم 127,266 فرداً في الضفة الغربية، يشكلون ما نسبته 5.1% من مجمل السكان في الضفة الغربية، في حين بلغ عدد الأفراد ذوي الصعوبات في قطاع غزة 127,962 فرداً، أي ما نسبته 6.8% من مجمل السكان في قطاع غزة. وأشارت البيانات أن 2.9% من الأفراد في فلسطين هم من ذوي الصعوبات الحركية، تلتها الصعوبات البصرية بنسبة 2.6%. وبالمقارنة مع عام 2007 فإن الصعوبة الأكثر انتشاراً كانت ممن هم من ذوي الصعوبات البصرية وبلغت 2.5%، تلتها الصعوبات الحركية بنسبة 1.8%<sup>60</sup>. وأشارت البيانات أن عدد الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين في المناطق الحضرية قد بلغ 69,242 فرداً، أي ما نسبته 75% من مجمل الأفراد ذوي الإعاقة، في حين تشير البيانات إلى أن 13% من الأفراد ذوي الإعاقة يعيشون في الريف مقابل 12% في مخيمات فلسطين<sup>61</sup>.

ويعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة من أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بالجائحة وانكشافاً للتراجع في الأوضاع الاقتصادية والخدمات. فمن ناحية، يواجه هؤلاء الأشخاص صعوبة في تنفيذ الإجراءات الطبية الوقائية المتعلقة بأمور النظافة المنزلية والشخصية بسبب نقص الموارد واعتمادهم على الآخرين. كما أن بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة لا يستطيعون تنفيذ إجراءات التباعد الاجتماعي لأنهم بحاجة لمساعدة منتظمة من الناس الآخرين من أجل تلبية احتياجات الرعاية-الذاتية.<sup>62</sup> هذا وتصبح أولويات الأشخاص ذوي الإعاقة أقل أهمية على أجدات المؤسسات الحكومية والأهلية في ظل الكوارث والجائحات. فقد أظهر تقرير أن غالبية عظمى من النساء ذوات الإعاقة لم يتلقين أي اتصال أو لم يتم عرض أي خدمة عليهن أثناء حالة الطوارئ. كما قدم التقرير نماذج لفصل النساء ذوات الإعاقة من العمل وعدم دفع أجور أو مستحقات بعض منهن، وعدم المعرفة للجهة التي قد تقدم لهن المساعدة القانونية في ظل الجائحة. كما اشتكت النساء ذوات الإعاقة من التهميش في القرارات المحلية المتعلقة بعمل لجان الطوارئ وتوزيع المساعدات. كما أنه تم وصف المساعدات والطرود الغذائية وتلك المتعلقة بمواد الوقاية والتنظيف بأنها لم تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء والرجال والأطفال من ذوي الإعاقة مع تنوع إعاقاتهم واحتياجاتهم<sup>63</sup>.

وأشارت بيانات مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019 أن 27% من الأفراد (18-64 سنة) من ذوي الإعاقة الذين لم يسبق لهم الزواج تعرضوا للعنف على الأقل مرة واحدة من أحد أفراد الأسرة في فلسطين. وتفاوتت النسبة بشكل كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 19% في الضفة الغربية مقابل 35% في قطاع غزة وذلك خلال 12 شهر الماضية التي سبقت المقابلة. حوالي ثلث الأفراد ذوي الإعاقة (18-64 سنة) الذين لم يسبق لهم الزواج تعرضوا للعنف النفسي مقابل الخمس تقريباً تعرضوا للعنف الجسدي<sup>64</sup>.

انخفضت معدلات الأمية بين الأفراد 10 سنوات فأكثر من ذوي الصعوبة بنسبة 37% بين عامي 2007 و2017، حيث بلغ هذا المعدل في عام 2007 (33%) وانخفض عام 2017 ليبلغ 21%. إلا أن الفجوة في معدلات الأمية بين الجنسين ما زالت كبيرة، حيث أشارت بيانات تعداد 2017 إلى أن معدلات الأمية بين الذكور قد بلغت 11% مقابل 33% بين الإناث، أما عام 2007 فإن هذا المعدل بين الذكور كان 20% مقابل 48% بين الإناث في فلسطين<sup>65</sup>. ويؤدي ارتفاع معدل الأمية خاصة للفئة العمرية 10 سنوات فأكثر في ظل جائحة كورونا إلى انخفاض امكانية وصولهم إلى معلومات عن كيفية حماية أنفسهم من آثار الجائحة والوصول

<sup>60</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المعاق العالمي، 2018.

<sup>61</sup> المصدر السابق.

<sup>62</sup> U.N: Department of Economic and Social Affairs. "Everyone Included: Social Impact of Covid-19." <https://bit.ly/3eo31V7> Retrieved on 2/6/2020. Our translation.

<sup>63</sup> مسح نفذته "جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة" و "مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية-المرصد" خلال شهري آذار ونيسان، أيار 2020، ضمن عينة من 350 امرأة وفتاة ذوات إعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

<sup>64</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المعاق العالمي، 2018.

<sup>65</sup> المصدر السابق.

إلى معلومات عن القوانين واللوائح الخاصة بالاغلاق والعزل، التي إن لم يتبعوها اتباعاً صحيحاً فقد يؤدي ذلك إلى مزيد من الأضرار الجسدية والعقلية لهم<sup>66</sup>.

أشارت بيانات تعداد 2017 إلى أن معدل البطالة بين الأفراد ذوي الإعاقة المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) قد بلغ 37% بواقع 19% في الضفة الغربية و54% في قطاع غزة.

يعتبر التصنيف الحالي لإعاقة والقائم على التعريف الطبي (العجز) عاجزاً عن تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس حقوقي، ولذلك فإن القانون الجديد للأشخاص ذوي الإعاقة يتبنى مفهوماً أكثر عصرية بتبني التصنيف الوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يفتح المجال بشكل أوسع للأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة المجتمعية الفاعلة.

هنالك افتقار لمعلومات شاملة لدى وزارة التربية والتعليم العالي أو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول عدد الطلبة ذوي وذوات الإعاقة الملحقين في التعليم العالي، وتوزيعهم حسب نوع الإعاقة والجنس، واحتياجاتهم الأكاديمية، والمشاكل التي يواجهونها في مسيرة تعلمهم ومدى مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية في الجامعات والكليات، مما يحد من عملية صنع سياسات عامة للتعليم العالي مبنية على معارف وتحليلات شاملة للطلبة ذوي وذوات الإعاقة<sup>67</sup>. ويعود تدني مشاركة الطلاب ذوي وذوات الإعاقة في التعليم إلى الأسباب التالية:

1. السياسات والإجراءات الحالية في الجامعات لا تشجع التحاق الطلبة ذوي وذوات الإعاقة، حيث لا يوجد حالياً أية إجراءات خاصة تشجيعية أو امتيازات بالمنح والقروض والمساعدات الطلابية مقررة ومنفذة لهم، ويتم التعامل معهم بالتساوي مع الطلبة الآخرين. كما لا تتضمن القرارات الوزارية المقررة في وزارة التربية والتعليم العالي ولمجموعة من الجامعات أية إجراءات موقفة أو معمول بها لتيسير قبول الطلبة ذوي وذوات الإعاقة في التعليم العالي، كرفع معدل علامات شهادة الثانوية. أضف إلى ذلك، لا يوجد أية إجراءات أو برامج خاصة بتوفير أجهزة تساعدهم في العملية التعليمية. وأخيراً، لا يوجد أية إجراءات خاصة في الجامعات تتعلق بالترتيبات التيسيرية المعقولة وملاءمة المناهج الدراسية والأدوات التعليمية وتوفير مساعدين في الامتحانات والبحث أو الحركة داخل الجامعة والتنقل أو السكن، الخ<sup>68</sup>.
2. البيئة التعليمية غير ملاءمة لاستخدام الطلاب ذوي الإعاقة، من مرابض وممرات ومدخل ومناهج مناسبة وأدوات وأجهزة تعليمية لازمة.
3. نقص الكوادر المؤهلة القادرة على التعامل مع متطلبات تعليم الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة.
4. صعوبة وصول الطلاب ذوي الإعاقة إلى المدارس والجامعات، نتيجة بعد مكان إقامتهم وعدم توفر مواصلات مناسبة. ويعتبر الأطفال ذوو وذوات الإعاقة الحركية هم الأكثر احتياجاً لمواءمة في المواصلات لاستكمال تعليمهم، تليها إعاقات التنكر والتركيز والإعاقات البصرية ومن ثم السمعية وإعاقة التواصل. كما أن اتجاهات السائقين السلبية بشكل عام تجاه الأفراد ذوي وذوات الإعاقة، وارتفاع التكاليف المالية تحد من حركتهم/ن بشكل عام، وتتأثر الفتيات والنساء بشكل خاص من جميع هذه العوامل.
5. التوجهات المجتمعية السلبية، حيث يرفض العديد من الأهالي إرسال أبنائهم ذوي الإعاقة إلى المدارس، لا سيما للإناث ذوي الإعاقة. كما تلعب إدارة المدرسة عاملاً رئيسياً في تشجيع أو الحد من التحاقهم/ن.
6. الوضع الاقتصادي للعائلة يحد من إمكانية التحاق الشباب ذوي وذوات الإعاقة في التعليم العالي، ويلعب أيضاً عاملاً يؤثر في إمكانية التحاق الأطفال في التعليم الأساسي والثانوي، لا سيما حين يتطلب ذلك تكاليف لمواءمة المناهج والأدوات التعليمية الخاصة بالأطفال وتكاليف المواصلات، مما يمنع الفقراء والعائلات ذوي الدخل المحدود من تسجيل أبنائهم وبناتهم في المدارس والجامعات والكليات.

<sup>66</sup> معهد ماس، تقييم اولي للآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني لتقشي وباء كوفيد-19 في الضفة الغربية، المراقب الاقتصادي، ملحق خاص 2020.

<sup>67</sup> مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، السياسات والتشريعات الناظمة للتعليم العالي والتحاق الشباب ذوي الإعاقة: إضاءات في أفضل الممارسات العالمية وتحليل الواقع السياسي

والتشريعي الفلسطيني واستجابته لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، 5 آب 2014.

<sup>68</sup> المصدر السابق نفسه.



7. التشريعات الفلسطينية لا تدعم ولا تعزز التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العالي بشكل فاعل. حيث لا يتم تفعيل وتطبيق أحكام القانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2004 باللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعاقين، أضف إلى افتقاره إلى عنصر الالتزام. من ناحية أخرى، يخلو قانون رقم (11) لسنة 1998 م بشأن التعليم العالي النافذ من أي إشارة إلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم العالي، أو نصوص ملزمة لتوظيف كوادر تعليمية لديها القدرة على التعليم والتعامل مع الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة أو اعتماد مناهج تعليمية تتناسب احتياجاتهم/ن. كما هنالك افتقار لتعليمات أو أنظمة أو قرارات تلزم مؤسسات التعليم العالي بتوفير الأدوات المساعدة للملتحقين/ات في مؤسسات التعليم العالي. كما تخلو التشريعات الفلسطينية من وجوب ملائمة وسائل نقل ومواصلات خاصة لنقل الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة من وإلى مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى عدم تفعيل المواد القانونية التي تلزم القطاع العام والخاص بتشغيل الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة.

وتعاني المؤسسات التي تعنى بالأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة من تحديات جمة، من أهمها قلة الكوادر وتخصصها في مجالات التأهيل والتربية الفكرية والتوجيه والإرشاد المتخصص لمختلف أنواع الإعاقات. من جهة أخرى، لا تلائم الخدمات المقدمة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، من حيث تركيزها بشكل أساسي في المدن، ووجود فجوة في تغطية بعض الفئات العمرية من كبار السن، وبعض أنواع الإعاقة، وتفاوت القدرات الاستيعابية للمؤسسات، والافتقار إلى خدمات العلاج الصحي والتشخيصي والوقائي والطب التخصصي بشكل أكبر من قبل المؤسسات. أضف إلى ذلك، هنالك افتقار إلى خدمات تعليمية متخصصة لفئات عمرية معينة وللأفراد ذوي وذوات إعاقة التعلم وبشكل مجاني ويغطي كافة المناطق الجغرافية، بالإضافة إلى محدودية البرامج التمكينية، ولا سيما التي تستهدف النساء ذوات الإعاقة<sup>69</sup>. حيث بينت جائحة كورونا عجز العديد من المؤسسات الإيوائية والرعاية عن توفير خدمات الإقامة أو الرعاية النهارية للأشخاص ذوي الإعاقة، مما حرم الغالبية منهم من خدمات الإقامة أو التأهيل أو الرعاية الطبية والعلاج الطبيعي والأدوية وخصوصاً في مجال الإعاقات الذهنية الشديدة. هذا ولم يتم تجهيز الأسر بالمصادر أو المهارات للعناية بالأشخاص من ذوي الإعاقة الشديدة، مما وضع عبئاً كبيراً على الأسر وخصوصاً تلك التي تعاني من الفقر وضيق الحال والمسكن<sup>70</sup>. هذا وطالبت "شبكة المنظمات الأهلية" في قطاع غزة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى المرافق "الصحية والخدمية والحصول على المعلومات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد"، و "دمج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا" والتغلب على آثار انتشاره وتداعياته في فلسطين.

هناك ضعف انسجام التشريعات والسياسات مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي وذوات الإعاقة: ويعزى ذلك إلى وجود ثغرات قانونية في قانون حقوق المعوقين الفلسطينيين رقم 4 للعام 1999، بالإضافة إلى تعارض قانوني بين نصوص بعض التشريعات الناظمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين الأخرى مثل قانون الخدمة المدنية، وتقييد اللوائح التنفيذية الخاصة بالإعفاء الجمركي على الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة الحركية والبصرية فقط في حين جعله قانون حقوق المعوقين حقاً مطلقاً للجميع<sup>71</sup>.

#### 6.2.4 القضايا والتحديات التي تواجه الشباب والشباب

تمثل فئة الشباب والشباب في المجتمع الفلسطيني أعلى مستويات الهرم السكاني، وأصبح الشباب والشابات من عمر 15 إلى 29 عاماً يشكلون 30% من مجموع السكان وبناء على التقديرات السكانية، من المتوقع ارتفاع عددهم/ن من 1.5 مليون إلى 1.9 في عام 2030.

وفي ظل التغيير في الهرم السكاني، أصبح العائد الديمغرافي يمثل فرصة من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية المرتبطة بانخفاض معدلات الإعالة وزيادة نسبة السكان في عمر الإنتاج. وللاستفادة من العائد الديموغرافي، يجب أن يملك السكان الأصغر سناً قدرة أفضل على الوصول إلى التعليم النوعي، والتغذية الكافية، والخدمات الصحية الجيدة، وفرص عمل منتجة والسياسات الداعمة للشباب.

<sup>69</sup> وزارة شؤون المرأة، مركز دراسات التنمية، بناء روابط: نحو إستراتيجيات وسياسات متكاملة لتمكين النساء الفلسطينيات، 2013.

<sup>70</sup> قامت جمعية الإحسان الخيرية بإعادة المقيمين من ذوي الإعاقات لأسرهم نظراً لعدم قدرتها على رعايتهم في ظل معايير الرعاية المطلوبة في ظل جائحة كورونا.

<sup>71</sup> المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، إطار التخطيط الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين، صفحة 15، 2012.

أشارت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، إلى أن نسبة الأسر في فلسطين التي يتولى فيها شاب تدبير الأسرة واتخاذ القرارات الهامة فيها تبلغ نحو 15% بواقع 14% في الضفة الغربية و17% في قطاع غزة<sup>72</sup>.

وأشارت بيانات الزواج والطلاق للعام 2018 في فلسطين أن 73% من إجمالي عقود الزواج المسجلة للإناث هي للشابات (18-29 سنة) مقابل ما نسبته 79% للشباب (18-29 سنة). من جانب آخر تظهر البيانات أن نسبة وقوعات الطلاق للإناث الشابات (18-29 سنة) بلغت 67% من إجمالي وقوعات الطلاق للعام 2018، مقابل 55% للذكور (18-29 سنة)<sup>73</sup>.

بلغ معدل البطالة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين 30,8% في العام 2018، وبلغ معدل البطالة بين الذكور 25,0% أما بالنسبة للإناث فقد بلغت 51,2%. أما على صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب المنطقة، فقد توزعت القوى المشاركة في الضفة الغربية خلال العام 2018 حسب العلاقة بقوة العمل بواقع 82,4% عمالة مقابل 17,6% بطالة، وبلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 17,4% بين الذكور المشاركين في القوى العاملة و30,2% بين الإناث. أما في قطاع غزة فقد كانت النتائج 48,0% عمالة مقابل 52,0% بطالة، وبلغت نسبة البطالة في قطاع غزة 43,5% بين الذكور المشاركين في القوى العاملة و74,5% بين الإناث المشاركات في القوى العاملة للعام 2018، وتركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين، حيث بلغت النسبة 46,7%، بواقع 40,4% للذكور و75,2% للإناث<sup>74</sup>.

ما زال الشباب وخريجي الجامعات يشكلون الجزء الأكبر من العاطلين عن العمل، والأكثر تعرضاً لمخاطر البطالة. فبحسب مصادر البنك الدولي، وصلت نسبة البطالة بين الشباب إلى 38% بعد جائحة كورونا مباشرة<sup>75</sup>. وأدت الجائحة إلى تراجع ملحوظ خاصة في النشاطات الاقتصادية التي تشغل عدداً كبيراً نسبياً من الشباب مثل المطاعم والفنادق والتجارة الذي يوظف 32% منهم، وقطاع الخدمات الذي يشغل 22% من الشباب العاملين في الضفة والقطاع<sup>76</sup>. وقد أدى ذلك إلى رفع مستويات البطالة والفقر بين الشباب بشكل كبير. لقد بينت دراسة أن فئة الشباب هي الأكثر تضرراً من الفئات الأكبر عمراً، إذ أفاد 36% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة بأنهم فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة، بالمقارنة مع 26% و15% بين الفئة 31-50 والفئة أكثر من 50 سنة (بالترتيب). وقد أشار 86% من الشباب إلى أن أسرهم قد خسرت جزءاً من دخلها، بنسبة 69% و56% من بين الفئة العمرية 31-50 والفئة أكثر من 50 سنة (بالترتيب)<sup>77</sup>. كما أن فرص مئات الآلاف من الشبان والشابات الباحثين عن عمل، وفي مقدمتهم الخريجون والخريجات في إيجاد عمل، قد تقلصت بسبب الآثار الاقتصادية للجائحة والتي من المتوقع أن تستمر لبضع سنوات قادمة. ومن الجدير بالذكر أن نسبة من هذه الفئة من المتزوجين الجدد، وما يترتب على ذلك من ديون وقروض عليهم تم الحصول عليها من مصادر عائلية أو بنكية، وأصبح تسديدها صعباً للغاية، ما يسبب الكثير من الضغط النفسي والتوتر داخل الأسر الشابة.

تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 إلى أن 32,646 من الشباب (18-29 سنة) في فلسطين لديهم صعوبة أي ما نسبته 3,2%، بواقع 14,527 فرداً في الضفة الغربية (2,5%) وفي قطاع غزة (4,2%)، كما بلغت نسبة الصعوبة لدى الذكور الشباب 4,4% مقابل 2,0% لدى الإناث الشابات. تعتبر الصعوبة الحركية هي الأكثر انتشاراً بين الشباب حيث يعاني 1,4% من شباب فلسطين في العمر (18-29 سنة) من صعوبات حركية تلحقها الصعوبة البصرية بنسبة 1,2% لنفس الفئة<sup>78</sup>.

بلغت نسبة الفقر بين الأفراد (18-29 سنة) سنة وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 30% (بواقع 13% في الضفة الغربية و57% في قطاع غزة)، في حين بلغت نسبة الفقر المدقع بين الأفراد (18-29 سنة) 18% في فلسطين (بواقع 6% في الضفة الغربية و36% في قطاع غزة)<sup>79</sup>.

<sup>72</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2019.

<sup>73</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2019.

<sup>74</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2018، التقرير السنوي.

<sup>75</sup> The World Bank, June 2020, "Palestinian Economy Struggles as Coronavirus Inflicts Losses". <https://bit.ly/3ewllvr>.

<sup>76</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان 2019، د. علا عوض رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي لعام 2019 بمناسبة اليوم العالمي للعمل". <https://bit.ly/32eCtDo>.

<sup>77</sup> أوراد، أيار 2020، "جائحة كورونا: آثارها واستراتيجيات التكيف بين الفلسطينيين". <https://bit.ly/2ZqUfS5>.

<sup>78</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2019.

<sup>79</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2019.

وفيما يتعلق بمشاركة الشباب/ت في الحياة الاجتماعية والسياسية، فما زالت ضعيفة، وخصوصاً انخراطهم/ن في العمل الطوعي، والتغيير والحراك المجتمعي، والانتخابات في الهيئات المحلية ومختلف المؤسسات الأهلية والقاعدية والأحزاب السياسية، حيث نلاحظ مشاركة منخفضة للإناث في الأنشطة الرياضية وإدارة المؤسسات الرياضية مقارنة بالذكور. كما أن مشاركة الإناث والذكور في الأنشطة التطوعية قليلة، فالشباب الذكور أكثر مشاركة بالأعمال التطوعية مقارنة بالشابات.

يتضح لنا من تحليل الواقع للفقراء والمهمشين أن هناك مجموعة من التحديات التي تعيق عملية التنمية في فلسطين، فالاحتلال الإسرائيلي هو المعيق الرئيسي للتنمية بما يفرضه من سياسات وإجراءات مدعومة من الإدارة الأمريكية والتي كان آخرها صفقة القرن والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال وضم الأغوار، وضعف الاقتصاد الفلسطيني وما يترتب عليه من عوائد مالية لصالح الخزينة العامة، وتراجع التمويل الخارجي وتسييس المساعدات واستخدامها للابتزاز السياسي لتمرير صفقة القرن ومشروع ضم الأغوار. هذه السياسات والإجراءات تقوض أي جهد فلسطيني على طريق إحداث تنمية مستدامة.

إن المرحلة القادمة تتطلب منا أن نجمع ما بين الطموحات في توفير الحياة الكريمة للشعب الفلسطيني بشكل عام ومهمشيه بشكل خاص، وبين الواقعية من حيث القدرة المؤسسية والغلاف المالي، وهذا يتطلب منا التركيز على التمسك بالنهج الحقوقي لتلبية احتياجات المواطنين الأنية، لتعزيز صمودهم، وإطلاق قدرات أفراد المجتمع والاستثمار بالمواطن، ولتحقيق ذلك علينا أن نركز جهودنا في استكمال بناء المؤسسات والعمل الجماعي بالشراكة ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتبرز هنا الحاجة إلى تطوير نظم المعلومات والسجلات الوطنية، وإعادة هيكلة برامج الحماية الاجتماعية لزيادة فعالية برامج المساعدات والخدمات الاجتماعية، وإعادة الحياة لقانون الضمان الاجتماعي وتطبيق ورفع الحد الأدنى للأجور، وخلق المزيد من فرص العمل، والشروع بتنفيذ أرضية للحماية الاجتماعية للفئات المهمشة.

إن عملية التنفيذ الفعال تتطلب وجود كوادر كفوة ومدربة قادرة على تحديد احتياجات المواطنين ووضع الخطط الكفيلة بتحقيقها بناءً على قوانين عصرية تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة فئات المجتمع الفلسطيني، وتمكنهم من المساهمة بشكل فعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

## 5. تحليل المخاطر

تؤثر مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبيئية على تحقيق رؤية قطاع التنمية الاجتماعية وأهدافه الاستراتيجية (أنظر الجدول 1).

جدول (1): العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبيئية التي تؤثر على رؤيا القطاع وأهدافه الاستراتيجية

العوامل المؤثرة	التأثيرات السلبية على التنمية الاجتماعية	التدابير المؤسسية
الاحتلال الإسرائيلي	<ul style="list-style-type: none"> <li>استمرار الممارسات العنصرية المتمثلة في انتهاك كافة الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، من خلال تنفيذ سياسات العقوبات الجماعية والتمييز العنصري والتوسع الاستيطاني.</li> <li>السيطرة على مناطق ج ومواردها من أراضي ومياه ومصادرة أراضي المواطنين وتقييد الحركة فيها ومشاريع البنية التحتية وعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها بشكل عام.</li> <li>اعتقال الأطفال والنساء وتعريضهم للعنف، بالإضافة إلى أسر واعتقال تعسفي للفلسطينيين.</li> <li>هدم منازل المقدسيين وسحب هوياتهم وتضييق عملية توسعهم العمراني ومنع لم شمل العائلات المقدسية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>ستتخذ وزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع وزارة الخارجية تدابير لضمان حماية الفئات المهمشة والالتزام بالاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها المتعلقة بالفئات المهمشة من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وسكان المناطق المهمشة.</li> <li>بالتعاون مع المؤسسات الأهلية والرسمية الفلسطينية والدولية، سيتم توثيق الانتهاكات المتعلقة بالفئات المهمشة وسكان المناطق المهمشة (سكان مناطق ج، والمناطق الحدودية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق H2 في الخليل) ضمن حملات مناصرة دولية.</li> <li>العمل على تعزيز صمود المواطنين، والتنمية المجتمعية.</li> </ul>
تعطل المجلس	تأخر في إقرار القوانين الحالية واستمرار وجود نظاميين	التركيز على إصدار التشريعات الأكثر إلحاحاً

التدابير المؤسسية	التأثيرات السلبية على التنمية الاجتماعية	العوامل المؤثرة
وأهمية لمعالجة المشكلات الحالية وتأجيل التشريعات الأقل تأثيراً على حقوق النساء والأطفال.	تشريعيين مختلفين (الضفة وغزة) وعدم الاستقرار التشريعي	التشريعي
تعزيز عملية التشاور والتنسيق ما بين مختلف الشركاء الاجتماعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>سياسات وتشريعات وأهداف لبرامج بتوجهات مختلفة، ويضعف عملية تحقيق الأثر.</li> <li>إعاقة الأنشطة التابعة لبعض المؤسسات الأهلية، وخصوصاً النسوية في قطاع غزة، وإغلاق المؤسسات، وانتهاك الحريات العامة.</li> <li>ازدواجية في التشريعات ما بين الضفة وغزة، لا سيما قوانين التعليم وتأنيث التعليم وقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية، وغيرها من القوانين التي لها علاقة خصوصاً بحقوق المرأة وقضايا النساء، ولكنها لا تدعم ذلك.</li> </ul>	الإنقسام الداخلي ما بين الضفة وغزة
تعزيز حملات الضغط على صناع القرار في الأحزاب السياسية ودعم المبادرات الشبابية والنسوية في هذا المجال.	ضعف مشاركة المرأة والشباب في عملية صنع القرار، بسبب عدم توحيد رؤى الأحزاب وتراجع الإنجازات التي تم تحقيقها من قبل المؤسسات والأطر النسوية والشبابية فيما يتعلق بتمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً	ضعف دور الأحزاب السياسية
حملات مناصرة وطنية لإنهاء الإنقسام والضغط لعقد الانتخابات وإحياء وتفعيل المجلس التشريعي	تعثر عملية التشريع وإصدار أو تعديل القوانين	تعثر عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية
حشد مصادر تمويلية من ممولين جدد. تعزيز المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص. حملات مناصرة دولية حول حقوق الفلسطينيين في التنمية.	يؤثر التغيير في أولويات التمويل لبعض المؤسسات التمويلية، بسبب توجهات دولهم السياسية، سواء باتجاه قطاعات أخرى، أو الحد من التمويل لفلسطين باتجاه دول وقضايا أخرى.	أولويات التمويل للمؤسسات التمويلية
تنفيذ حملات التوعية المجتمعية حول حقوق الفئات المهمشة، وتعزيز مشاركة هذه الفئات في كافة مناحي التنمية وتوفير كافة الامكانيات لتسهيل مشاركتها.	الحد من مشاركة الفئات الضعيفة والمهمشة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.	العادات والتقاليد تؤدي إلى تمييز ضد الفئات المهمشة، لا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة
تنفيذ حملات التوعية والخدمات الوقائية للشباب والشابات، انشاء مراكز علاج وحماية وتطبيق القوانين الرادعة للمتعاطين/ات والمروجين/ات لها.	انتشار حالات العنف وسفاح القربى والسراقات والسلوك الجنسي القاسي من الرجال اتجاه النساء، ارتفاع معدلات الطلاق والتهرب من قضايا النفقة والتسرب من المدارس، الزواج المبكر، وغياب أنماط التكافل المجتمعي.	انتشار العادات الاجتماعية السيئة التي تهدد تماسك الأسر ووحدةها.
تنفيذ حملات التوعية المجتمعية حول العنف ضد الفئات المهمشة وسيادة القانون.	عدم الإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. تساهل القيادات المجتمعية والمكلفين بإنفاذ القانون اتجاه مرتكبي العنف	العنف في المجتمع والتدخل العشائري
العمل على تمكين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة المنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة من توقيع عقود بيع عادلة مع	منافسة غير عادلة بين منتجات المشاريع الصغيرة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وبين المنتجات المستورة ومنتجات الشركات الكبيرة.	سياسة السوق المفتوح
		العوامل الاجتماعية
		العوامل الاقتصادية

التدابير المؤسسية	التأثيرات السلبية على التنمية الاجتماعية	العوامل المؤثرة	
مؤسسات فلسطينية ودولية وتحسين جودة ومواصفات المنتجات.			
العمل على تمكين اقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في التعليم المدرسي والعالي والمهني، وموائمة المؤسسات التعليمية والتدريب المهني.	87% من الأفراد ذوي الإعاقة فوق سن 15 عاماً لا يعملون ولا يبحثون عن عمل (86% في الضفة و91% في غزة)، أي أنهم غير مشاركين بتاتاً في سوق العمل، بينما نسبة الأفراد ذوي الإعاقة العاملين لا تتعدى 8%.	المدارس والمراكز المهنية والجامعات غير مؤهلة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل	
توعية للشابات في المدارس حول التخصصات الواعدة والتي لها سوق عمل. فتح تخصصات للشابات في التدريب المهني مرتبطة مع توجهات واحتياجات سوق العمل.	النساء تلتحق في تخصصات جامعية وتخصصات التدريب المهني التي ترسخ الصورة النمطية للمرأة في قطاع العمل مما يزيد في بطالة النساء الخريجات.	التخصصات في الجامعات محددة لعمل المرأة	
الرصد والتوثيق وإيجاد تدابير خاصة في ظل خطة 1325 لتمكين مؤسسات العدالة الفلسطينية من القيام بدورها تجاه الهاربين من العدالة أينما كانوا.	عدم القدرة لوصول مؤسسات العدالة لمحافظة القدس والمناطق جـ او الذين يعيشون في إسرائيل يؤدي الى الافلات من العدالة لبعض مرتكبي العنف والجرائم بحق المجتمع والأسرة الفلسطينية.	قيود على نفاذ التشريعات في جميع المناطق	<b>العوامل القانونية</b>
حملات مناصرة دولية للضغط على إسرائيل في توفير الكهرباء لسكان المناطق المهمشة، لا سيما مناطق (ج) وقطاع غزة. تنفيذ مبادرات لاستخدام طاقة بديلة صديقة للبيئة.	التأثير على صحة السكان، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن	استمرار انقطاع الكهرباء في غزة واستخدام المولدات الكهربائية	<b>العوامل البيئية</b>
حملات مناصرة دولية حول حقوق الفلسطينيين في المياه وتنادي بتوفير المياه وتطوير البنية التحتية للمناطق المهمشة وخاصة المناطق (ج).	نقص في المياه المتاحة للأغراض المنزلية والزراعية وصعوبة الوصول لها مما يؤثر على نظافة ورفاه الرجال والنساء. أكثر من 1.2 مليون شخص في قطاع غزة منع من الوصول إلى المياه أثناء الحرب على غزة. عدم توافر شبكات الصرف الصحي في العديد من المناطق المهمشة له آثار سلبية على البيئة والإنسان	شح الموارد المائية في المناطق المهمشة وقطاع غزة وعدم توفر شبكات الصرف الصحي.	<b>العوامل البيئية</b>
وضع تدابير خاصة لرصد تأثير ما ينشر في المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي ووضع آليات للتصدي له ومعاينة مرتكبي الجرائم الإلكترونية.	ضعف اهتمام الشباب بالعمل التطوعي، والتنمية المجتمعية وتعميم أفكار تعمق النظرة النمطية للمرأة وتحرض على مبادرات حقوق النساء والمؤسسات النسوية	انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والجرائم الإلكترونية.	<b>العوامل التكنولوجية</b>

بالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقاً، لا نستطيع إغفال الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لجائحة كورونا، وتأثيراتها التي طالت وستطال الاقتصاد والمجتمع والأسر والأفراد. خصوصاً أن الجائحة أظهرت وأبرزت أوجه الخلل والقصور سواء على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أو على مستوى الأنظمة والبرامج والتدخلات، وأظهرت كذلك غياب نظام وطني فلسطيني لإدارة ومواجهة الكوارث.

## 6. الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة ما بين 2017-2019

تعتبر المراجعة النصفية لخطة وزارة التنمية الاجتماعية إطاراً مرجعياً هاماً لمراجعة وتحديث استراتيجية قطاع التنمية للأعوام 2021-2023.

## الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر

تظهر المؤشرات تحقيق العديد من الإنجازات خلال الأعوام 2017-2019 التي ساهمت في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول جزئياً ضمن المجالات الثلاثة الرئيسية التي حددت كأولويات سياسات، مع بروز بعض الفجوات والتحديات التي تم أخذها بعين الاعتبار في عملية تحديث الاستراتيجية الحالية.

عملت وزارة التنمية الاجتماعية على تطوير قواعد البيانات الخاصة بقطاعات عملها، حيث تم بناء قواعد بيانات في مجالات المساعدات النقدية تتضمن بيانات تفصيلية لحوالي 200,000 أسرة وبيانات الاحتضان والتمكين الاقتصادي وحماية الطفل، إضافة إلى الإعفاءات الجامعية. كما تم ربط قواعد البيانات مع المؤسسات الشريكة مثل وزارة الصحة والتعليم والداخلية ولجان الزكاة. أضف إلى ذلك، تم إنجاز دليل إجراءات يشمل 52 خدمة وعمل ومن أبرزها المساعدات الطارئة والمساعدات الغذائية والتأمين الصحي، وإعداد النماذج اللازمة لتقديم هذه الخدمات. من ناحية أخرى، تقدم وزارة التنمية الاجتماعية مجموعة من الخدمات وأهمها المساعدات النقدية المنتظمة لحوالي 107,000 أسرة، وبطاقات الكترونية للأسر الفقيرة "مساعدات غذائية" لحوالي 173,000 فرد، وتقديم بطاقة التأمين الصحي لحوالي 67,000 أسرة، وإعفاء أبناء الأسرة الفقيرة من الرسوم المدرسية، ومساعدات نقدية للأسر التي تتعرض لهزات اجتماعية وصحية واقتصادية طارئة، وتجهيز قوائم لكفالة الأيتام من خلال المؤسسات الشريكة.

عانى برنامج التحويلات النقدية في الأعوام 2017-2019 من التذبذب من حيث عدد الدفعات، حيث استطاعت الوزارة أن تقدم ثلاثة دفعات من أصل أربعة دفعات لكل من عامي 2018 و2019، وذلك بسبب انخفاض التزام الدول المانحة بتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، لأغراض ممارسة ضغوط سياسية على الشعب الفلسطيني وقيادته، إلى جانب احتجاز الأموال الفلسطينية (المقاصة) من قبل سلطات الاحتلال. وعلى صعيد الأسر التي حصلت على المساعدات النقدية، فقد تراوحت ما بين 105,000 أسرة لعام 2019، و109,000 أسرة عام 2017، رغم أن استهداف الوزارة لكل سنة من الفترة المشار إليها أعلاه هو 118,000 أسرة لكل سنة.

وعند مقارنة بيانات المساعدات النقدية للأسر الفقيرة مع نسبة الفقر الشديد في فلسطين يتبين أن الوزارة غطت حوالي 72% من الأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد ويبقى حوالي 28% من الأسر محرومة من المساعدات، وغطت 47% من الأسر التي تقع تحت خط الفقر الوطني.

من ناحية أخرى، بلغ عدد الأفراد الذين استفادوا من المساعدات الغذائية عام 2019 حوالي 173,787 فرداً. إضافة لمساعدات طارئة لحوالي 197 أسرة عام 2019، و2500 أسرة عام 2018، و1,952 أسرة عام 2017. وهذا التناقص أثر بشكل واضح على قدرة الأسر الفقيرة على الصمود ومواجهة الآثار الناجمة عن الهزات الاجتماعية والاقتصادية.

كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإخراج المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي إلى حيز الوجود، حيث استطاعت خلال عام 2019 من تنفيذ 50 مشروعاً فقط؛ بسبب الانشغال في عملية المأسسة وإعداد اللوائح والأنظمة اللازمة لشرعنة عمل المؤسسة، ومن خلال التعاون مع الشركاء (أنيرا وبرنامج الغذاء العالمي) تم تنفيذ 350 مشروعاً آخراً. ونظراً لانشغال الوزارة بتعديل النظام الأساسي لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة فقد استطاعت الوزارة تنفيذ 28 مشروعاً اقتصادياً للأشخاص ذوي الإعاقة فقط. وعليه، تعمل الوزارة على إجراء الترتيبات المؤسسية والمالية من أجل إطلاق برنامج التمكين الاقتصادي باستهدافات أعلى تترك آثارها التنموية المستدامة في إخراج الأسر الفقيرة والمهمشة من دائرة الفقر.

وعملت الوزارة على استصدار قرار من مجلس الوزراء بتاريخ 2017/01/24 باعتماد البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية في فلسطين، وتشكيل لجنة توجيهية برئاسة وزارة التنمية الاجتماعية تضم في عضويتها كافة المؤسسات المانحة والمزودة للمساعدات والخدمات الاجتماعية حكومية وغير حكومية. من أجل إدارة أكثر فعالية لتوزيع الخدمات والمساعدات الاجتماعية في فلسطين من قبل الشركاء الاجتماعيين من الجمعيات الخيرية، لجان الزكاة، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، الهلال الأحمر الفلسطيني، والمؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال، وبما يضمن رصد كافة التدخلات في مجال الإعاقة والطفولة والأيتام والمسنين والمرأة والأسر الفقيرة وغيرها من الفئات الأخرى، وذلك من خلال منح الشركاء امكانية الولوج إلى البوابة وتلبية احتياجات الأسر الفقيرة



والمهمشة من المساعدات النقدية والعينية. وتتعدد أشكال المساعدات التي يتم إدخالها على البوابة الموحدة، منها النقدية والعينية وكفالات الأيتام وغيرها، حيث بلغ عدد التدخلات الاجتماعية في العام 2018 حوالي 28,000 تدخل جرى تنفيذها من قبل الشركاء. ومن وحي البوابة تم الشروع بتطوير السجل الوطني الاجتماعي، حيث تم تحديد محتويات السجل والشروع في بناء النظام الإلكتروني وانتظام انعقاد اجتماعات لجنة السجل، ومراجعة نماذج التحويلات النقدية، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، وحصر احتياجات برامج الوزارة من السجل واحتياجات الشركاء. وتم البدء بصياغة كافة أدلة الإجراءات الخاصة بالسجل.

بناءً على الخبرات التي راكمتها وزارة التنمية الاجتماعية خلال السنوات الماضية، باتت متيقنة أن مكافحة الفقر المادي لا تترك آثاراً مستدامة لحياة كريمة للفقر والمهمشين. لذلك ومن خلال الفريق الوطني لمكافحة الفقر جرى تطوير المفهوم الوطني للفقر المتعدد الأبعاد الذي يأخذ شقي الفقر المادي والحرمان الاجتماعي بعين الاعتبار. وأن هناك حاجة لتطوير أدوات ومقاربات محاربة الفقر بناءً على احتياجات الأسرة واثرائها، وتلبية هذه الاحتياجات من خلال الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين الآخرين، اقتناعاً منها بأن محاربة الفقر عملية عبر قطاعية، والعمل التكاملية القائم على وجود نظام وطني للتحويل بين المؤسسات المعنية وفقاً لمرجعياتها الوظيفية، الرصد الكفيل بتحقيق حياة كريمة مستدامة للأسر الفقيرة، الأمر الذي دفع الوزارة إلى ضرورة تطوير عملياتها في الميدان، والارتقاء بالباحثين الاجتماعيين، ورفع قدراتهم ليصبحوا مدراء حالات، قادرين على تحليل وتشخيص أوضاع الأسر، وتحديد احتياجاتها ووضع خطط عمل لكل أسرة فقيرة ومهمشة وتلبية هذه الاحتياجات من خلال نظام ادارة الحالة، واخضاع هذه الخطط للمتابعة والتقييم، لتقييم أداء الوزارة وموظفيها وتقييم أثر خدماتها المقدمة على المستفيدين وخروجهم من دائرة الفقر والتهميش، وتتطلب هذه العملية إلى إعادة هيكلة برامج الوزارة والشركاء بما يضمن التكامل في الخدمات وتحقيق قفزات تنموية ذات طابع مستدام.

### الهدف الاستراتيجي الثاني: القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني

تم عمل مراجعة فنية وقانونية للتشريعات والقوانين ذات العلاقة والتأثير بالحماية الاجتماعية، والتي بناء عليها تم صياغة قانون حماية الأسرة من العنف ولوائحه التنفيذية بمسودته النهائية، وتجهيز اللوائح التنفيذية لقانون حماية الأحداث ورفعها لمجلس الوزراء للمصادقة عليه، وانجاز 95% من مراجعة قانون حقوق المعوقين، وحالياً بصدد انجاز المذكرات التفسيرية ورفعها لمجلس الوزراء. وتم اعداد مسودة قانون حماية المسنين واللوائح التنفيذية بالقانون. كما تم متابعة تطبيق نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، والمشاركة في تطوير أدلة الإجراءات الخاصة بالنظام وعمل المراكز. والمتابعة والإشراف على عمل مراكز حماية المرأة (الحكومية وغير الحكومية)، ومتابعة إجراءات شراء الخدمات للنساء المعنفات من المراكز المرخصة والمتخصصة. وتطوير قاعدة بيانات الكترونية لرصد وتوثيق حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي التي يتم التعاطي معها من قبل الوزارة. ودعم أقسام المرأة في المديرية بكافة اللوجستيات اللازمة لتسهيل مهامهن في استقبال حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي. ورفد الكوادر العاملة في مجال حماية النساء المعنفات في مديريات التنمية ومراكز الحماية بالتدريبات المتخصصة وجلسات الإشراف المهنية المتخصصة.

ولذلك تم الشروع في تطبيق منهج ادارة الحالة، حيث تم الانتهاء من تجهيزات المديرية، والانتهاء من ورشات تدريبية لتهيئة 7 مديريات خاصة بادارة الحالة، وتم تضمين نماذج ادارة الحالة في السجل الوطني، وبدأت لجنة ادارة الحالة اجتماعاتها. وتم البدء بصياغة أدلة الإجراءات الخاصة بادارة الحالة.

كما قدمت الوزارة خدمات الحماية والرعاية والإيواء في الفترة بين 2017-2019 لـ 5760 طفل، وتم تقديم خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية، الإرشاد النفسي والاجتماعي والأسري، التعليم، الرعاية الصحية، نشاطات لامنهجية، مهارات حياتية، خدمات الرياضة، إعادة الدمج في المجتمع، التأهيل المهني لـ 849 من الطلاب المتسربين. وبلغ عدد المستفيدين من مراكز التأهيل الاجتماعي 307 أطفال، وتم توقيع اتفاقية ما بين الوزارة والصندوق الفلسطيني للتشغيل بهدف تشغيل الطلبة خريجي مراكز الشبيبة وعددهم (100) طالب/ة، في سوق العمل وإكسابهم المهارات اللازمة في المهن التي تدرّبوا عليها. كما تم دمج حوالي 855 طفل من الأحداث في النظام التعليمي. ومتابعة 1067 طفل في خلاف مع القانون، وتوفير الحماية لـ 145 طفل في مؤسسة دار الامل. وتوفير الرعاية الايوائية الشاملة لـ 150 مسن ومسنة، وتوفير الرعاية النهارية لـ 800 مسن ومسنة، وإقرار نظام الأدوات والأجهزة المساندة للمسنين. وتم توفير رعاية منزلية لـ 80 مسن ومسنة، وتوفير تاهيل طبي لـ 120 مسن ومسنة. وتم شراء خدمات لـ 1,018 شخص بقيمة 6.7

مليون شيقل لفئات ذوي الاعاقة والمسنين والنساء المعنفات في العام 2019، وخدمات إيوائية في المراكز المتخصصة، كما تم توقيع 35 اتفاقية لشراء الخدمة مع الجمعيات المزودة للخدمة لهذه الفئات، وتوقيع 9 اتفاقيات فردية مع مؤسسات اجتماعية. كما قامت الوزارة بتوقيع مذكرات تفاهم مع 24 جمعية خيرية في العام 2018 لتنفيذ نشاطات تخدم الفئات الضعيفة والمهمشة، ومنح اذن لجمع تبرعات لـ 63 جمعية. وتم تأهيل حديقة الشهيد ياسر عرفات التابعة لجمعية الامام الشافعي/ اريحا الخاصة بخدمة الاشخاص ذوي الاعاقة بالتعاون والتنسيق مع مديرية التنمية الاجتماعية.

### الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي

- تم الإشراف على 740 جمعية في الضفة الغربية، بينما لم تتمكن الوزارة من متابعة والإشراف على 530 جمعية في قطاع غزة، بسبب الإنقسام. هذا وقد تم ترخيص 75 جمعية وحل 55 جمعية. كما التزمت 427 جمعية بتقديم تقاريرها المالية والإدارية، كما تم اجراء تدقيق ومتابعة لنشاطات أعمال 46 جمعية، وتم الموافقة بقرار من مجلس الوزراء على تقديم مساعدات مالية لـ 52 جمعية خيرية، تم منح 8 جمعيات خيرية اعفاء جمركي لاستيراد أجهزة ومعدات خاصة بعمل الجمعية.
  - متابعة تطبيق نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، والمشاركة في تطوير أدلة الإجراءات الخاصة بالنظام وعمل المراكز والمرشدات في المديرية.
  - المتابعة والإشراف على عمل مراكز حماية المرأة (الحكومية وغير الحكومية)، ومتابعة إجراءات شراء الخدمات للنساء المعنفات من المراكز المرخصة والمتخصصة.
  - تطوير قاعدة بيانات الكترونية لرصد وتوثيق حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي التي يتم التعاطي معها من قبل الوزارة.
  - دعم أقسام المرأة في المديرية بكافة اللوجستيات اللازمة لتسهيل مهامها في استقبال حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي.
  - تجديد عقود (6) مرشدات مرأة مساندة في التعاطي مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومنسقة واحدة لمراكز الحماية.
  - رفد الكوادر العاملة في مجال حماية النساء المعنفات في مديريات التنمية ومراكز الحماية بالتدريبات المتخصصة وجلسات الإشراف المهنية المتخصصة.
  - تقييم البنية التحتية لملف ال GIS في الدائرة وتحديد الاحتياجات اللازمة للنهوض بنظام المعلومات الجغرافي.
- لقد أظهرت المراجعة النصفية أن الانجازات كانت بشكل عام جزئية، ووفقاً للتقارير التي رفعتها الوزارة لمجلس الوزراء أن نسبة الانجاز تتراوح ما بين 80-90%، ومن خلال نظرة تحليلية نجد أن القصور الجزئي في الانجازات بشكل عام يرتبط بالامكانيات المالية بشكل أساسي، والتي غالباً ما تعتمد على دعم المانحين، والذي أصبح بمعظمه دعماً مسيئاً يستخدم للضغط على الحكومة والسلطة الفلسطينية لتقديم المزيد من التنازلات السيادية لصالح تقدم ولو شكلي في العملية السياسية مع اسرائيل والتي لم تعد مجدية لتحقيق مصالح شعبنا السياسية والتنمية.
- وفي ظل استمرار الاحتلال بفرض اجراءاته التي تحد من التنقل والتصرف والتصرف بالموارد والمصادرة والحصار، وإلى جانب الآثار التي تركتها جائحة كورونا، فإن هناك حاجة إلى تخصيص المزيد من الأموال من الموازنة العامة وتجنيد المزيد من الأموال للقطاع الاجتماعي لتعزيز صمود المواطنين على أرضهم، وبالتالي هناك حاجة ماسة لرفع الاستهدافات الخاصة بأعداد الفقراء والمهمشين الذين يتلقون المساعدات، وتطوير أمثلة على أرضية الحماية الاجتماعية، وتعزيز سبل العيش من خلال زيادة حجم مشاريع التمكين والتشغيل والتدريب والتمهير وفقاً لاحتياجات الأسر والأفراد وبناء منهج إدارة الحالة.
- لقد اثبتت التجربة العملية إلى ضرورة السير قدماً في بناء النظم الوطنية كالسجل الوطني الاجتماعي والسجل الوطني للأشخاص ذوي الاعاقة، والتي في نهاية المطاف ستؤدي إلى مزيد من التنسيق والتشبيك في توفير الخدمات والاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة.



كما وهناك ضرورة لتعزيز الاطار القانوني للحماية الاجتماعية من خلال مراجعة واقرار العديد من القوانين ذات العلاقة وعلى رأسها حماية الأسرة من العنف، حقوق المعوقين وقانون حماية المسنين.

## الجزء الثاني: توجهاتنا المستقبلية "إلى أين نتجه خلال الأعوام الثلاثة القادمة؟" تطلعاتنا المشتركة لمستقبل مجتمعنا الفلسطيني: رؤية قطاع التنمية الاجتماعية

### "مجتمع فلسطيني منيع ومتضامن ومنتج، يوفر حياة كريمة مستدامة لكل الأسر والأفراد، ويحرر

### طاقاتهم، ويؤمن بالحقوق والمساواة والعدالة والشراكة والإدماج"

نضع نصب أعيننا هذه الرؤية لقطاع التنمية الاجتماعية الذي يضم طيفاً واسعاً من الشركاء: مؤسسات رسمية ومجتمع مدني وقطاع خاص ومنظمات الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء الدوليين، توجه طاقاتنا وجهودنا المشتركة، لتؤكد تطلعاتنا الطموحة للمضي قدماً نحو مجتمع فلسطيني متضامن ومتماسك، تجمع أسره وأفراده علاقات مترابطة وقوية، ويعملون معاً في السعي لتحقيق طموحاتهم الاجتماعية والاقتصادية والوطنية، وموجهين طاقاتهم الجماعية ومؤمنين بحقوق الإنسان وقيم المساواة والعدالة والشراكة والإدماج. نرى مجتمعاً فلسطينياً نابضاً بالحياة ومزدهراً بانتاجيته وإبداعه العالين، يتألق برواده ورائداته ومبذعيه ومبدعاته، ويراعي احتياجات أجياله الحاضرة والمستقبلية ويبني على تنوعها، وينمي رأس ماله الاجتماعي ويعامل مواطناته ومواطنيه بمساواة وإنصاف وباحترام دون أي تمييز أو إقصاء. نصبو إلى مجتمع يتمتع فيه جميع الفلسطينيين، من نساء ورجال وفتيات وفتيان وأشخاص ذوي وذوات إعاقة وكبيرات و كبار السن وأطفال بحياة كريمة وذات جودة، بحيث يتوفر لجميع المواطنين والمواطنات كافة الخدمات الحياتية الأساسية اللازمة لهم من غذاء ملائم وصحة وتعليم ومياه وبنية تحتية ملائمة وعمل لائق وبيئة نظيفة.

تتطلب هذه الرؤية من أرضية حقوقية تعزز العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز، وهو ما من شأنه تعزيز علاقة الفرد بالدولة، ويعزز المواطنة الصالحة، ويبلور مفهوماً ناضجاً وحقيقياً للعقد الاجتماعي، بحيث يستطيع تغيير واقع الأسر والأفراد، تكوراً وإناثاً، وينتشلهم من دوائر الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي. نطمح للمساواة في تمتع هذه الفئات بجميع حقوقهم وبالحرز والحراك والعيش الكريم وفي بيئة العمل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وضمان التمييز الإيجابي لتحقيق ذلك وإزالة كافة أشكال التمييز والإقصاء لهذه الفئات. نشدد على عملية الإدماج من منطلق مفهومنا للتنمية بأنها عملية مشاركة ديناميكية تطمح ليكون "مجتمعنا للجميع" يحترم الاختلافات ويحافظ على التنوع والفردية، ويؤسس أرضية صلبة للتماسك الاجتماعي الذي يعطي كل فلسطيني، بنسائه ورجاله وفتياته وفتياته وأطفاله وكباره حساً بالانتماء والتقدير والشرعية من منطلق احترامه للتنوع المجتمعي.

تتحقق التنمية في مجتمعنا بتوفر الإرادة الاجتماعية لاستنهاض الطاقات الاجتماعية والإنسانية الكامنة من ثقافة وقيم ومعتقدات اجتماعية وأمن وبنى سياسية واجتماعية ومنظمات. ولذلك سنركز على تحرير الطاقات والمبادرات الفردية والإبداعية للشباب والشابات والنساء، ودعم الرواد والرائدات والمبذعين والمبدعات. يتطلب تحقيق التنمية الاجتماعية مسؤولية وطنية مشتركة بين مختلف الفاعلين الأساسيين من أفراد ومنظمات ومؤسسات، والتركيز على العمل المحلي والموارد المحلية، ويتطلب مساءلة اجتماعية ومشاركة المواطنين والمواطنات. لذلك نرى مجتمعاً فاعلاً بمؤسساته ومجموعاته الوطنية والمحلية والمجتمعية، كشركاء رئيسيين في التحرر وفي التنمية الاجتماعية، معاً يحررون طاقات الأفراد ويمكنهم من أداء أدوارهم الاجتماعية والاقتصادية بشكل فعال، ليكونوا صامدين ومنيعين وقادرين على الصمود في وجه الاحتلال وقادرين على حماية أنفسهم ومواجهة الصدمات والضغطات والأزمات السياسية والاقتصادية والمدنية والسياسية والطبيعية التي قد يتعرضون لها، والتي قد تؤثر على متطلبات عيشهم الكريم وسبل معيشتهم.

ينبع إصرارنا وعزمنا في هذه الرؤية من تمسكنا بوثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية، والتي تؤكد المساواة الكاملة في الحقوق وقيم العدالة الاجتماعية والعيش الكريم للمواطنين، بالإضافة إلى التزام دولة فلسطين بالاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية، وأهمها اتفاقية حقوق الطفل الدولية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والتي تحمي حقوق هذه الفئات.

يحكم عمل جميع شركاء التنمية الاجتماعية، من مؤسسات رسمية ومجتمع مدني وقطاع خاص ومنظمات الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء الدوليين، مجموعة من القيم الناظمة بحيث تشكل منظومة توجيهية لسياسات وبرامج وتدخلات هذه الأطراف في عملهم في مجال التنمية الاجتماعية في فلسطين.

- العدالة.
- المساواة.
- الحقوق.
- الشراكة.
- المشاركة.
- الإدماج.

## الجزء الثالث: الأهداف الاستراتيجية

### 1.3 ما هي التغييرات التي نصبو إلى تحقيقها خلال الأعوام 2021-2023؟

#### الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر بأبعاده المتعددة

محرية ظاهرة الفقر هي مسؤولية وطنية جماعية، تتطلب تضافر جهودنا جميعاً، كمؤسسات رسمية وأهلية ودولية وقطاع خاص، للحد من الفقر في مجتمعنا الفلسطيني، وذلك من خلال التأثير في مجموعة من التدخلات والسياسات التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق هذا الهدف. نسعى ضمن هذا الهدف الاستراتيجي إلى القضاء على جميع أشكال الجوع والحرمان، وتعزيز قدرة الأسر الفقيرة وجميع أفرادها، بغض النظر عن الجنس والعمر والإعاقة، على تأمين متطلباتهم الحياتية الأساسية، من غذاء صحي ملائم وملبس ومسكن مناسبين وعناية طبية وتعليم ورعاية شخصية ومواصلات وخدمات وعلاقات اجتماعية لازمة. فمن حق كل فلسطيني وفلسطينية في مستوى معيشي كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له/ها ولأسرته/ها، والحق في تأمين معيشته/ها في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وضمان علاقاته/ها الاجتماعية، وغير ذلك من سبل عيش المواطنين والمواطنات والتي يمكن أن تقعد نتيجة ظروف خارجية وتعرضهم للوقوع في دائرة الفقر. كما يسعى هذا الهدف إلى الحد من الفقر المرتبط بعدم توفر الدخل اللازم في تحقيق جميع متطلبات جميع أفراد الأسرة من طعام وغذاء وصحة وتعليم، الخ، وذلك لاستدامة التنمية وتحقيق حياة كريمة للجميع.

إن المرحلة القادمة تتطلب التركيز على تمليك الأسر الأدوات والوسائل اللازمة للتغلب على حالة الفقر والتهميش التي تعاني منها، من خلال التحول في السياسات الاجتماعية التي تركز على الجوانب الاغاثية إلى سياسات اجتماعية تنموية، تتماشى مع سياسات اقتصادية محابية للفقراء والمهمشين، الأمر الذي يتطلب محاربة جمعية للفقر من قبل الحكومة والمجتمع. قامت الوزارة بزيادة استهدافاتها للأعوام الثلاثة القادمة، فيما يتعلق بالمساعدات النقدية وتلبية الاحتياجات الأساسية للأسر بسبب الآثار المحتملة لجائحة كورونا على الأسر الفقيرة المسجلة لدى الوزارة والفقراء الجدد، كما وعكست ذلك على تدخلاتها في علاج مسببات الفقر وبشكل خاص في المناطق التي تعاني من التهميش والاستهداف من قبل الاحتلال الاسرائيلي بالاستيطان والاقتلاع من الأرض والتشريد وازالة المنازل.

#### الهدف الاستراتيجي الثاني: تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً

##### بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني

يشمل هذا الهدف القضاء على جميع أشكال التمييز السلبي في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية والسياسية ضد الفئات المهمشة، من فقراء وفقيرات ونساء وأطفال وشباب وشابات وكبيرات وكبار سن وأشخاص ذوي وذوات إعاقة، وفي فرص وصولهم/ن إلى الموارد والمشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأسباب لها علاقة بالتمييز على أساس الدين أو اللون أو الجنس أو الإعاقة أو العمر أو المكان الجغرافي أو المعتقدات السياسية. كما يركز هذا الهدف على مبدأ مساءلة أصحاب الواجبات في جميع المجالات وتفعيل دور المؤسسات والقيادات المحلية وممثلي أصحاب الحقوق والمواطنات والمواطنين وتمكينهم في هذه العملية.

ويتضمن الهدف تعزيز وحدة الأسرة وتماسكها، وخلق التضامن في المجتمع وتعزيز العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية وتطوير سياسات اقتصادية عادلة ودامجة للفئات المهمشة والفقيرة، خلال عملية التنمية الاجتماعية، بحيث نرى تحسن في ثقة المواطنات والمواطنين في الحكومة والقيادات المجتمعية وزيادة في عدد المتطوعات والمتطوعين المنخرطين/ات في مبادرات تنمية لرعاية الفقراء والفئات المهمشة، تراجع في حالات العنف المجتمعي، زيادة في عدد المواطنين والمواطنات المنخرطين/ات في المؤسسات الاجتماعية والأحزاب السياسية ومجالس واتحادات ونقابات ومؤسسات تمثيلية وأخرى محلية ووطنية، بالإضافة إلى تحسن نظرة الفلسطينيين حول أهم القيم الاجتماعية الإنسانية في المجتمع الفلسطيني، كالعادلة الاجتماعية، الانتماء للوطن، التسامح، التكافل، احترام الآخر.

علماً بعدم وجود دراسات ثابتة حول آثار جائحة كورونا على الفئات الفقيرة والمنكشفة، إلا أن المؤشرات الملموسة تشير إلى زيادة في مؤشرات التهميش الاجتماعي من حيث الأطفال، العنف داخل الأسر وفي المجتمع، بما فيها السرقة والجريمة، وقد يكون هناك آثار

محتملة على التسرب من المدارس والزواج المبكر من خلال العودة إلى الظروف المشابهة التي سبق وأن مر بها الشعب الفلسطيني في الانتفاضات والاجتياحات السابقة وما آلت إليه هذه التجارب من تدهور في أوضاع الأسر الفلسطينية وعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. ومن هنا تكمن أهمية التعاطي مع تدابير خاصة بالحماية الاجتماعية تحافظ على صمود المواطنين واستمرار تقدمهم لضمان حياة كريمة مستدامة خاصة بهم، وبهذا الخصوص فقد أولت الوزارة اهتمامها بشكل أساسي للفئات الضعيفة كالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب اهتمامها الخاص بتطوير المنظومة التشريعية وخاصة قانون حماية الأسرة، والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وما تمثله هذه التطورات من آثار ايجابية تحافظ على الفئات الضعيفة من الاقصاء والتهميش. وتقوم الوزارة بممارسة الضغط من أجل العمل على انفاذ قانون الضمان الاجتماعي بعد تحقيق المزيد من الاجماع الوطني حوله.

### الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية

يولي هذا الهدف اهتماماً كبيراً باعادة ترتيب وتنظيم قطاع الحماية الاجتماعية على مختلف الصعد، مولياً اهتماماً خاصاً بإنشاء نظم وطنية لأغراض التنسيق والتنظيم، بالاستناد إلى الأدلة من خلال اجراء الدراسات والبحوث وبناء نظم للرقابة والتقييم والمتابعة، بهدف الوصول إلى سياسات اجتماعية تنموية واقعية، وما يتطلبه ذلك من تطوير للآطار القانوني والتشريعي، وإعادة الهيكلة للمؤسسات العاملة على الصعيدين التنظيمي والبرامجي، واعتماد سياسة الافصاح عن المعلومات لتعزيز مبدأ المساءلة الاجتماعية وتحقيق مبدأ النزاهة والشفافية.

لقد أثبتت التجربة خلال جائحة كورونا أن هناك حاجة لمزيد من التنسيق والتوثيق بين المؤسسات العاملة في المساعدات الانسانية، ومن خلال البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية استطاعت الوزارة تغطية فئات وبشرائح عريضة من المجتمع من الضفة الغربية، وهي بذلك تسعى إلى تطوير النظم الوطنية وتعميم استخدامها على الشركاء الاجتماعيين بهدف أن تكون هذه النظم أكثر استجابة للحالات الطارئة، وبما يضمن المزيد من النزاهة والشفافية والعدالة الاجتماعية.

## 2.3 النتائج القطاعية والمسؤوليات: النتائج التي نريد تحقيقها ودور الشركاء

جدول (2): النتائج القطاعية والمسؤوليات

النتائج القطاعية والمسؤوليات المرتبطة بها		النتائج
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية
<b>الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر بابعاده المتعددة</b>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير مساعدات نقدية وغذائية ومساعدات مالية طارئة.</li> <li>توفير المياه والطاقة بأسعار معقولة، وخصوصاً في المناطق المهمشة والمناطق المهدة بالضم والتوسع</li> <li>تعديلات في السكن.</li> <li>الحقبة المدرسية</li> <li>المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص</li> </ul>	<p>وزارة الصحة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>توفير الخدمات الصحية المجانية للفقراء والمهمشين.</li> <li>تسهيل الوصول الى الخدمات الصحية في المناطق المهمشة والمتأثرة بسياسات الاحتلال.</li> <li>تسهيل وصول وحصول الفئات المهمشة من أشخاص ذوي اعاقة، مسنين وضحايا العنف من النساء والأطفال على الخدمات الصحية اللائقة في حالات الطوارئ.</li> <li>وزارة التربية والتعليم العالي - توفير الخدمات التعليمية المجانية للفقراء والمهمشين. وإعفاءات من الرسوم المدرسية الرمزية.</li> <li>وزارة الأشغال العامة والإسكان - مواءمة/توفير سكن ملائم للفقراء.</li> <li>وزارة شؤون القدس - تأهيل المساكن.</li> <li>وزارة الأشغال العامة والإسكان: <ul style="list-style-type: none"> <li>الاستمرار في اعادة بناء واصلاح المساكن المهمة والمتضررة جراء الاحتلال في المحافظات الجنوبية.</li> <li>تأهيل منازل الأسر المهمشة والضعيفة في المحافظات الشمالية (30) أسرة، والمحافظات الجنوبية (1000) أسرة، مع اعطاء أولوية للأسر التي ترأسها امرأة.</li> <li>تنفيذ 1000 وحدة سكنية بالشراكة مع القطاع الخاص في محافظات (الخليل، بيت لحم، أريحا، طوباس ورام الله)، ضمن برنامج الإسكان الميسر، للحصول على سكن لائق بما في ذلك الأسر المهمشة والأسر التي تعيلها النساء.</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير مساعدات نقدية منتظمة للأسر الفقيرة</li> <li>توفير مساعدات مالية للفقراء الجدد بمن فيهم عمال المياومة المتعطلين عن العمل بفعل جائحة كورونا</li> <li>توفير مساعدات غذائية منتظمة.</li> <li>توفير مساعدات مالية طارئة.</li> <li>تأهيل سكن.</li> <li>الموائمة للمسنين والاشخاص ذوي الاعاقة.</li> <li>الاعفاءات الجمركية للأشخاص ذوي الاعاقة والجمعيات الخيرية</li> <li>توفير المواد الصحية اللازمة لمواجهة كورونا للأسر الفقيرة وبيوت الابواء وللنساء المهمشة (النساء المعنفات، الاشخاص ذوي الاعاقة، المسنين، الأسر التي لديها أطفال)</li> </ul>



النتائج القطاعية والمسؤوليات وأدوار الشركاء المرتبطة بها			النتائج
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• صندوق النفقة الفلسطيني:</li> <li>○ توفير الخدمات الصحية المجانية للنساء المهجورات والمطلقات.</li> <li>○ توفير المساعدات الغذائية للنساء المهجورات والمطلقات.</li> <li>○ توفير خدمات تعليمية: منح ولوازم دراسية.</li> <li>○ ترميم وتأهيل سكن للنساء المهجورات والمطلقات.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>• برامج تمكين اقتصادي للأسر الفقيرة، تتضمن إقامة مشاريع جديدة وتطوير أعمال للأسر الفقيرة التي لديها مشاريع قائمة.</li> <li>• توفير قروض/ منح لمشاريع اقتصادية للأسر الفقيرة.</li> <li>• تمكين اقتصادي للفئات المهمشة</li> <li>• برامج تدريب مهني وتشغيل للشباب والشابات والأشخاص ذوي الإعاقة من الأسر الفقيرة.</li> <li>• القطاع الخاص - تأسيس مشاريع منتجة ومشغلة للأيدي العاملة الفقيرة.</li> <li>• مؤسسات الإقراض - تطوير سياسات تحفيزية للفقراء، وذلك من خلال خفض قيم الربح/الفائدة وتسهيل عملية الاقتراض وتطوير سلع إقراض في مؤسسات الإقراض تتلاءم مع احتياجات الفقراء، وخصوصاً النساء.</li> <li>• حاضنات الأعمال.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وزارة العمل:</li> <li>• برامج تمكين وتشغيل للعاطلين عن العمل.</li> <li>• انشاء تعاونيات زراعية للنساء والشباب، وبناء قدرات الجمعيات التعاونية.</li> <li>• وزارة الزراعة:</li> <li>○ برامج تمكين جماعي وفردى للمزارعين.</li> <li>○ العمل على ضمان تدفق المنتجات الزراعية في الحالات الطارئة للسوق المحلي.</li> <li>○ حماية صغار المزارعين من آثار الهزات الاجتماعية والاقتصادية والظروف الطارئة.</li> <li>• وزارة الخارجية ووزارة العمل: فتح أسواق عمل خارجية للأيدي العاملة الفلسطينية.</li> <li>• مؤسسة المواصفات والمقاييس ووزارة الأشغال العامة: اقرار مواصفات كتخصص بالصناعات التقليدية والصناعات الغذائية.</li> <li>• وزارة الاقتصاد: سياسات وتشريعات تشجع تسويق منتجات صغار المنتجين وإقرار مواصفات تختص بالصناعات التقليدية والصناعات الغذائية النسوية.</li> <li>• وزارة التربية والتعليم العالي: تطوير التعليم المهني وبرامج التدريب والتأهيل المهني ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تخصصات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• برامج تمكين اقتصادي للأسر الفقيرة، تتضمن إقامة مشاريع جديدة وتطوير أعمال للأسر الفقيرة التي لديها مشاريع قائمة.</li> <li>• برامج تمكين جماعية للأسر الفقيرة وصغار المزارعين.</li> <li>• توفير قروض/ منح لمشاريع اقتصادية للأسر الفقيرة لا سيما في المناطق المهمشة والمهددة.</li> <li>• برامج تدريب مهني وتشغيل للشباب والشابات والأشخاص ذوي الإعاقة من الاسر الفقيرة.</li> <li>• تشجيع تأسيس الشركات والمشاريع التي تعنى بتسويق منتجات الفقراء وصغار المنتجين، والاسنفادة من الأسواق التضامنية العالمية في هذا المجال.</li> <li>• توفير منح لانعاش المشاريع الاقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر للأسر الفقيرة التي تأثرت مشاريعها بجائحة كورونا.</li> <li>• تعزيز ادماج النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاعاقة في الحياة العامة.</li> </ul>	2.1 الأسر الفقيرة والفئات المهمشة ممكنة اجتماعياً واقتصادياً

النتائج القطاعية والمسؤوليات وأدوار الشركاء المرتبطة بها			النتائج
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>العمل عن بعد.</li> <li>أسواق محلية دورية للمنتجات النسوية كالأسواق الشعبية بالتعاون مع الحكم المحلي ووزارة الأشغال العامة.</li> <li>برامج تحسين نوعية المنتجات للنساء وتسويقها.</li> <li>تشغيل وتمهير العاطلين عن العمل من النساء، الشباب، الأشخاص ذوي الإعاقة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تلائم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ومواءمات في المنهاج والمرافق، وتدريب الكوادر التعليمية على ذلك، وتأمين المواصلات للوصول الأشخاص ذوي الإعاقة للوصول إلى هذه المراكز.</li> <li>صندوق النفقة الفلسطيني: سياسات وإجراءات ضامنة لحق التعليم (حصّة/ كوتا) للفئات المستفيدة من الصندوق (الشباب/ الشبابات، النساء ممن يتأسسن أسر)، برامج تمكين اجتماعية واقتصادية للفئات المستفيدة من الصندوق ودمجهم في برامج التعليم المهني.</li> <li>وزارة الحكم المحلي ووزارة الاقتصاد الوطني: أسواق محلية دورية للمنتجات النسوية كالأسواق الشعبية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.</li> <li>صندوق التشغيل: تشغيل العاطلين عن العمل، وبشكل خاص النساء، الشباب، الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمهير العاطلين عن العمل.</li> <li>المؤسسة الفلسطينية للتمكين الاقتصادي: تمكين الأسر الفقيرة والفئات المهمشة من خلال انشاء وتطوير المشاريع عن طريق تقديم القروض/ المنح، وتنفيذ المشاريع الجماعية، ورفع قدرات الفقراء والمهمشين لانشاء مشاريع خاصة بهم أو زيادة قدرتهم على الانخراط في السوق عن طريق اكسابهم المهارات اللازمة.</li> <li>مواءمة الأماكن العامة.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>مراجعة للسياسات الاقتصادية.</li> <li>حملات ضغط ومناصرة لتعديل السياسات الاقتصادية.</li> <li>الالتزام بتشغيل الفقراء والمهمشين من الأشخاص ذوي الإعاقة، النساء والشباب.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وزارة الاقتصاد: تعديل السياسات الاقتصادية، قانون حماية المستهلك، السياسات المالية.</li> <li>وزارة الحكم المحلي: اسعار الخدمات الرئيسية "التعرفة" مثل الانترنت.</li> <li>سلطة النقد وسوق رأس المال: اتاحة الفرصة للفقراء والمهمشين للوصول إلى مصادر التمويل.</li> <li>وزارة المالية: بناء سياسة ضريبية عادلة ومنحازة لصغار المنتجين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إعداد دراسات وتقارير لتعديل أو إقرار سياسات اقتصادية عادلة وإدماجية للفقراء والفئات المهمشة.</li> <li>الضغط مع الوزارات المعنية لتعديل السياسات الاقتصادية.</li> <li>الضغط باتجاه تبني موازنة المواطن والموازنة</li> </ul>	3.1 السياسات الاقتصادية عادلة وإدماجية

النتائج القطاعية والمسؤوليات وأدوار الشركاء المرتبطة بها			النتائج
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>والمشاريع الصغيرة.</li> <li>وزارة العمل:</li> <li>○ حملة توعية للمشغلين حول ميزات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإجراء وتأمين الترتيبات التيسيرية والمؤهلة لمختلف الأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز على أساس نوع الإعاقة/الصعوبة.</li> <li>○ مراجعة سياسة الحد الأدنى للأجور.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الحساسية للنوع الاجتماعي والأطفال.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● حملات تستهدف مؤسسات القطاع الخاص لدعم تنفيذ برامج وخدمات حماية الطفل والمرأة وكبار السن والفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب.</li> <li>● برامج لبناء قدرات الهيئات المحلية لتبني نهج التنمية المجتمعية.</li> <li>● رعاية القطاع الخاص للعمل التطوعي.</li> <li>● الحفاظ على صندوق التكافل الخيري في محافظة سلفيت، والاحتذاء به في المحافظات الأخرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● وزارة الحكم المحلي: برامج لبناء قدرات الهيئات المحلية لتبني نهج التنمية المجتمعية وإنشاء صندوق للتنمية المجتمعية.</li> <li>● وزارة العمل، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة المالية، صندوق النفقة الفلسطيني: الشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية لتفعيل مبادرات المسؤولية الاجتماعية بما في ذلك إنشاء صندوق وطني للمسؤولية الاجتماعية.</li> <li>● وزارة الخارجية وشؤون المغتربين: التشبيك مع الجاليات الفلسطينية في الخارج لتعزيز اسهامهم في المسؤولية الاجتماعية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● حملات تستهدف مؤسسات القطاع الخاص لدعم تنفيذ برامج وخدمات حماية الطفل والمرأة وكبار السن والفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب.</li> <li>● توقيع اتفاقيات وطنية مع الشركات الخاصة لتبني نماذج مسؤولية اجتماعية لمكافحة الفقر ورعاية الفئات المهمشة.</li> <li>● مبادرات لحشد تمويل من أفراد ومؤسسات فلسطينية تعمل في الخارج.</li> <li>● إنشاء صندوق للمسؤولية الاجتماعية بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص بالاستفادة من مبادرة صندوق وقفة عز.</li> <li>● إنشاء المنصات من أجل تجنيد الأموال لخدمة الفقراء والمهمشين.</li> </ul>	<p>4.1 نماذج فاعلة للمسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي والوطني</p>
<p>الهدف الاستراتيجي الثاني: تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني</p>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الشركاء الاجتماعيين: متابعة تنفيذ توصيات اللجنة الدولية الخاصة بمراجعة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● وزارة الصحة:</li> <li>○ توفير نظام شامل للتأمين الصحي آخذين بالاعتبار الفئات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تطوير نظام الحماية الاجتماعية ليكون أكثر مرونة وقادر على الاستجابة السريعة مع</li> </ul>	<p>1.2 بناء أرضية الحماية الاجتماعية</p>

النتائج القطاعية والمسؤوليات وأدوار الشركاء المرتبطة بها			النتائج
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>التقرير الوطني لحقوق الطفل في فلسطين.</li> <li>القطاع الخاص - مساهمات مالية.</li> <li>الالتزام بتطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>المهمشة والفقيرة.</li> <li>○ توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية المجانية بما فيها المناطق المهدهدة بالمصادرة والمهمشة مثل الخان الأحمر والمناطق القريبة من الجدار والأغوار والبلدة القديمة في الخليل.</li> <li>● مجلس الوزراء ووزارة الخارجية: متابعة تنفيذ توصيات اللجنة الدولية الخاصة بمراجعة التقرير الوطني لحقوق الطفل في فلسطين.</li> <li>● مجلس الوزراء _ إنشاء هيئة/جسم تنسيقي عالي المستوى لوضع سياسات تنمية وطنية (اقتصادية واجتماعية) تضمن معالجة أسباب الفقر وليس فقط محاربه.</li> <li>● وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم: متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير رعاية الطفولة المبكرة 2017-2022.</li> <li>● هيئة التقاعد الفلسطينية: تأمين الحد الأدنى من الدخل للمسنين فوق سن 60 سنة.</li> <li>● صندوق النفقة الفلسطيني: <ul style="list-style-type: none"> <li>○ تأمين نفقة للفئات المستحقة من الصندوق من (اطفال، كبار سن، النساء وذوي الاعاقة).</li> <li>○ برامج حماية الشباب والأطفال المستفيدين من الصندوق.</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الأزمات.</li> <li>● تحديد مخصصات اجتماعية للفئات المهمشة (مسنين، معاقين، أطفال محتضنين، أيتام...).</li> <li>● تنفيذ توصيات اللجنة الدولية الخاصة بمراجعة التقرير الوطني لحقوق الطفل في فلسطين.</li> <li>● الضغط باتجاه وتبني سياسات تنمية وتشريعات لتوفير الاحتياجات الأساسية (وفقاً لمفهوم الفقر متعدد الأبعاد) والتمكينية للأسر الفقيرة، يتضمن ذلك أيضاً خفض رسوم الكهرباء والمياه للفقراء.</li> <li>● تطوير رزمة الخدمات "سلة الخدمات" الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة.</li> <li>● تطبيق أنظمة الاعتماد للخدمات الاجتماعية، وكذلك معايير جودة للخدمات الاجتماعية.</li> <li>● ضمان التوزيع العادل للخدمات الاجتماعية على مستوى المناطق.</li> <li>● متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير رعاية الطفولة المبكرة 2017-2022.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الضغط من أجل تفعيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي بعد تحقيق المزيد من الاجماع حوله.</li> <li>● الالتزام بتحويل مخصصات الضمان الاجتماعي لصندوق الضمان الاجتماعي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● وزارة العمل: تفعيل العمل بقانون الضمان الاجتماعي بعد تحقيق المزيد من الاجماع حوله.</li> <li>● ضمان تطوير رزمة الخدمات المقدمة في وزارة الصحة وضمان توفر الأدوية اللازمة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الضغط من أجل العمل بقانون الضمان الاجتماعي بعد تحقيق المزيد من الاجماع حوله.</li> </ul>	2.2 الضمان الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> <li>● حملات ضغط ومناصرة.</li> <li>● توفير دعم قانوني للفئات المهمشة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● وزارة العدل:</li> <li>● مراجعة وتعديل السياسات والتشريعات، توعية وارشاد</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تنفيذ استراتيجية مكافحة العنف ضد النساء.</li> <li>● استكمال وتنفيذ استراتيجية مكافحة العنف ضد</li> </ul>	3.2 العنف أقل انتشاراً في المجتمع الفلسطيني والفئات

النتائج القطاعية والمسؤوليات وأدوار الشركاء المرتبطة بها			النتائج
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• حملات توعية مجتمعية حول حق الفئات المهمشة في الوصول إلى العدالة.</li> <li>• دراسات وتقارير حول انتهاك حقوق الفئات في الوصول إلى العدالة.</li> <li>• دراسات وتقارير لمراجعة السياسات والتشريعات.</li> <li>• رصد للانتهاكات.</li> <li>• برامج إعلامية.</li> <li>• بناء قدرات الإعلاميين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• للاهالي حول الإجراءات القانونية.</li> <li>• توفير المساعدة القانونية المجانية للفقراء والمهمشين.</li> <li>• توفير مترجم لغة الإشارة.</li> <li>• وزارة شؤون المرأة: وضع خطة وطنية للتوعية حول حق النساء والفتيات في الوصول إلى العدالة.</li> <li>• وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة المواصلات ووزارة الاقتصاد ووزارة شؤون المرأة والمجلس الأعلى للشباب والرياضة- تعديل السياسات والتشريعات ذات العلاقة بكل وزارة والمتعلقة بحماية وتحقيق المساواة للأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.</li> <li>• وزارة الصحة: الالتزام بتطبيق نظام التحويل للنساء المعنفات وتدريب الكوادر.</li> <li>• وزارة شؤون المرأة ووزارة الصحة ووزارة العمل: حملات وأنشطة توعوية.</li> <li>• وزارة التربية والتعليم: مراجعة المناهج، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع العنف بين الأطفال في المدارس.</li> <li>• صندوق النفقة الفلسطيني: تطوير نوعية الاجراءات القانونية في المحاكم المختصة لحماية الفئات المستحقة من الصندوق (نساء، اطفال، كبار السن، ذوي الاعاقة). وتقديم المساعدة والدعم والاستشارة القانونية للفئات المستحقة في مسائل الاحوال الشخصية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الأطفال.</li> <li>• حملات توعية للمخاطر المترتبة على ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني.</li> <li>• تشديد الرقابة على المؤسسات والمراكز الايوائية للأشخاص ذوي الاعاقة والمسنين والأطفال والنساء المعنفات، لضمان عدم تعرض النزلاء لأي شكل من أشكال العنف.</li> <li>• تهيئة وتوعية الفئات المتضررة من قبل المختصين قبل الدخول في إجراءات نظام العدالة</li> <li>• توعية وارشاد للاهالي حول الإجراءات القانونية.</li> <li>• توفير الدعم القانوني للفئات المهمشة وضحايا العنف.</li> </ul>	<p>الفقيرة والمهمشة وضحايا العنف قادرين على الوصول لمنظومة العدالة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• حملات ضغط ومناصرة تتعلق بوصول الفئات الى الخدمات.</li> <li>• توثيق انتهاكات وصول الفئات الى الخدمات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• جميع الوزارات المقدمة للخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والتكنولوجيا:</li> <li>• تقديم الخدمات الصحية والتعليمية ومواءمة السكن والمواصلات وبنية تحتية للفئات المختلفة.</li> <li>• تطوير آليات الدفع الرقمي.</li> <li>• تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة من فتح حسابات بنكية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• خدمات دعم نفسي واجتماعي مقدمة للأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.</li> <li>• رقابة على الخدمات المقدمة من المؤسسات الأهلية.</li> <li>• ضمان استمرار تقديم الخدمات للأشخاص ذوي</li> </ul>	<p>4.2 الفئات المهمشة تتمتع بالخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية والتكنولوجيا</p>

النتائج القطاعية والمسؤوليات وأدوار الشركاء المرتبطة بها			النتائج
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير خدمات الانترنت للفقراء والمهمشين وبأسعار رمزية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الاعاقة والمسنين والأطفال والنساء المعنفات في ظل الأزمات.</li> <li>توفير الخدمات للفئات المهمشة بالشراكة بين كافة المؤسسات</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>تنظيم أنشطة وبرامج اجتماعية وثقافية وترفيهية.</li> <li>حملات الضغط والمناصرة.</li> <li>تنظيم المخيمات الصيفية للشباب.</li> <li>برامج لتشجيع المبادرات الريادية والأنشطة التطوعية من قبل الطلبة في المدارس والجامعات.</li> <li>برامج تعليم للكبار.</li> <li>برامج تثقيفية وتوعوية وبناء قدرات لتنمية وتطوير مفاهيم ثقافة وممارسات العمل التطوعي والخيري بين صفوف الشباب والجامعات والمؤسسات الشبابية.</li> <li>تنفيذ مبادرات تستهدف تعزيز وتفعيل مشاركة الشباب في الحياة المدنية والسياسية</li> <li>إنشاء مساحات صديقة للأطفال والشباب.</li> <li>برامج التطوع الشبابية لدعم والعمل مع الفقراء والفئات المهمشة.</li> <li>مبادرات تطوعية محلية في المدارس والتجمعات، بالتعاون مع وزارة التربية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وزارة شؤون المرأة والمجلس الأعلى للشباب والرياضة: توفير الدراسات والتحليلات حول وضعية انخراط الشباب والشابات والفتيات في الأنشطة الثقافية والرياضية والعمل التطوعي والمؤسسات المجتمعية وتقديم توصيات محددة لتفعيل المشاركة للشابات.</li> <li>وزارة الثقافة: تطوير برامج خاصة في دعم المبدعين الشباب والشابات وتمكين الشباب والشابات من الهواة من الانخراط في مراكز وأنشطة ثقافية وابداعية مختلفة. انشاء مراكز ثقافية.</li> <li>المجلس الأعلى للشباب: تطوير الرياضة النسوية وللأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير مراكز رياضية ملائمة لاحتياجات وظروف الشباب والشابات في جميع القرى والاحياء والمخيمات وللأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع اللجنة البارالمبية. كما سيعمل المجلس على توعية الشباب والشابات للانخراط في العمل التطوعي والمجتمعي وتقديم برامج لها علاقة في رعاية المبادرات الشبابية التطوعية والمجتمعية وبناء قدرات العاملين في الأندية الرياضية والمراكز الثقافية حول النوع الاجتماعي وتطوير برامج ملائمة للفتيات والنساء .</li> <li>وزارة التعليم العالي: التنشئة في الجامعات</li> <li>وزارة التربية والتعليم:</li> <li>سياسات وبرامج لتشجيع مبادرات تطوعية محلية في المدارس والجامعات، بالتعاون مع الهيئات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مخيمات صيفية لطلاب المراكز الاجتماعية</li> <li>ترسيخ العمل التطوعي في العمل الاجتماعي.</li> <li>حملات توعية وإرشاد بشأن منظومة القيم الإنسانية.</li> <li>تفعيل المجلس الوطني للطفل.</li> <li>تفعيل المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة بناءً على القانون الجديد.</li> </ul>	<p>5.2 تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان انخراط الفئات الفقيرة والمهمشة في الشأن العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي</p>

النتائج القطاعية والمسؤوليات وأدوار الشركاء المرتبطة بها			النتائج
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
<p>والتعليم والهيئات المحلية.</p> <p>دراسات حول مدى تبني المناهج للقيم الانسانية ومراجعتها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.</p> <p>برامج توعوية في المدارس والجامعات حول المساواة والقيم الانسانية.</p> <p>برامج إعلامية تشجع قيم المساواة والقيم الانسانية.</p> <p>برامج ومبادرات مجتمعية تربوية تستهدف الأطفال والفتيات والفتيان والشباب والشابات.</p> <p>برامج توعوية لتحسين معارف وممارسات وتوجهات الأزواج الشابة في قضايا تربية الأطفال.</p> <p>برامج ومبادرات توعوية مع مجالس الأهالي في المدارس حول قضايا تربية الأطفال والتعامل مع العنف واحترام الآخرين وقيم التسامح.</p>	<p>والمؤسسات المحلية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>وزارة التربية والتعليم ووزارة المرأة: مراجعة المناهج الفلسطينية لتضمن قيم المساواة والقيم الإنسانية، وتنفيذ برامج ومبادرات توعوية مع مجالس الأهالي في المدارس حول قضايا تربية الأطفال والتعامل مع العنف واحترام الآخرين وقيم التسامح بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.</li> <li>تفعيل والاستفادة من برامج التطوع في الجامعات الفلسطينية وأخذها على محمل الجد</li> <li>وزارة الحكم المحلي: تعزيز مشاركة الفئات المهمشة في الانتخابات المحلية. وتعزيز مشاركة الفئات المهمشة في اعداد استراتيجيات التجمعات السكانية.</li> <li>صندوق النفقة الفلسطيني: تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للفئات المستفيدة من الصندوق (أطفال، كبار السن، النساء وذوي الاعاقة).</li> <li>تطوير برامج ثقافية ترفيهية للفئات المستفيدة من الصندوق وادماجهم في الخطط الثقافية.</li> <li>تغيير الصورة النمطية للفئات المتروكة من المكلفين بالانفاق على الفئات المستحقة (الأطفال، النساء، كبار السن وذوي الاعاقة).</li> </ul>		
<b>الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية</b>			
<p>برامج بناء قدرات للجمعيات الخيرية لتحسين الحوكمة والتخطيط والبرامج والموارد البشرية والمالية.</p> <p>حملات مناصرة دولية لفضح ممارسات الاحتلال الاسرائيلي التي تؤدي بشكل</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الالتزام بتنفيذ الخطط الكفيلة بمحاربة الفقر بناء على المفهوم الوطني للفقر المتعدد الابعاد.</li> <li>بناء قدرات المؤسسات في العمل التشاركي والتكاملي.</li> <li>جميع الوزارات - بناء قدرات الكوادر العاملة في الوزارات حول واجبات أصحاب الحقوق وآليات الشفافية والمساءلة، وتطوير آليات عمل تفسح</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير هيكل الوزارة بما يتلاءم مع مبدأ التنمية الاجتماعية.</li> <li>بناء قدرات العاملين في مجال الحماية الاجتماعية</li> <li>ترخيص الجمعيات والرقابة على عملها.</li> </ul>	<p>1.3 المؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية كفاءة وفعالية ومستجيبة لاحتياجات المجتمع</p>



النتائج القطاعية والمسؤوليات وأدوار الشركاء المرتبطة بها			النتائج
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>مباشر إلى تفاقم ظاهرة الفقر في فلسطين.</li> <li>دراسات وتقارير حول تدابير الحماية الاجتماعية والاحتياجات المطلوبة.</li> <li>جلسات مساءلة لأصحاب الواجبات.</li> <li>بناء قدرات أصحاب الحقوق حول حقوقهم الاجتماعية والمدنية والاقتصادية والسياسية.</li> <li>برامج تثقيف مدني للشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة بخصيص</li> <li>المواطنة والحقوق والحريات العامة وحقوق الإنسان والديمقراطية.</li> <li>بناء قدرات الشباب في مجال توثيق ورصد انتهاكات حقوقهم والتعبير عنها في منابر مجتمعية.</li> <li>بناء قدرات العاملين في المراكز الثقافية والرياضية المحلية، وتجهيز هذه المراكز .</li> <li>بناء قدرات الجمعيات التعاونية، لا سيما التي تستهدف النساء .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>المجال لمساءلة المجتمع والمؤسسات المجتمعية لعملية تطبيق التشريعات، الأنظمة والإجراءات.</li> <li>صندوق النفقة الفلسطيني: تبني سياسات لتسريع الاجراءات المتعلقة بقضايا النساء والأسرة، والضغط باتجاه تبني سياسات وتشريعات تميز ايجابياً للنساء المهجورات والمطلقات المستفيدات من صندوق النفقة وفئات الشباب والنساء ممن يتأسن أسر من الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، انترنت، اتصالات، تعليم مهني...الخ).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير الدعم المالي والإداري للجمعيات.</li> <li>تطوير أدلة واجراءات العمل والأنظمة الخاصة بالخدمات المقدمة.</li> <li>تطوير آليات العمل في الوزارة حول واجبات أصحاب الحقوق وآليات المساءلة والشفافية.</li> <li>حملة اعلامية لدعم الجهود والتوجهات التنموية</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>تفعيل دور اللجان والمنظمات القاعدية في حالات الطوارئ .</li> <li>إصدار التقارير الاجتماعية وتقديمها للمؤسسات والمنظمات الدولية (تقارير الظل).</li> <li>إنشاء المرصد الوطنية.</li> <li>إعداد وتطوير دراسات التقييم النقدية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وزارة الحكم المحلي: تعزيز مشاركة الهيئات المحلية في تحسين آليات الاستهداف، ولا سيما في حالات الطوارئ كجائحة كورونا.</li> <li>جميع الوزارات: تفعيل نظام الشكاوى الحكومي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مأسسة وتعميم مجالس التخطيط المشترك</li> <li>توسيع دائرة مجالس المستفيدين وتفعيلها.</li> <li>تعميم تشكيل شبكات الحماية الاجتماعية المحلية ومتابعتها.</li> <li>تعزيز التنسيق بين كافة الشركاء العاملين في مجال التنمية الاجتماعية بما فيها مجموعة عمل الحماية الاجتماعية.</li> </ul>	2.3 تعزيز المساءلة الاجتماعية

النتائج القطاعية والمسؤوليات وأدوار الشركاء المرتبطة بها			النتائج
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير نظام شكاوى الكتروني</li> <li>• ملتقيات دورية مع الشركاء حول واقع الخدمات.</li> </ul>	
الشركاء الاجتماعيين: الربط مع الخدمات الاجتماعية.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• جميع الوزارات:</li> <li>• الربط البيئي مع السجل الوطني الاجتماعي.</li> <li>• التحول من العمل الورقي وقواعد البيانات إلى انشاء نظم المعلومات الوطنية.</li> <li>• وجود نظم للمتابعة والتقييم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مأسسة نظم المعلومات وتطويرها لتسهيل تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية وجعلها أكثر قدرة على الاستجابة للكوارث.</li> <li>• انشاء السجل الوطني الاجتماعي (سجل الفقر، سجل الأشخاص ذوي الاعاقة، سجل الأطفال، سجل المسنين، سجل الخدمات الاجتماعية).</li> <li>• الربط البيئي مع قواعد بيانات المؤسسات الحكومية الشريكة.</li> <li>• بناء نظام ادارة الحالة الوطني بما يشمل نظام التحويل الوطني.</li> <li>• إجراء مسح وطني للجمعيات الخيرية لتصنيفها وتحديد واقع الجمعيات (الحوكمة، الاستراتيجيات والنهج، البرامج والخدمات، التغطية والانتشار، المصادر المالية والبشرية).</li> <li>• توحيد آليات الاستهداف واحتساب الفقر.</li> <li>• تطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتمهيش مع نهاية عام 2021.</li> <li>• بناء نظام المتابعة والتقييم</li> <li>• تطوير نظام الخدمات الالكترونية</li> <li>• تطوير نظام تشخيص وظيفي للأشخاص ذوي</li> </ul>	3.3 نظم وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدلة

النتائج القطاعية والمسؤوليات وأدوار الشركاء المرتبطة بها			النتائج
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
		<ul style="list-style-type: none"> <li>الإعاقة كبدل عن نظام التشخيص الطبي.</li> <li>• تحديد خارطة الخدمات الاجتماعية بما فيها للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.</li> <li>• دراسة حول قانون جمع التبرعات والذي من المفترض أن ينظم عملية جمع التبرعات على المستوى الوطني.</li> <li>• دراسات وتقارير حول تدابير الحماية الاجتماعية والاحتياجات المطلوبة بما فيها دراسة لمراجعة الاستجابة لجائحة كورونا.</li> </ul>	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مجلس الوزراء: <ul style="list-style-type: none"> <li>○ اقرار قانون حماية الأسرة.</li> <li>○ اقرار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة.</li> <li>○ اقرار قانون المسنين.</li> </ul> </li> <li>• مجلس الوزراء ووزارة العدل: مراجعة القوانين لضمان الموامة وعدم التعارض فيما بينها.</li> <li>• مراجعة القوانين والتشريعات الفلسطينية مثل قانون العمل، قانون الشركات غير الربحية، قانون الجمعيات التعاونية، وتعديل النظام الضريبي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مراجعة منظومة التشريعات الفلسطينية وتحديد التعديلات اللازمة عليها لضمان إيجاد البيئة المؤسسية اللازمة لتنفيذ السياسات والتدخلات التي يتم أو يمكن تبنيها لمكافحة الفقر وفق المفهوم الجديد.</li> <li>• مراجعة السياسات والتشريعات المتعلقة بعمل الوزارة ومراكزها.</li> <li>• تطوير آليات عمل تفسح المجال لمساءلة المجتمع والمؤسسات المجتمعية لعملية تطبيق التشريعات، الأنظمة والإجراءات.</li> <li>• اقرار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة المعدل.</li> <li>• استكمال العمل على قانون المسنين وقراره.</li> <li>• اقرار قانون حماية الأسرة.</li> </ul>	4.3 تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية

## 3.3 مؤشرات الرصد والتقييم: قياس مدى التقدم نحو الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية

جدول (3): مؤشرات قياس الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية

الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر بابعاده المتعددة					
المؤشر: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر ★					
نتائج	المؤشرات	مسؤولية جمع المعلومات	مستوى التفصيل	دورية المؤشر	مصدر جمع البيانات
الاحتياجات الأساسية للفقراء والمهمشين مؤمنة بنوعية وكمية كافيتين	1. نسبة السكان المشمولين ببرامج المساعدات النقدية	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	2. نسبة الأسر تحت خط الفقر الشديد المشمولين ببرامج المساعدات النقدية	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	3. نسبة الأسر تحت خط الفقر الوطني المشمولين ببرامج المساعدات النقدية	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	4. عدد الأسر الفقيرة التي تستفيد من المساعدات النقدية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية	المنطقة، المحافظة، الجنس	سنوي	سجلات
	5. عدد الدفعات النقدية	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	6. نسبة/عدد الأسر التي تم حجبها	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	7. نسبة/عدد الأسر الجديدة التي تم منحها مساعدة نقدية	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	8. نسبة/عدد الأسر الفقيرة التي تم تحديث بياناتها	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	9. عدد الشكاوي الخاصة ببرامج المساعدات النقدية	وزارة التنمية الاجتماعية	المنطقة، المحافظة	سنوي	سجلات
	10. عدد الأسر المستفيدة من المساعدات الطارئة	وزارة التنمية الاجتماعية	المحافظة، المنطقة	سنوي	سجلات
الأسر الفقيرة والمهمشة ممكناً اجتماعياً واقتصادياً	11. عدد الأسر الفقيرة التي تستفيد من التأمين الصحي	وزارة التنمية الاجتماعية	المنطقة	سنوي	سجلات
	12. نسبة الفقراء المشمولين بالتأمين الصحي من مجمل المؤمنين صحياً	وزارة التنمية الاجتماعية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	المنطقة	سنوي	سجلات
	13. عدد الأفراد المستفيدين من المساعدة الغذائية	وزارة التنمية الاجتماعية	المنطقة	سنوي	سجلات
	14. نسبة /عدد الأطفال أبناء الأسر الفقيرة الذين حصلوا على إعفاء من الرسوم المدرسية	وزارة التنمية الاجتماعية	المنطقة، الجنس	سنوي	سجلات
	15. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين حصلوا على خدمة الإعفاء الجمركي	وزارة التنمية الاجتماعية	المحافظة، الجنس	سنوي	سجلات
	16. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين تم توفير مواثمه منزليه لهم	وزارة التنمية الاجتماعية	المحافظة	سنوي	سجلات
	17. عدد مشاريع التمكين الاقتصادي.	وزارة التنمية الاجتماعية	نوع المشروع	سنوي	سجلات
	18. نسبة الفقراء الممكّنين اقتصادياً	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	19. نسبة الأسر الفقيرة المستهدفة في برامج	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات

الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر بابعاده المتعددة					
المؤشر: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر ★					
نتائج	المؤشرات	مسؤولية جمع المعلومات	مستوى التفصيل	دورية المؤشر	مصدر جمع البيانات
	التمكين الاقتصادي والتي لا زالت تدير مشاريعها الاقتصادية بعد ثلاث سنوات.				
	20. عدد المشاريع الجماعية	وزارة التنمية الاجتماعية	نوع المشروع	سنوي	سجلات
	21. عدد الشباب والشابات المستفيدون من برامج التدريب والتأهيل المهني في المراكز الخاصة بذوي الاعاقة	وزارة التنمية الاجتماعية	الجنس، نوع التدريب	سنوي	سجلات
السياسات الاقتصادية عادلة وإدماجية	22. موازنة المواطن	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	23. عدد السياسات الاقتصادية التي تتبنى توصيات التقارير ذات العلاقة بتعديل أو اقرار سياسات اقتصادية عادلة وإدماجية للفقراء والفئات المهمشة <sup>80</sup>	وزارة الاقتصاد، وزارة العمل	السياسة	سنوي	سجلات
نماذج فاعلة للمسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي والوطني	24. عدد الاتفاقيات الوطنية التي تم توقيعها مع القطاع الخاص	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	25. مساهمة القطاعات في المساعدات النقدية على البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	26. عدد نماذج المسؤولية الاجتماعية المنفذة على المستوى المحلي والوطني. <sup>81</sup>	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات

الهدف الاستراتيجي الثاني: تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني المؤشرات:

- عدد تدابير الحماية الاجتماعية الوطنية التي تم وضعها لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة<sup>82</sup>
- نسبة السكان الذين تشملهم أراضيات / نظم الحماية الاجتماعية، حسب الجنس والأطفال المميزين والعاطلين عن العمل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات والنساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة، وضحايا الإصابات في العمل والفقراء والضعفاء.<sup>83</sup> ★

نتائج	مؤشر	مسؤولية جمع المعلومات	مستوى التفصيل	دورية المؤشر	مصدر جمع البيانات
	27. عدد الخطط الوطنية والمحلية التي تم وضعها للحد من مخاطر الكوارث.	المركز الوطني للحد من الكوارث	-	سنوي	سجلات
	28. نسبة السلطات المحلية التي لديها وتطبق استراتيجيات الحد من المخاطر على مستوى السلطات المحلية بالاتساق مع الإستراتيجية الوطنية للحد من المخاطر ★	الجهـاز المركزي للأحصاء، المركز الوطني للحد من الكوارث الطبيعية	-	سنوي	سجلات

<sup>80</sup> سياسة الحد الأدنى للأجور. والالتزام بنسبة 5% في توظيف الأشخاص ذوي الاعاقة

صندوق التكافل الخيري لمحافظة سلفيت وصندوق التكافل مع لجان الزكاة<sup>81</sup>

ادارة الحالة، السجل الوطني الاجتماعي، سجل الأشخاص ذوي الاعاقة، ارضية الحماية الاجتماعية<sup>82</sup>

المستفيدين من المساعدة النقدية ومخصصات المعاقين والمسنين<sup>83</sup>

<p>الهدف الاستراتيجي الثاني: تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني</p> <p>المؤشرات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• عدد تدابير الحماية الاجتماعية الوطنية التي تم وضعها لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة<sup>82</sup></li> <li>• نسبة السكان الذين تشملهم أوضاع / نظم الحماية الاجتماعية، حسب الجنس والأطفال المميزين والعاطلين عن العمل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات والنساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة، وضحايا الإصابات في العمل والفقراء والضعفاء.<sup>83</sup> ★</li> </ul>					
نتائج	مؤشر	مسؤولية جمع المعلومات	مستوى التفصيل	دورية المؤشر	مصدر جمع البيانات
	29. عدد الأفراد المستفيدين من صندوق درة المخاطر والتأمينات الزراعية.	الجهاز المركزي للاحصاء، صندوق درة المخاطر	-	سنوي	سجلات
	30. عدد/نسبة الأشخاص المعاقين الذين يتلقون مخصصات اجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية	المنطقة، قيمة المساعدات	سنوي	سجلات
	31. عدد/نسبة المسنين الذين يتلقون مخصصات اجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية	المنطقة، قيمة المساعدات	سنوي	سجلات
	32. عدد الأيتام المستفيدين من كفالة الأيتام	وزارة التنمية الاجتماعية	الجنس، المحافظة	سنوي	سجلات
الضمان الاجتماعي	33. عدد الأفراد المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي وهيئة التقاعد	صندوق الضمان الاجتماعي، هيئة التأمينات والمعاشات	-	سنوي	سجلات
العنف أقل انتشاراً في المجتمع الفلسطيني والفقيرة والمهمشة	34. عدد النساء / ضحايا العنف اللواتي تم الدفاع عنهن أمام الهيئات القضائية.	وزارة التنمية الاجتماعية	المحافظة	سنوي	سجلات
وضحايا العنف قادرين على الوصول لمنظومة العدالة.	35. عدد الأحداث الذين تم الدفاع عنهم أمام الهيئات القضائية.	وزارة التنمية الاجتماعية	الجنس، المحافظة	سنوي	سجلات
الفئات المهمشة تتمتع بالخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية والتكنولوجيا.	36. عدد الأطفال الذين تم وقف الاعتداءات عليهم بعد تلقيهم خدمات الحماية	وزارة التنمية الاجتماعية	الجنس، المحافظة، نوع العنف	سنوي	سجلات
	37. عدد الأطفال الذين تم حمايتهم في مراكز حماية الطفولة	وزارة التنمية الاجتماعية	الجنس، نوع العنف	سنوي	سجلات
	38. عدد الأحداث الذين تم رعايتهم وتأهيلهم اجتماعياً.	وزارة التنمية الاجتماعية	المحافظة	سنوي	سجلات
	39. عدد المستفيدين من خدمات التأهيل والتدريب في مراكز تأهيل الشبيبة.	وزارة التنمية الاجتماعية	الجنس، المحافظة	سنوي	سجلات
	40. عدد خريجي تأهيل الشبيبة الذين تم تشغيلهم	وزارة التنمية الاجتماعية	الجنس	سنوي	سجلات
	41. عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال وتم تقديم خدمات الحماية لهن.	وزارة التنمية الاجتماعية	نوع الخدمة	سنوي	سجلات
	42. عدد النساء الناجيات من العنف واللواتي تم إعادة اندماجهن في المجتمع.	وزارة التنمية الاجتماعية	المحافظة	سنوي	سجلات
	43. نسبة النساء في مراكز الإصلاح	وزارة التنمية الاجتماعية	المحافظة	سنوي	سجلات

الهدف الاستراتيجي الثاني: تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني

المؤشرات:

- عدد تدابير الحماية الاجتماعية الوطنية التي تم وضعها لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة<sup>82</sup>
- نسبة السكان الذين تشملهم أروضيات / نظم الحماية الاجتماعية، حسب الجنس والأطفال المميزين والعاطلين عن العمل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات والنساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة، وضحايا الإصابات في العمل والفقراء والضعفاء.<sup>83</sup> ★

مصدر جمع البيانات	دورية المؤشر	مستوى التفصيل	مسؤولية جمع المعلومات	مؤشر	نتائج
				والتأهيل، واللواتي تم تقديم خدمات اجتماعية لهن	
سجلات	سنوي	المحافظة	وزارة التنمية الاجتماعية	44. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين تم توفير أدوات مساندة لهم	
سجلات	سنوي	الجنس، المحافظة	وزارة التنمية الاجتماعية	45. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين حصلوا على خدمات في المراكز المتخصصة	
سجلات	سنوي	الجنس، المحافظة	وزارة التنمية الاجتماعية	46. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين حصلوا على خدمات رعايه منزليه	
سجلات	سنوي	المنطقة	وزارة التنمية الاجتماعية	47. نسبة الأسر الفقيرة التي تمتلك حساباً بنكياً	
سجلات	سنوي	الجنس، المحافظة	وزارة التنمية الاجتماعية	48. عدد كبار السن المقيمين في بيوت الرعاية	
سجلات	سنوي	الجنس، المحافظة	وزارة التنمية الاجتماعية	49. عدد المسنين الملتحقين في مراكز نهائية	
سجلات	سنوي	المحافظة	وزارة التنمية الاجتماعية	50. عدد اتفاقيات شراء الخدمة من الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي	
سجلات	سنوي	المحافظة	وزارة التنمية الاجتماعية	51. عدد المخيمات الصيفية	تعزيز التماسك الاجتماعي
سجلات	سنوي	المحافظة	وزارة التنمية الاجتماعية	52. عدد مبادرات العمل التطوعي	وضمان انخراط الفئات الفقيرة والمهمشة في الشأن العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي
سجلات	سنوي	الجنس، المحافظة	وزارة التنمية الاجتماعية	53. عدد المتطوعين الذين تقدموا بطلب للتطوع في الوزارة.	
سجلات	سنوي	المحافظة	وزارة التنمية الاجتماعية	54. عدد المؤسسات التي وقعت مذكرات تفاهم خاصة بالتطوع مع الوزارة	
سجلات	سنوي	الفئة	وزارة التنمية الاجتماعية	55. عدد الفعاليات التي عقدت بمناسبة وطنية للفئات الفقيرة والمهمشة /يوم الطفل، يوم المسن، يوم المعاق.	



الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية					
المؤشرات:					
<ul style="list-style-type: none"> <li>عدد الخدمات التي تم تطوير أدلة الإجراءات لها</li> <li>عدد نظم المعلومات الوطنية</li> </ul>					
نتائج	مؤشر	مسؤولية جمع المعلومات	مستوى التفصيل	دورية المؤشر	مصدر جمع البيانات
المؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية كفاءة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع	57. عدد الحضانات المرخصة	وزارة التنمية الاجتماعية	المحافظة	سنوي	سجلات
تعزيز المساواة الاجتماعية	61. عدد شبكات الحماية الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية	المحافظة	سنوي	سجلات
	62. عدد شكاوى المواطنين التي تمت معالجتها	وزارة التنمية الاجتماعية	المحافظة، نوع الشكوى، الجنس	سنوي	سجلات
	63. عدد مجالس التخطيط التي تم إنشاؤها	وزارة التنمية الاجتماعية	المحافظة	سنوي	سجلات
	65. عدد المستخدمين على البوابة الموحدة للمساعدات	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
	66. عدد الحالات التي تم إدخالها على السجل الوطني	وزارة التنمية الاجتماعية	-	سنوي	سجلات
تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية	67. عدد التشريعات وسياسات الحماية للفتيات المهمشة المعدلة أو الجديدة التي تم إقرارها <sup>84</sup>	وزارة التنمية الاجتماعية		سنوي	سجلات

قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، اللائحة التنفيذية لقانون الاحداث، لائحة اجراءات الحماية ومنح الحقوق، قانن حماية الاسرة من العنف، بالاضافة الى التعليمات تصدرها الوزارة<sup>84</sup>

## الجزء الرابع: ارتباط الاستراتيجية بالتوجهات الوطنية والعالمية

### 1.4 الربط مع أجندة السياسات الوطنية

كون قطاع التنمية الاجتماعية مرتبط بشكل وثيق مع مجموعة كبيرة من القطاعات الأخرى، كالصحة والتعليم والزراعة والاقتصاد والأمن والعدل والبنية التحتية والثقافة، ترتبط الاستراتيجية بشكل عام مع تسع أولويات وطنية حددتها أجندة السياسات الوطنية، وبشكل خاص مع الأولوية رقم (7).

شكل رقم (2): التقاطعات مع مصفوفة الأولويات الوطنية والسياساتية في مسودة الأجندة الوطنية

التنمية المستدامة		الإصلاح وتحسن جودة الخدمات العامة			إنهاء الاحتلال			
مجتمع قادر على الصمود والتنمية	تحقيق التنمية الصحية الشاملة	تعليم جيد وشامل للجميع	العدالة الاجتماعية وسيادة القانون	الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال	الحكومة الفعالة	الحكومة المستجيبة للمواطن	تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين	الوحدة الوطنية
- توفير الأمن والأمان وتعزيز سيادة القانون - النهوض بالزراعة وبالمجتمع الريفي.	- توفير رعاية صحية شاملة ذات جودة عالية. - الارتقاء بصحة المواطن ورعايته	- تحسين التعليم المبكر لأطفالنا. - تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم. - تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل. - تعزيز النشأة السوية للطلبة	- الحد من الفقر متعدد الأبعاد. - توفير الحماية الاجتماعية للفقر والمهمشين. - تعزيز وصول المواطنين للعدالة. - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. - تمكين الشباب	- توفير فرص عمل لائقة للجميع. - توفير بيئة استثمارية ملائمة.	- تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد - تعزيز كفاءة المؤسسات العامة - كفاءة وفعالية إدارة الموارد المتاحة	- تعزيز استجابة المحلية للمواطن. - الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن	- تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية. - تعزيز كفاءة الخدمات المقدمة للمواطن	- تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني - تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين

### الأولوية الوطنية رقم (2): الوحدة الوطنية

ترتبط الاستراتيجية بالأولوية السياسية "تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني"، وذلك ضمن التدخل السياسي الذي يتعلق بتحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين، والمرتبطة بفئات التنمية الاجتماعية، كالأطفال والمسنين والفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة. أما على مستوى الأولوية السياسية الثانية "تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين"، فإن الارتباط يتعلق بتعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز في فلسطين وصون الحريات الأساسية للمواطنين، لا سيما للفقراء والفئات المهمشة.

### الأولوية الوطنية رقم (3): تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين

ترتبط الاستراتيجية بالأولوية السياسية "تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية"، وذلك للوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة إلى انضمام دولة فلسطين لعدد من المعاهدات الدولية ذات العلاقة بالفئات المستهدفة في قطاع التنمية الاجتماعية، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

### الأولوية الوطنية رقم (4): الحكومة المستجيبة للمواطن

من منطلق النهج الحقوقي لعملية التنمية الاجتماعية، والذي يحدد أصحاب الحقوق ويتطلب إيلاء المجموعات والفئات المهمشة اهتماماً خاصاً، كالفقراء وسكان مناطق (ج) والمحاذية لجدار الفصل الإسرائيلي في الضفة الغربية والمناطق الحدودية في قطاع غزة، والقدس، لا سيما استحقاقهم لخدمات أساسية، فإن الأولوية السياسية التي تتعلق بـ "تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن" ترتبط

بالاستراتيجية، من منظور تعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي حال توفر القدرة لدى الهيئات المحلية على ذلك، وتنمية الاقتصاد المحلي لا سيما في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال، كما ترتبط بالأولوية السياسية المتعلقة بـ "الارتقاء بمستوى الخدمات العامة للمواطنين" لا سيما من منظور التدخلات السياسية المقترحة والمتمثلة في تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وإطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلالها، تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

#### الأولوية الوطنية رقم (5): الحكومة الفعالة

إن النهج الحقوقي يتطلب "تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد" في عمل الحكومة، كأصحاب واجب، وكجزء رئيسي في عملية التنمية الاجتماعية لتعزيز تقديم الخدمات للمواطنين، الأمر الذي تركز عليه أولويات سياساتية ضمن هذه الأولوية الوطنية، وذلك من خلال مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي، تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات. كما يتطلب النهج الحقوقي "تعزيز كفاءة المؤسسات العامة" من خلال مأسسة الالتزام بمدونة السلوك الوظيفي في قطاع الخدمة المدنية، وإصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات، وتنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية، وتعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج، وإدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن التدخلات السياسية "كفاءة وفعالية إدارة الموارد المتاحة"، إنشاء مؤسسات مزودي الخدمات العامة الأساسية، لا سيما خدمات المياه والكهرباء.

#### الأولوية الوطنية رقم (6): الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال وتحقيق الاستقلال الاقتصادي

يعتبر "توفير فرص عمل لائقة للجميع" من أكثر الأولويات السياسية ارتباطاً بالاستراتيجية، لا سيما من خلال اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في خلق فرص عمل دائمة من خلال شراكات استثمارية بين القطاعين العام والخاص، وتمكين الخريجين من كلا الجنسين لاطلاق مشاريعهم الخاصة والريادية، دعم صندوق التشغيل الفلسطيني وتطويره، ضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية والسلامة المهنية. كما يتطلب الانفكاك الاقتصادي "توفير بيئة استثمارية ملائمة" والتي تتأتى من خلال تقديم الدعم للشركات الناشئة وتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

#### الأولوية الوطنية رقم (7): العدالة الاجتماعية وسيادة القانون

لا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية من دون العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والتي وضعت كأولوية وطنية في أجندة السياسات الوطنية، وبذلك تعتبر المركز الرئيسي للاستراتيجية. ويندرج ضمنها أولاً الأولوية السياسية الأولى المتمثلة في "الحد من الفقر متعدد الأبعاد" من خلال ضمان حد أدنى من الدخل للفقراء عن طريق المساعدات الاجتماعية، وتطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والمهمشين، مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفقراء والمهمشين، الإدماج الاجتماعي وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (أفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الاسرى المحررين)، وتوفير الخدمات الأساسية بما يحقق الحياة الكريمة للأسر الفقيرة. كذلك تدرج هنا الأولوية السياسية الثانية "توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين" من خلال تطوير نظم وأرضية حماية اجتماعية ملائمة وتدرجية وإعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي، وتطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها وتعزيز ومأسسة وتوسيع قاعدة الحوار الاجتماعي. من ناحية أخرى، تساهم الاستراتيجية بشكل مباشر في تحديد الأهداف الاستراتيجية والتدخلات السياسية التي تحقق الأولوية السياسية المتمثلة في "تعزيز وصول المواطنين للعدالة"، والتي تشمل تدخلات سياساتية تتضمن تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الانسان وإنفاذها، ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية، الوصول العادل الى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث. وأخيراً من منطلق استهداف استراتيجية التنمية الاجتماعية للنساء، فإنها ترتبط في الأولوية السياسية الرابعة "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" وتدخلاتها في إزالة كافة اشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة اشكال العنف ضدهن، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة. وأخيراً، ومن

منطلق استهداف الشباب، ستعمل الاستراتيجية على تحديد أهداف ترتبط بالأولوية السياساتية الخامسة "تمكين الشباب"، والتي تندرج ضمنها تدخلات سياساتية متمثلة بتمكين الشباب الفلسطينيين من الحصول على فرص تؤمن لهم النجاح في مستقبلهم والمشاركة الفعالة في الحياة العامة وبناء الدولة، بالتركيز على الشباب الأقل حظاً، وتوفير فرص عمل ملائمة للشباب، ودعم مبادرات الشباب الريادية.

#### الأولوية الوطنية رقم (8): تعليم جيد وشامل للجميع

يعتبر التعليم مكوناً رئيسياً لاستراتيجية التنمية الاجتماعية، والتي ترتبط مع الأولوية السياساتية الأولى "تحسين التعليم المبكر لاطفاننا"، من خلال المساهمة في تحقيق التدخلات السياساتية المتمثلة في تطوير برامج رعاية الطفولة المبكرة والمتاحة للجميع، وتوسيع نطاق التعليم قبل المدرسي المتاح للجميع وخصوصاً للفئات الأقل حظاً، وتطوير منظومة التعليم قبل المدرسي والارتقاء بمستواها استناداً إلى المعايير العالمية والوطنية المعتمدة. كذلك، ستعمل الاستراتيجية على تحديد أهداف تساهم في تحقيق الأولوية السياساتية "تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم" والتي يندرج ضمنها تبني منهجيات وأساليب تعليم أكثر إدماجاً وأكثر مراعاة للفروق الفردية، وجعل البيئة المدرسية أكثر أمناً ودعمًا وتحفيزاً، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي اللائق للطلبة، وضمان العدالة في الوصول لفرص التعليم خاصة المناطق والفئات المهمشة، وتشجيع الالتحاق بالتعليم غير النظامي وبرامج التعلم مدى الحياة للشباب والكبار. والأولوية السياساتية "تعزيز النشأة السوية للطلبة" من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والأخلاقية والانسانية بما يتناسب والفئات العمرية، وتعزيز المشاركة الطلابية الفاعلة في الحياة المدرسية والمجتمعية. بالإضافة إلى "تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل" والتي يندرج ضمنها مواءمة مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل، وضمان تكافؤ فرص للجميع للحصول عليها، وتعزيز التوجه نحو التعليم التقني، وتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتوسيع قاعدتها وبما ينسجم مع توجه الحكومة للتنمية بالعناقيد، والارتقاء بمستوى البحث العلمي.

#### الأولوية الوطنية رقم (9): رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع

من منطلق توفير خدمات لأصحاب الحقوق وتحقيق رفاهيتهم، ترتبط استراتيجية التنمية مع الأولوية الوطنية التاسعة "تحقيق التغطية الصحية الشاملة"، لا سيما من خلال أولوياتها السياساتية التي تصبو إلى توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع والارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته بالتركيز على الفئات الفقيرة والمهمشة، من خلال المساهمة في اصلاح وتطوير نظام التأمين الصحي العام، وزيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية، وتطوير خدمات الطوارئ والاسعاف وتعزيز الجاهزية للطوارئ. وكذلك "الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته" من خلال تعزيز الرعاية الصحية الوقائية وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين.

#### الأولوية الوطنية رقم (10): مجتمع قادر على الصمود والتنمية

ترتبط الاستراتيجية بالأولوية الوطنية التي تناشد للوصول إلى مجتمع قادر على الصمود والتنمية، من خلال "توفير الأمن والأمان وتعزيز سيادة القانون" من خلال ضمان السلم الأهلي والأمن العام، وتعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات. "وتوفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكنية" من خلال ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي، وربط التجمعات السكنية بمصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها، توفير الإسكان ميسور التكلفة وضمان الأمن الغذائي للسكان. كما ترتبط الاستراتيجية بالأولوية الساساتية المتعلقة بـ "النهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية" من حيث زيادة الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وتطوير سلاسل القيمة، حماية المزارعين ودعم صمودهم لا سيما صغار المزارعين في المناطق المهدهة والمهمشة، تطوير وتنفيذ العناقيد الزراعية في سبيل الاعتماد على الذات والانفكاك عن الاحتلال، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

#### 2.4 الربط مع أهداف التنمية المستدامة

من منطلق التزام دولة فلسطين بأهداف التنمية المستدامة (جدول أعمال 2030)، والذي يضم 17 هدفاً و169 مؤشراً، اعتمدته 193 دولة عضو في الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، كروية تنموية عالمية من أجل مستقبل عالم أفضل بحلول عام 2030، ستسترشد الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتنمية الاجتماعية بهذه الأهداف، وخصوصاً عشرة أهداف (أنظر جدول رقم 4).

جدول (4): الأهداف الإستراتيجية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة (جدول أعمال 2030)

استعراض الأهداف الإستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	اسم الهدف الإستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
الهدف الأول	الحد من الفقر بأبعاده المتعددة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمان حد أدنى من الدخل للفقراء عن طريق المساعدات الاجتماعية.</li> <li>• تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والمهمشين.</li> <li>• مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفقراء والمهمشين.</li> <li>• الإدماج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين).</li> <li>• توفير الخدمات الأساسية بما يحقق الحياة الكريمة للأسر الفقيرة.</li> <li>• التأكد من أن يتوفر للشباب فرص لتحقيق مستقبل أفضل</li> </ul>	<p><b>الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان</b></p> <p>1.1. القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.</p> <p>2.1. تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.</p> <p>4.1. ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصريف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030.</p> <p>6.1. كفاءة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.</p> <p>7.1. وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.</p> <p><b>الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة</b></p> <p>1.2. القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030.</p> <p><b>الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار</b></p> <p>8.3. تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.</p> <p><b>الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع</b></p> <p>1.4. ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج</p>

استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
			تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
الهدف الثاني	تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير نظم وارشدية حماية اجتماعية ملائمة وتدرجية واعطاء الاولوية للأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن.</li> <li>• إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي.</li> <li>• تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها.</li> <li>• تعزيز ومأسسة وتوسيع قاعدة الحوار الاجتماعي.</li> <li>• إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن.</li> <li>• إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة.</li> <li>• تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة واتخاذ القرار.</li> <li>• إيلاء التركيز بوجه خاص على مساعدة الشباب المحرومين.</li> </ul>	<p><b>الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان</b></p> <p>3.1. تنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني لجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.</p> <p>5.1. بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.</p> <p><b>الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار</b></p> <p>5.3. تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد المخدرة، بما في ذلك تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك.</p> <p><b>الهدف الرابع: الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع</b></p> <p>a.4. بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.</p> <p><b>الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل من النساء والفتيات</b></p> <p>1.5. القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.</p> <p>2.5. القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.</p> <p>3.5. القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).</p> <p><b>الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها</b></p> <p>1.10. التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030.</p> <p>2.10. تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030.</p> <p>4.10. اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً.</p>

استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
			<p>5.10. تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات.</p> <p>6.10. ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسراع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصادقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات.</p> <p>7.10. تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.</p> <p>a.10. تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.</p> <p>b.10. تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية.</p> <p>c.10. خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تترتب تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030.</p> <p><b>الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات</b></p> <p>2.16. إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.</p>
الهدف الثالث	تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها.</li> <li>ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلالته.</li> <li>ضمان فعالية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية.</li> <li>الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث.</li> <li>تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدالة.</li> </ul>	<p><b>الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها</b></p> <p>3.10. ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.</p> <p><b>الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات</b></p> <p>3.16. تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.</p>



## الجزء الخامس: بيان سياسة البرنامج

## غايات وأهداف البرامج للأعوام 2021-2023

نظراً للتحويلات العميقة التي تشهدها وزارة التنمية الاجتماعية، بتحولها من الشؤون إلى التنمية الاجتماعية، وإعطاء مساحة واسعة في الانتقال من تلبية الاحتياج إلى تعزيز الانتاج، من خلال التركيز على الرأس المال البشري لدى الأسر الفقيرة والمهمشة، وما ترتب على ذلك من علاج شمولي للفقر والتهميش من خلال منهج ادارة الحالة، بتحديد موارد وامكانيات الأسر والأفراد الفقراء والمهمشين استناداً إلى المنظومة الحقوقية والتركيز على معالجة أسباب الفقر والتهميش بدلاً من التعاطي مع آثارها، كان لا بد لوزارة التنمية الاجتماعية من مراجعة الجزء الخامس من استراتيجية التنمية الاجتماعية والخاص ببيان سياسة البرنامج، وبهذا الصدد فقد قدرت الوزارة وبناء على أهدافها الاستراتيجية الثلاث، وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية المحدثة وأهداف التنمية المستدامة أن تدرج التعديلات التالية على برامج موازنتها والموضحة في (جدول 5).

## جدول (5): برامج الموازنة المعدل

رقم البرنامج			
الثالث	الثاني	الأول	اسم البرنامج
الادارة والتخطيط/ تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية	حماية الفئات المهمشة والفقيرة	مكافحة الفقر بكافة اشكاله	وصف البرنامج
إنشاء نظم وطنية، وأطر قانونية وتشريعية، وتطوير هيكلية وبرامجي وإجراءات العمل، وإجراء الدراسات والبحوث، وبناء نظم رقابة وتقييم ومتابعة، وتعزيز المشاركة المجتمعية في التخطيط والرقابة والمساءلة لتحقيق مبدأ النزاهة والشفافية.	بناء أرضية حماية اجتماعية، سريعة الاستجابة وقت الأزمات، تقديم خدمات اجتماعية (رعاية، تأهيل، ادماج، توعية، رقابة، ايواء وارشاد) للفئات الفقيرة والمهمشة، وحماية الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة اشكال التهميش والعنف والاقصاء وضمان انخراطهم في الشأن العام.	تمكين الأسر الفقيرة والمهمشة من انتاج دخلها بالاعتماد على ذاتها والخروج من دائرة الفقر والانتقال من الاحتياج إلى الانتاج، من خلال تقديم المساعدات النقدية والعينية (المنتظمة والطارئة) وغيرها من التدخلات التمكينية والتكميلية للأسر الفقيرة والمهمشة وفقاً للمعايير المعمول بها في الوزارة. والضغط مع الوزارات المعنية لتعديل السياسات الاقتصادية بحيث تكون محابية للفقراء والمهمشين، وتوفير الموازنات المالية اللازمة.	وصف البرنامج
تطوير أدلة العمل والاجراءات الخاصة بالخدمات التي تقدمها الوزارة وواجبات أصحاب الحقوق. تطوير نظم معلومات وطنية مؤسسة تسهل تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية بالمشاركة مع الفاعلين الاجتماعيين. تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بعمل الوزارة. تعزيز دور المجتمع المحلي في التخطيط والرقابة والمساءلة الاجتماعية. تعزيز المسؤولية المجتمعية.	استحداث نظم وتدبير حماية اجتماعية فاعلة ومستندة على منظومة الحقوق. حماية الفقراء والمهمشين من العنف وتمكينهم من الحصول على الخدمات القانونية. ضمان حصول الفئات المهمشة على مختلف الخدمات الاجتماعية في كافة الظروف. اشراك الفئات المهمشة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطوير الأطر الكفيلة لاعلاء صوتهم وتلبية مطالبهم.	تعزيز قدرة الفقراء والفئات المهمشة على الصمود والحد من تأثيرها بالهزات الاجتماعية والاقتصادية والحالات الطارئة. ضمان استعادة الفقراء من النمو الاقتصادي وحقهم في التمتع بالخدمات الأساسية (تعليم، صحة، سكن، كهرباء، ماء، عمل، المشاركة في الحياة العامة).	غايات البرنامج

رقم البرنامج			اسم البرنامج
الثالث	الثاني	الأول	
الإدارة والتخطيط/ تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية	حماية الفئات المهمشة والفقيرة	مكافحة الفقر بكافة أشكاله	
تصميم السياسات والبرامج الاجتماعية بناءً على الأدلة.	تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.		

علمًا بأن برامج الموازنة القديمة هي: برنامج التمكين الاقتصادي والمساعدات الاجتماعية، برنامج الإدماج والحماية، برنامج التنمية المجتمعية وبرنامج الإدارة العامة والتخطيط. بحيث ترتبط هذه البرامج بشكل وثيق مع الأهداف الاستراتيجية الأربعة، والموضحة في الجدول 6.

#### جدول (6): برامج الموازنة - القديم

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الاستراتيجي الذي يدعمه هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
<b>الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر بابعاده المتعددة</b>					
1922	التمكين الاقتصادي والمساعدات الاجتماعية	-الاستمرار في تقديم كافة المساعدات الاجتماعية (نقديه وعينييه و طارئه) لـ 108500 اسره، حتى نهاية عام 2024.	تقديم مساعدات نقديه أو عينيه أو طارئه لـ 108500 اسره في الضفه وغزه من المسجلين على قاعدة بيانات الوزارة	1.1 الاحتياجات الأساسية للفقراء والمهمشين مؤمنة بنوعية وكمية كافيتين	
		-تخفيض عدد الاسر الفقيره والمهمشه بـ 6000 اسره من خلال مشاريع اقتصاديه مدره للدخل مع نهاية عام 2024.	تمكين 1200 اسره من خلال مشاريع مدره للدخل حتى العام 2022	2.1 الأسر الفقيرة والمهمشة ممكنة اجتماعياً واقتصادياً	
1925	برنامج الادارة والتخطيط	نظم متطورة، مرنة فعالة وكفوة تعزز المصداقية ومبدأ الشفافية.	توفير البيئة الممكنة والداعمة لتحول الوزارة من الشؤون الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية.	3.1 السياسات الاقتصادية عادلة وإدماجية	وزارة التنمية الاجتماعية
1924	برنامج التنمية المجتمعية	شراكة مع 350 من مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص في تقديم خدمات وتدخلات إجتماعية تنموية مكمله لبرامج وزارة التنمية الإجتماعية حتى العام 2024، مع ضمان الالتزام بالقوانين ذات الصلة، ضمن تنسيق وتشبيك مأسس مبني على الاحترام والتعاون والشراكة المجتمعية في إطار المسؤولية الإجتماعية	تطوير الترتيبات المؤسسية مع 250 جمعية ومؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على مستوى التخطيط والتنفيذ في تحديد الاولويات وتقديم الخدمات.	4.1 نماذج فاعلة للمسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي والوطني	

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجي الذي يدعمه هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي الثاني: تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني					
1923	الادماج والحماية	مشاركة فاعلة بالمجتمع لـ 140,000 من الفئات الضعيفة والمهمشة والمستفيدة من الخدمات الاجتماعية ذات الجودة والانظمة المعتمدة والمقدمة من الوزارة مع نهاية العام 2024 في اطار سياسات اجتماعية ادماجية واطار من العدالة وتكافؤ الفرص والتي من شأنها تمهيد الارضية لتعزيز مبادرات التمكين كاساس استراتيجي للتنمية الاجتماعية، على اسس من الشراكة.	-تقديم خدمات الرعاية والحماية والتأهيل والتوعية والتمكين لـ 3670 من الاشخاص ذوي الاعاقة حتى العام 2022. -تقديم خدمات الحماية والرعاية والتوعية والتأهيل والارشاد والكفالة لـ 17300 من الاطفال واسرهم حتى العام 2022. - تزويد 3820 من النساء ضحايا العنف وأطفالهن واسرهن بخدمات الحماية والرعاية والتأهيل النفسي والاجتماعي والقانوني والتمكين، وأنشطة توعوية مناهضة للعنف ضد المرأة حتى العام 2022. - توفير الحماية والارشاد والرعاية النهارية والايوائية لـ 2700 من المسنين حتى العام 2022.	1.2 بناء أرضية الحماية الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية
				2.2 الضمان الاجتماعي	
1923	الادماج والحماية	مشاركة فاعلة بالمجتمع لـ 140,000 من الفئات الضعيفة والمهمشة والمستفيدة من الخدمات الاجتماعية ذات الجودة والانظمة المعتمدة والمقدمة من الوزارة مع نهاية العام 2024 في اطار سياسات اجتماعية ادماجية واطار من العدالة وتكافؤ الفرص والتي من شأنها تمهيد الارضية لتعزيز مبادرات التمكين كاساس استراتيجي للتنمية الاجتماعية، على اسس من الشراكة.	- تقديم خدمات الرعاية والحماية والتأهيل والتوعية والتمكين لـ 3670 من الاشخاص ذوي الاعاقة حتى العام 2022. -تزويد 3820 من النساء ضحايا العنف وأطفالهن واسرهن بخدمات الحماية والرعاية والتأهيل النفسي والاجتماعي والقانوني والتمكين، وأنشطة توعوية مناهضة للعنف ضد المرأة	3.2 العنف أقل انتشاراً في المجتمع الفلسطيني والفئات الفقيرة والمهمشة وضحايا العنف قادرين على الوصول لمنظومة العدالة	وزارة التنمية الاجتماعية

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجي الذي يدعمه هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
			حتى العام 2022. -توفير الحماية والارشاد والرعاية النهارية والايوائية لـ 2700 من المسنين حتى العام 2022.		
1923				4.2 الفئات المهمشة تتمتع بالخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية والتكنولوجيا.	وزارة التنمية الاجتماعية
1924	برنامج التنمية المجتمعية	دعم وتنفيذ 75 من المبادرات التنموية والتطوعية على المستوى المحلي وتنظيم عمل 50 شبكة حماية اجتماعية.	5.2 تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان انخراط الفئات الفقيرة والمهمشة في الشأن العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي		وزارة التنمية الاجتماعية
<b>الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية</b>					
1924	برنامج التنمية المجتمعية	شراكة مع 350 من مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص في تقديم خدمات وتدخلات إجتماعية تنموية مكمله لبرامج وزارة التنمية الإجتماعية حتى العام 2024 مع ضمان الالتزام بالقوانين ذات الصلة، ضمن تنسيق وتشبيك مأسس مبني على الاحترام والتعاون والشراكة المجتمعية في إطار المسؤولية الإجتماعية	1. الاشراف والمتابعة على ترخيص 700 من الجمعيات الخيرية ذات الاختصاص بعمل الوزارة وتصويب اوضاعها والتزامها بالقانون. 2. تطوير الترتيبات المؤسسية مع 250 جمعية ومؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على مستوى التخطيط والتنفيذ في تحديد الاولويات وتقديم الخدمات.	1.3 المؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية كفوءة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع	وزارة التنمية الاجتماعية
1925	الادارة والتخطيط	نظم متطورة، مرنة فعالة وكفوءة تعزز المصداقية ومبدأ الشفافية	توفير البيئة الممكنة والداعمة لتحول الوزارة من الشؤون الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية	1.3 المؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية كفوءة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع. 2.3 تعزيز المساواة الاجتماعية 3.3 نظم وسياسات	

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهداف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجي الذي يدعمه هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
				التنمية الاجتماعية مبنية على أدلة	
				3.4 تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية	وزارة التنمية الاجتماعية

جدول (7): الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2023-2021 بالالف شيكل

الجهة	2021	2022	2023	ملاحظات
حكومة				
موازنة المؤسسة القاندة للقطاع	851,315	878,855	*	تشمل النفقات الجارية، الرأسمالية والتطويرية
موازنة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع				
الدول المانحة				
عبر حساب الموازنة الموحد				
مشاريع عبر شركاء آخرين				
مؤسسات الأمم المتحدة				
مؤسسات مجتمع مدني محلي				
مؤسسات مجتمع مدني دولي				
القطاع الخاص				
المجاميع:				

\* لم يتم تحديد السقف المالي من وزارة المالية.

## الفجوة التمويلية للنفقات التطويرية (بالالف شيكل)

الفجوة المالية	2021	2022	2023
	24,785	7,245	*

\* لم يتم احتساب الفجوة التمويلية لسنة 2023 بسبب أنه لم يتم رصد الموازونات (الاسقف المالية) المقترحة للعام 2023، حتى لحظة اعداد التقرير. وهذه الفجوة تعبر عن الاختلاف بين الموارد المالية المرصودة في مشروع قانون الموازنة وبين التكاليف المتوقعة لتنفيذ برامج الوزارة، تحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية.

## الملاحق

## ملحق رقم 1: أعضاء الفريق الوطني لاستراتيجية التنمية الاجتماعية 2021-2023

ممثل المؤسسة	المؤسسة
معالي الوزير/ د. أحمد مجدلاني/ رئيس الفريق القطاعي	1. وزارة التنمية الإجتماعية
وكيل الوزارة/ داود الديك	2. وزارة التنمية الإجتماعية
الوكيل المساعد/ أنور حمام	3. وزارة التنمية الإجتماعية
الوكيل المساعد/ أمين عنابي	4. وزارة التنمية الاجتماعية
الوكيل المساعد/ أكرم الحافي	5. وزارة التنمية الاجتماعية
الوكيل المساعد/ صباح الشرشير	6. وزارة التنمية الاجتماعية
مدير عام الادارة العامة للتخطيط والتطوير/ أيمن صوالحة	7. وزارة التنمية الاجتماعية
اعضاء مجموعة التخطيط والموازنة	8. وزارة التنمية الاجتماعية
فادي البرغوثي	9. وزارة المالية التخطيط
فاطمة عصفور	10. وزارة الأوقاف
عبدالكريم دراغمة	11. وزارة العمل
مهدي حمدان	12. الصندوق الوطني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال
علا عكر	13. وزارة الصحة
د. مأمون جبر	14. وزارة التربية والتعليم العالي
نزار بصلات	15. المجلس الأعلى للشباب
أمين عاصي	16. وزارة المرأة
حسن الأشقر	17. وزارة الزراعة
نائل زيدان	18. وزارة الأشغال العامة والإسكان
محيي الدين العارضة	19. وزارة الحكم المحلي
جواد الصالح	20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
عبدالله صبري	21. اتحاد الجمعيات الخيرية
غسان كسابرة	22. مركز تطوير المنظمات غير الحكومية
عائشة احمد	23. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
د. بدر الأعرج	24. جامعة بيرزيت
موسى سلامة	25. اتحاد الغرف الصناعية التجارية الصناعية
رانية مرعي	26. مجموعة الاتصالات الفلسطينية
نبيل العبوشي	27. هيئة التقاعد الفلسطينية
بشائر كرابلية	28. سلطة جودة البيئة

## ملحق رقم 2: نتائج الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر بابعاده المتعددة					
خط الأساس				المؤشرات	
2023	2022	2021	2019		
%27.7	%28.2	%28.7	%29.2	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر ★ سنة 2017	
خط الأساس				المؤشرات	نتائج
2023	2022	2021	2019		
%11	%12.5	13.7%	%11.8	1. نسبة السكان المشمولين ببرامج المساعدات النقدية	الاحتياجات الأساسية للفقراء والمهمشين مؤمنة بنوعية وكمية كافيتين
%70.8	%70.8	%97.6	%70.8	2. نسبة الأسر تحت خط الفقر الشديد المشمولين ببرامج المساعدات النقدية	
%45	%50	54%	%46	3. نسبة الأسر تحت خط الفقر الوطني المشمولين ببرامج المساعدات النقدية	
104,000	114,000	124,000	106,181	4. عدد الأسر الفقيرة التي تستفيد من المساعدات النقدية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية	
4	4	4	3	5. عدد الدفعات النقدية	
2000	2500	5000	5211	6. نسبة/عدد الأسر التي تم حجبها	
%2.3	%2.3	4.0%	4.9%		
2500	3000	20,000	2000	7. نسبة/عدد الأسر الجديدة التي تم منحها مساعدة نقدية	
%2.3	%2.8	%19.0	%1.8		
25000	25000	25000	23296	8. نسبة/عدد الأسر الفقيرة التي تم تحديث بياناتها	
%23.5	%23.5	20.1%	%21.9		
850	900	700	752	9. عدد الشكاوي الخاصة ببرامج المساعدات النقدية	
1,000	1,000	1,000	700	10. عدد الأسر المستفيدة من المساعدات الطارئة	
			2018		
88,000	88,000	108,000	88,000	11. عدد الأسر الفقيرة التي تستفيد من التأمين الصحي	
%15	%16.0	19.0	%16.4	12. نسبة الفقراء المشمولين بالتأمين الصحي من مجمل المؤمنين صحياً	
106,000	106,000	220,000	106,000	13. عدد الأفراد المستفيدين من المساعدة الغذائية	
75,000	75,000	110,000	75,000	14. نسبة /عدد الأطفال أبناء الأسر الفقيرة الذين حصلوا على إعفاء من الرسوم المدرسية	
650	550	800	608	15. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين حصلوا على خدمة الإعفاء الجمركي	
15	15	15	0	16. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين تم توفير موائمه منزليه لهم	
1,225	1,225	1,225	418	17. عدد مشاريع التمكين الاقتصادي.	الأسر الفقيرة
%1.2	%1.0	0.9	%0.3	18. نسبة الفقراء المكنين اقتصادياً	والمهمشة مكنة



نتائج	المؤشرات	خط الأساس			
		2019	2021	2022	2023
اجتماعياً واقتصادياً	19. نسبة الأسر الفقيرة المستهدفة في برامج التمكين الاقتصادي والتي لا زالت تدير مشاريعها الاقتصادية بعد ثلاث سنوات.	60%	65%	70%	75%
	20. عدد المشاريع الجماعية	0	3	3	3
	21. عدد الشباب والشابات المستفيدين من برامج التدريب والتأهيل المهني في المراكز الخاصة بذوي الاعاقة	60	60	70	70
السياسات الاقتصادية عادلة وإدماجية	22. موازنة المواطن	1	1	1	1
	23. عدد السياسات الاقتصادية التي تتبنى توصيات التقارير ذات العلاقة بتعديل أو اقرار سياسات اقتصادية عادلة وإدماجية للفقراء والفئات المهمشة <sup>85</sup>	2	2	2	2
نماذج فاعلة للمسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي والوطني	24. عدد الاتفاقيات الوطنية التي تم توقيعها مع القطاع الخاص	5	5	5	5
	25. مساهمة القطاعات في المساعدات النقدية على البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية	3,190,834	8,000,000	9,000,000	10,000,000
	26. عدد نماذج المسؤولية الاجتماعية المنفذة على المستوى المحلي والوطني. <sup>86</sup>	2	4	3	2
الهدف الاستراتيجي الثاني: تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني					
المؤشرات		خط الأساس			
		2019	2021	2022	2023
	عدد تدابير الحماية الاجتماعية الوطنية التي تم وضعها لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة. <sup>87</sup>	0	4	1	1
	نسبة السكان الذين تشملهم أراضيات / نظم الحماية الاجتماعية، حسب الجنس والأطفال المميزين والعاطلين عن العمل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات والنساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة، وضحايا الإصابات في العمل والفقراء والضعفاء. <sup>88</sup> ★	%12.0	%14.0	%13.0	%12.0
بناء أرضية الحماية الاجتماعية	27. عدد الخطط الوطنية والمحلية التي تم وضعها للحد من مخاطر الكوارث.	0	10	10	10
	28. نسبة السلطات المحلية التي لديها وتطبق استراتيجيات الحد من المخاطر على مستوى السلطات المحلية بالاتساق مع الإستراتيجية الوطنية للحد من المخاطر★	%68.8 الضفة الغربية فقط لعام 2018	%70	%72	%74

<sup>85</sup> سياسة الحد الأدنى للأجور. و الالتزام بنسبة 5% في توظيف الاشخاص ذوي الاعاقة

صندوق التكافل الخيري لمحافظة سلفيت و صندوق التكافل مع لجان الزكاة<sup>86</sup>

ادارة الحالة، السجل الوطني الاجتماعي ، سجل الاشخاص ذوي الاعاقة، ارضية الحماية الاجتماعية<sup>87</sup>

المستفيدين من المساعدة النقدية ومخصصات المعاقين والمسنين<sup>88</sup>

نتائج	المؤشرات	خط الأساس		
		2021	2022	2023
	29. عدد الأفراد المستفيدين من صندوق درة المخاطر والتأمينات الزراعية. <sup>89</sup>	2,500	3,250	3,750
	30. عدد/نسبة الأشخاص المعاقين الذين يتلقون مخصصات اجتماعية	10,000 3.9%	10,000 3.9%	10,000 3.9%
	31. عدد/نسبة المسنين الذين يتلقون مخصصات اجتماعية	10,000 4.3%	10,000 4.3%	10,000 4.3%
	32. عدد الأيتام المستفيدين من كفالة الأيتام	8,298	7,730	7,730
الضمان الاجتماعي	33. عدد الأفراد المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي وهيئة التقاعد <sup>90</sup>	143,000	148,000	153,000
العنف أقل انتشاراً في المجتمع الفلسطيني والفئات الفقيرة والمهمشة وضحايا العنف قادرين على الوصول لمنظومة العدالة	34. عدد النساء / ضحايا العنف اللواتي تم الدفاع عنهن أمام الهيئات القضائية.	30 امرأة	150 امرأة	150 امرأة
	35. عدد الأحداث الذين تم الدفاع عنهم أمام الهيئات القضائية.	1100	2200	2400
	36. عدد الأطفال الذين تم وقف الاعتداءات عليهم بعد تلقيهم خدمات الحماية	1000	1100	1200
الفئات المهمشة تتمتع بالخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية والتكنولوجيا	37. عدد الأطفال الذين تم حمايتهم في مراكز حماية الطفولة	160	170	170
	38. عدد الأحداث الذين تم رعايتهم وتأهيلهم اجتماعياً.	230	250	250
	39. عدد المستفيدين من خدمات التأهيل والتدريب في مراكز تأهيل الشبيبة.	275	300	350
	40. عدد خريجي تأهيل الشبيبة الذين تم تشغيلهم	150	150	150
	41. عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال وتم تقديم خدمات الحماية لهن.	490	800 امرأة	800 امرأة
	42. عدد النساء الناجيات من العنف واللواتي تم إعادة اندماجهن في المجتمع.	150 امرأة	180 امرأة	180 امرأة
	43. نسبة النساء في مراكز الإصلاح والتأهيل، واللواتي تم تقديم خدمات اجتماعية لهن	%100	%100	%100
	44. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين تم توفير أدوات مساندة لهم	600	600	600
	45. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين حصلوا على خدمات في المراكز المتخصصة	1000	1200	1200
	46. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين حصلوا على خدمات رعايه منزليه	50	100	100
47. نسبة الأسر الفقيرة التي تمتلك حساباً بنكياً	%90	%90	%90	

89 المزارعين المتضررين من المخاطر الطبيعية، لمزارعين التضررين من الاحتلال

قطاع حكومي، قطاع حكومي عسكري، قطاع غير حكومي<sup>90</sup>

خط الأساس				المؤشرات	نتائج
2023	2022	2021	2019		
700	600	600	400	48. عدد كبار السن المقيمين في بيوت الرعاية	
3500	3000	2500	1500	49. عدد المسنين الملتحقين في مراكز نهائية	
100	80	60	46	50. عدد اتفاقيات شراء الخدمة من الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي	
7	7	7	0	51. عدد مبادرات العمل التطوعي	
200	200	200	0	52. عدد المتطوعين الذين تقدموا بطلب للتطوع في الوزارة.	
10	10	10	0	53. عدد المؤسسات التي وقعت مذكرات تفاهم خاصة بالتطوع مع الوزارة	تعزيز التماسك الاجتماعي وضمن انخراط الفئات الفقيرة والمهمشة في الشأن العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي
54	49	48	40	54. عدد الفعاليات التي عقدت بمناسبة وطنية للفئات الفقيرة والمهمشة /يوم الطفل، يوم المسن، يوم المعاق.	
<b>الهدف الثالث: تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية</b>					
خط الأساس				المؤشرات	
2023	2022	2012	2019		
0	0	60	52	عدد الخدمات التي تم تطوير أدلة الإجراءات لها	
1	1	2	2	عدد نظم المعلومات الوطنية	
80	70	60	152	55. عدد الحضانات المرخصة	المؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية كفاءة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع
12	12	12	12	61. عدد شبكات الحماية الاجتماعية	تعزيز المساءلة الاجتماعية
1000	900	600	636	62. عدد شكاوي المواطنين التي تمت معالجتها	
--	--	2	10	63. عدد مجالس التخطيط التي تم إنشاؤها	
40	30	20	2821	65. عدد المستخدمين على البوابة الموحدة للمساعدات	نظم وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدلة
35,000	35,000	10,000	0	66. عدد الحالات التي تم إدخالها على السجل الوطني	
5	5	10	17	67. عدد التشريعات وسياسات الحماية للفئات المهمشة المعدلة أو الجديدة التي تم إقرارها <sup>91</sup>	تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية

قانون الأشخاص ذوي الاعاق، اللائحة التنفيذية لقانون الاحداث، لائحة اجراءات الحماية ومنح الحقوق، قانون حماية الاسرة من العنف، بالاضافة الى التعليمات تصدرها الوزارة<sup>91</sup>